



الدليل الاسترشادي لإجراءات الرقابة والتدقيق على عقود الخدمة النفطية

١	قائمة المحتويات
٣	قائمة الجداول
٣	قائمة الأشكال
٤	المقدمة :
٦	الفصل الأول: الجانب النظري للدليل الإستراتيجي
٦-١	١-١ هدف الدليل
٧-١	٢-١ أهمية الدليل :
٧	المحور الاول : أهمية الدليل استناداً إلى أهمية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية:
٧	المحور الثاني : أهمية الدليل استناداً إلى أهمية نشاط القطاع النفطي:
٩	المحور الثالث : أهمية الدليل استناداً إلى أهمية عقود الخدمة النفطية :
٩-١	٣-١ ماذا تعني عقود الإستثمار في القطاع النفطي :
٩-١	٤-١ أنواع عقود الاستثمار في القطاع النفطي :
١١-١	١-٤-١ عقود الامتيازات النفطية القديمة :
١٢-١	٢-٤-١ عقود المشاركة في الأرباح :
١٣-١	٣-٤-١ الاستثمار الوطني المباشر :
١٣-١	٤-٤-١ عقود المشاركة في الإنتاج :
١٥-١	٥-٤-١ عقود الخدمة :
١٦-١	٥-١ مفهوم سلسلة القيمة (Value Chain)
٢٣	الفصل الثاني:عقود الخدمة النفطية
٢٣-٢	١-٢ آلية تسديد المستحقات المالية بموجب عقود الخدمة :
٢٤-٢	٢-٢ أنواع عقود الخدمة:
٢٥-٢	٣-٢ أسباب اللجوء إلى عقود الخدمة النفطية :
٢٦-٢	٤-٢ الخصائص المشتركة لعقود الخدمة النفطية :
٢٧-٢	٥-٢ الأنشطة النفطية التي تستهدفها عقود الخدمة النفطية :
٢٧-١-٥-٢	١-٥-٢ مرحلة البحث والتنقيب

٢٩.....	مرحلة التقييم:	٢- ٥-٢
٢٩.....	مرحلة التطوير:	٣- ٥-٢
٢٩.....	مرحلة الإنتاج:	٤- ٥-٢
٣٣.....	مرحلة التخزين والنقل والبيع	٥- ٥-٢
٣٤.....	مرحلة التسويق والتوزيع	٦-٥-٢
٣٥.....	أطراف توقيع عقود الخدمة وآلية تحصيل المطالبات النقدية :	٦-٢
٣٦.....	اعداد التقديرات اللازمة لتنفيذ الانشطة ضمن عقود الخدمة :	٧-٢
٣٩.....	تقديم الشركة العاملة لفاتورة التكاليف البترولية والتكاليف الإضافية وأجور الخدمة:	٨-٢
٤٠.....	الكلف المستبعدة من فاتورة المطالبة باعتبارها تكاليف غير مستردة :-	٩-٢
٤١.....	تسديد الجانب الحكومي لفاتورة التكاليف البترولية والتكاليف الإضافية وأجور الخدمة:	١٠-٢
٤١.....	المعالجات المحاسبية في سجلات الجانب الحكومي عند تسديد مبلغ فاتورة المطالبة :	١١-٢
٤٣.....	عمليات جرد الأصول الثابتة والمخزون :	١٢-٢
٤٤.....	الانظمة المحاسبية المطبقة من قبل الشركات الأجنبية في ظل عقود الخدمة النفطية :	١٣-٢
٥٣.....	الفصل الثالث :	
	إجراءات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية بالرقابة والتدقيق على نفقات عقود الخدمة النفطية.....	
٥٠.....		
٥٠.....	المحور الأول: المتطلبات الأساسية للرقابة والتدقيق على عقود الخدمة النفطية :	١-٣
	المحور الثاني: أسس الرقابة والتدقيق على نفقات الشركات الأجنبية في ظل عقود الخدمة النفطية :	٢-٣
٥٣.....		
	المحور الثالث: إعداد برنامج أو برامج الغرض منها تنفيذ إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود الخدمة :	٣-٣
٥٥.....		
٥٨.....	المحور الرابع: نطاق وبرنامج الرقابة والتدقيق على عقود الخدمة	٤-٣
٥٨.....	١- نطاق أعمال الرقابة والتدقيق:	٤-٣
٥٩.....	٢-٤-٣ برنامج إجراءات الرقابة والتدقيق:	٤-٣
	٥-٣ المحور الخامس: تنفيذ إجراءات الرقابة والتدقيق على تكاليف الشركات النفطية في ظل عقود الخدمة	٥-٣
٥٩.....		

- ٣-٥-١ إجراءات الرقابة والتدقيق التمهيدية لتوقيع عقود الخدمة النفطية (إجراءات تدقيق عقود الخدمة لأول مرة) ٦٠
- ٣-٥-٢ إجراءات الرقابة والتدقيق على التكاليف التشغيلية : ٦٧
- ٣-٥-٣ إجراءات الرقابة والتدقيق على التكاليف الرأسمالية ٩٢
- ٣-٥-٤ إجراءات الرقابة والتدقيق على الإنتاج : ٩٦
- ٣-٥-٥ إجراءات تدقيق مدى تحقق المعايير الإجتماعية والبيئية ومتطلبات التنمية المستدامة : ٩٨

قائمة الجداول

- الجدول رقم (١) سلسلة القيمة في الصناعات الاستخراجية ومجالات التدقيق ١٩
- الجدول رقم (٢) أنواع عقود الخدمة حسب الأنشطة البترولية ٢٥

قائمة الأشكال

- الشكل رقم (١) أنواع عقود الاستثمارات النفطية ١٠
- الشكل رقم (٢) خطوات سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية ١٦
- الشكل رقم (٣) مراحل الصناعة النفطية في وزارة النفط العراقية ٢٧
- الشكل رقم (٤) الأنشطة النفطية التي تستهدفها عقود الخدمة النفطية: ٣٥

فريق عمل اعداد الدليل :

رئيس الفريق	سناء محمود سليمان
عضواً	ايااد حمد عبيد
عضواً	علي محسن فاضل
عضواً	د. عارف الماس

المقدمة :

انطلاقاً من أهداف المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإننتوساي) في تعزيز الإجراءات الرقابية على عقود الخدمة النفطية المبرمة بين الحكومات المالكة للنفط الخام مع الشركات الأجنبية المتخصصة ولتعزيز العوامل الأساسية للإدارة الجيدة من خلال ضمان كفاءة وفعالية إجراءات الرقابة الخارجية على تلك العقود فقد تم اعداد هذا الدليل الاسترشادي الذي يتكون من ثلاثة فصول هي الفصل الأول و الذي يختص بالجانب النظري لأنشطة الصناعة النفطية الاستخراجية فضلاً عن عقود الخدمة النفطية ، والفصل الثاني الذي يختص بعقود الخدمة النفطية ، والفصل الثالث الذي يختص بإجراءات الرقابة والتدقيق على عقود الخدمة النفطية.

الفصل الأول

الجانِبُ النظرِيّ للحالِ

الإِسْتِشْهَادِيّ

الفصل الأول

الجانب النظري للدليل الإستراتيجي

١-١ هدف الدليل

يسهم الدليل الإستراتيجي في تمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة باتخاذ إجراءات التدقيق والرقابة على (عقود الخدمة النفطية) عند تنفيذ مهامها في الرقابة على أهم القطاعات الصناعية المتمثلة بالصناعات الاستخراجية وبالتحديد فيما يتعلق بالرقابة على عقود الخدمة النفطية المبرمة بين الحكومات والشركات الأجنبية كما يساهم في تحقيق أهداف أخرى وذلك على النحو التالي :

- ١- تزويد المستخدمين بالمعلومات والبيانات و نتائج الرقابة والتدقيق على عقود الخدمة النفطية .
- ٢- التحسين المستمر في تطبيق بنود عقود الخدمة النفطية من خلال اكتشاف الانحراف في التنفيذ بالاعتماد على الإجراءات التي يوفرها هذا الدليل .
- ٣- توفير المعلومات والبيانات الملائمة للتطلعات المستقبلية لغرض ادخال التحسينات الملائمة لعقود الخدمة المستقبلية من خلال معالجة الأخطاء المكتشفة أثناء تطبيق الإجراءات على العقود السابقة.
- ٤- تعزيز فاعلية أقسام وهيئات الأجهزة العليا للرقابة المالية من خلال ممارسة أعمالهم الرقابية بالاعتماد على الإجراءات التي يوفرها هذا الدليل في تنفيذ أنواع الرقابة التي تقع ضمن مهامهم الوظيفية .
- ٥- تمكين الأجهزة العليا للرقابة من تحقيق مفهوم التنمية المستدامة في إدارة أهم قطاع اقتصادي لكافة دول العالم المتمثل بقطاع النفط وانعكاس مفهومها على تحقيق أهدافها الموحدة المختصة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .
- ٦- يهدف الدليل الى تحقيق كفاءة عمليات الإشراف على أداء أعمال الرقابة والتدقيق على عقود الخدمة النفطية لضمان تحقيق أفضل النتائج وإنها نفذت طبقاً للمعايير المتعارف عليها ومن أهم الاجراءات التي سيحققها الدليل فيما يتعلق بعملية ضبط الجودة في الاجراءات التدقيقية لعقود الخدمة ما يلي :-
 - أ- متابعة العملية التدقيقية في جميع مراحلها (التخطيط - التنفيذ - إعداد التقرير - المتابعة).
 - ب- الحد من أسباب الأداء المتدني وغير المقبول في العملية الرقابية .
 - ج- ضمان استمرار أداء أعمال التدقيق ضمن مستويات الجودة المطلوبة .

٢-١ أهمية الدليل : تتمثل أهمية الدليل الاسترشادي في ثلاثة محاور رئيسية هي :

المحور الأول : أهمية الدليل استناداً إلى أهمية الأجهزة العليا للرقابة المالية والحاسبية

المحور الثاني : أهمية الدليل استناداً إلى أهمية نشاط القطاع النفطي

المحور الثالث : أهمية الدليل استناداً إلى أهمية عقود الخدمة النفطية

المحور الأول : أهمية الدليل استناداً إلى أهمية الأجهزة العليا للرقابة المالية والحاسبية :

تعد الأجهزة العليا للرقابة المالية والحاسبية أعلى مؤسسة تدقيق في أي بلد وتعرف هذه الأجهزة بدورها في الإشراف على إدارة الموارد المالية العامة كما تقوم العديد من الأجهزة العليا بمراقبة التزام المؤسسات الحكومية بالقواعد واللوائح النافذة وأداء البرامج والسياسات الحكومية من خلال التدقيق على الإدارة المالية العامة والأداء وتقدم الأجهزة العليا ضمان استخدام الموارد العامة بحكمة وكفاءة لفائدة المجتمع .

المحور الثاني : أهمية الدليل استناداً إلى أهمية نشاط القطاع النفطي :

يعد النفط من المعادن الاستخراجية المهمة حيث ترتب على هذه الأهمية وضع الخطط ورسم السياسات لكافة دول العالم ، وتزداد أهمية النفط في العالم يوماً بعد يوم تبعاً لاستخداماته المتعددة التي لم تعد تقتصر على الإنارة والتبريد والتدفئة كما كان عليه الحال في الماضي بل أدى التقدم العلمي والمعرفي إلى التوسع في استعماله فأصبح النفط مصدراً للطاقة والحرارة والإضاءة وإنتاج المركبات الكيميائية والطبية وصناعات أخرى لا حصر لها ومن هنا أصبح للنفط دور كبير في استعمالنا المنزلية والاستهلاكية الأخرى وفي النقل والصناعة فالنفط يدخل كمادة أولية في كثير من الصناعات إذ يستخدم في إنتاج المنسوجات والأقمشة وفي صناعة مستحضرات التجميل وفي مواد البناء ومجمل القول أن هناك ما يزيد على ثلاثة آلاف منتج من المنتجات المشتقة من النفط وبذلك وفر للبشرية عن طريق هذه الاستعمالات المزيد من الرفاهية الاقتصادية.

وأهمية النفط ليست في حاجة إلى تأكيد فالنفط ذو أهمية اقتصادية وسياسية ومحل اهتمام جميع الدول المنتجة و المستهلكة له على حد سواء، فالنفط يعد المصدر الرئيسي للدخل القومي لأغلب الدول المنتجة له والتي تعتمد عليه في النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تزداد أهمية النفط وتتعاظم بالنسبة للدول المتقدمة وذلك لاعتمادها على النفط في تقدمها وتطورها الصناعي .

وعليه أصبح النفط سمة العصر وقد افترن القرن العشرين بإسم النفط اذ اطلق على القرن السابق بعصر البترول تيمنا باستخدام النفط في كافة مجالات الحياة ، ورغم التغيرات المستمرة في الاكتشافات العلمية في البحث عن المصادر البديلة للطاقة على مستوى العالم والتي وصلت إلى مراحل متقدمة في البحث والتطوير إلا أن الوقائع تشير إن النفط سيبقى السلعة الاستراتيجية الأولى في مجال الاقتصاد والتنمية وفي زمن الحرب والسلم على حد سواء .

وعليه دعت الحاجة إلى توفير ظروف عمل صحية وموافقة لشروط السلامة والصحة المهنية التي تخص بيئة العمل والعاملين في قطاع الصناعات النفطية لتوفير حماية للعاملين من الأخطار الكامنة في مواقع العمل وتطبيق إجراءات الصحة المهنية التي تهتم بدراسة المخاطر المهنية الناجمة عن بيئة العمل وإيجاد السبل الكفيلة للحد من تلك المخاطر ومن الظروف والتصرفات غير الآمنة من الحوادث والحد من خطر المعدات والآلات على العاملين ، فضلاً عن سلامة بيئة العمل من التلوث البيئي والعوامل المسببة له عن طريق السيطرة على انبعاثات الغازات السامة والسوائل ومستلزمات العمل المسرطنة والملوثة للبيئة الناتجة عن عملية الاستخراج ، إضافة إلى الحد من تلوث البيئة الخارجية من تلك العوامل الأمر الذي يتطلب الالتزام وجدية تطبيق محددات وإرشادات وتعليمات العمل الصادرة من المعاهد أو المراكز التي تعنى بالصحة والسلامة المهنية مثل (المعهد الوطني للسلامة والصحة المهنية NIOSH) وكالة حماية البيئة(EPA) ونظام إدارة السلامة والتعدين (MSHA) و نظام الصحة والسلامة البيئية (HSE) ، فضلاً عن المواصفات القياسية لإدارة السلامة والصحة المهنية المتمثلة بأحدث اصدارات الايزو (ISO:45001) ومعايير نظام الإدارة البيئية المتمثلة بـ(ISO:14001) لحماية البيئة الخارجية وتحسين ظروفها التي تشمل (الهواء - الماء - التربة - الإنسان - النبات - الموارد الطبيعية)

المحور الثالث : أهمية الدليل استنادا إلى أهمية عقود الخدمة النفطية :

نتيجة لما يتميز به النفط من أهمية كبرى تحتم على الدول المنتجة تطوير النظم الإدارية والقانونية والفنية لمواكبة عملية الاستغلال الأمثل للنفط ، والتعامل مع شركات النفط العالمية لغرض المساهمة باستثمار الدول المنتجة لثرواتها الوطنية بكفاءة تضمن المصالح الوطنية العامة وتحقق الرفاهية لشعبها ، ومن هنا لابد للدول المنتجة للنفط أن تعمل على تطوير المنظومة الإدارية والقانونية لعقود استثمار النفط (عقود التراخيص النفطية) ولغرض تحقيق عملية التوازن ما بين الإنتاج وأسواق النفط التي تسيطر عليها الشركات الكبرى في العالم ، حيث اتجهت هذه الدول إلى تطوير آليات إبرام عقود النفط مع الشركات الأجنبية لتحقيق أفضل الأرباح الممكنة مع أخذ التحولات اللازمة لضمان عدم إنهاك الأماكن النفطية وتعتبر الدول المنتجة للنفط الطرف الأهم في عقود الاستثمار النفطية باعتبارها الجهة المالكة للثروة النفطية ، وبالتالي يكون على الحكومات المنتجة ممارسة سلطاتها القانونية للمتابعة والمراقبة على تلك العقود .

٣-١ ماذا تعني عقود الإستثمار في القطاع النفطي :

هي عقود تبرم بين الدول المتعاقدة أو إحدى الشركات أو المؤسسات والهيئات العامة التابعة لها، وبين شركات نفطية غالباً ما تكون أجنبية ، لغرض البحث عن النفط والتنقيب عنه واستكشافه ومن ثم إنتاجه أو تطوير الحقول النفطية للوصول إلى أعلى طاقة إنتاجية في أماكن معينة ، ولمدة محددة في العقد ويكون ذلك مقابل أجور أو رسوم متفق عليها .

٤-١ أنواع عقود الاستثمار في القطاع النفطي :

هنالك عدة أنواع لعقود **الاستثمارات** النفطية تتمثل بالاتي :

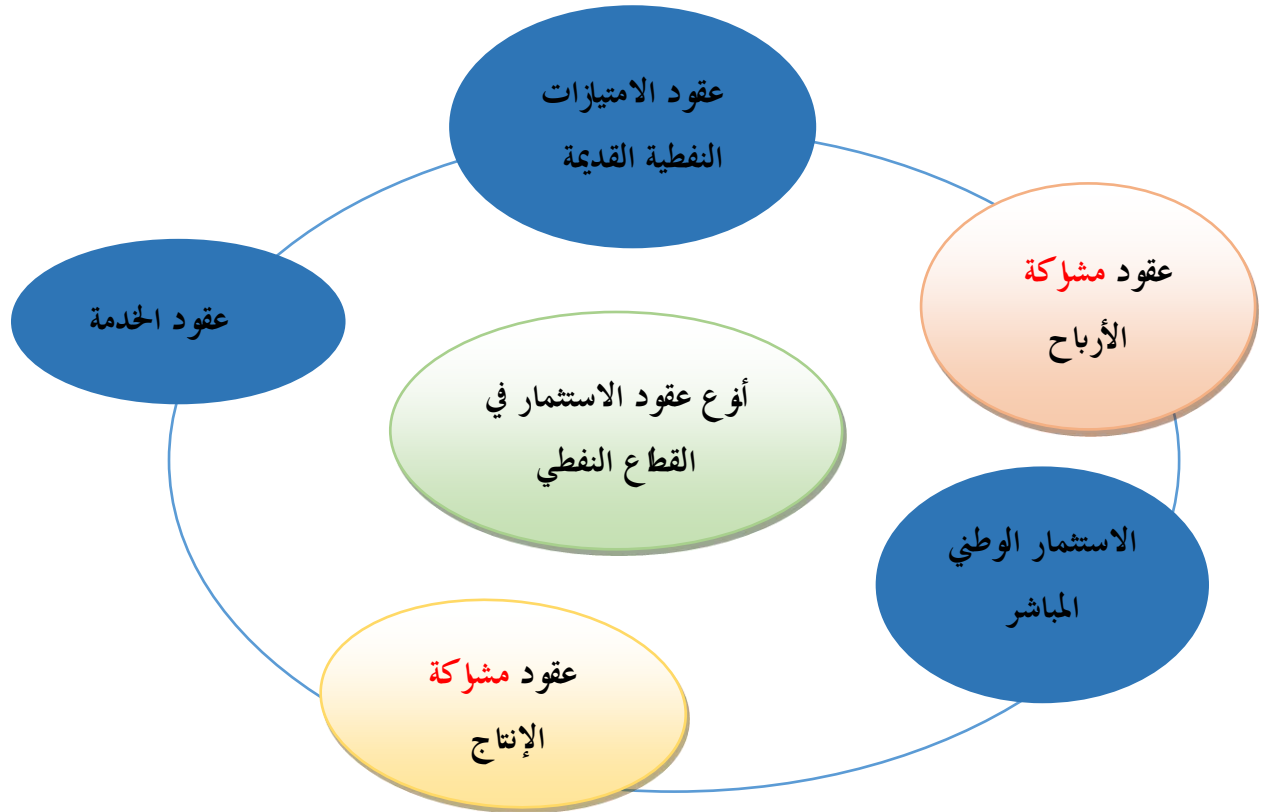
أولاً: عقود الامتيازات النفطية القديمة .

ثانياً: عقود مشاركة الأرباح .

ثالثا: الاستثمار الوطني المباشر .

رابعا: عقود مشاركة الانتاج .

خامسا: عقود الخدمة.



الشكل رقم (١) أنواع عقود الاستثمارات النفطية

١-٤-١ عقود الامتيازات النفطية القديمة :

عقود الامتيازات هي الشكل الأقدم لعقود البترول (النفط) ويمكن تعريفها بشكل عام على إنها ((عقود تبرم بين الدول المنتجة للنفط وبين الشركات الأجنبية تمنح بموجبها تلك الشركات حق استثمار النفط لحسابها الخاص ، مع حق التملك للنفط الذي تكتشفه مقابل بعض الأموال الواجب دفعها لتلك الدول)).

واتفاقيات الامتياز كأي عقد بين طرفين ، تنظم العلاقة بين الدولة المنتجة وشركات النفط الأجنبية وتحدد حقوق وواجبات كل منهما .

وتصنف هذه العقود على أنها أحد الأنماط أو الأشكال القديمة أو الكلاسيكية في الاستثمار النفطي وقد ساد هذا النوع من العقود في الصناعة النفطية في ظل ظروف دولية وسياسية واقتصادية محددة ، إذ سيطرت الشركات العالمية الكبرى على أغلب الاستثمارات النفطية في البلدان المنتجة واستطاعت الشركات العالمية التي حصلت على هذه العقود بتحقيق مزايا اقتصادية كبيرة نظراً للخصائص الإيجابية لصالحها في مضمون تلك العقود والمتمثلة في الآتي:-

١- يعد أول نمط عرفته الصناعة النفطية بدأ تطبيقه في عقد العشرينيات من القرن الماضي واستمر العمل به حتى نهاية عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات .

٢- تمنح هذه العقود لشركات الامتياز حق البحث عن النفط وإنتاجه في مساحات جغرافية كبيرة ولفترة طويلة قد تصل الى (٧٥) عاماً ، دون إلزام هذه الشركات بالتنازل الكلي أو الجزئي من مساحة العقد المحددة خلال فترة التعاقد .

٣- يمثل النمط المذكور أكثر الأشكال استمراراً من حيث الزمن في الصناعة النفطية العالمية .

٤- ان الاطراف المستفيدة من عقود الامتيازات هي الشركات الأجنبية التي تتمتع بحقوق التصرف والتملك في كل حلقات الصناعة النفطية والسيطرة المطلقة لتلك الشركات على الصناعة النفطية بالدول المضيفة.

٥- عدم التزام الشركات بتكرير النفط محلياً أو استثمار جانب من أرباحها في الدول المضيفة ، فضلاً عن عدم خضوعها للقضاء المحلي في اغلب الأمور المتعلقة بممارسة نشاطها .

- ٦- تقوم شركات الامتياز في حالة اكتشاف النفط وإنتاجه بتسويقه لحسابها الخاص ، فضلا عن تحديد الأسعار دون تدخل من الدول المضيفة .
- ٧- ثبات معدل الضريبة وجعله عنصراً تعاقدياً بحيث لا يملك المشرع بالدولة المضيفة تعديله دون موافقة الشركة صاحبة الامتياز .
- ٨- تدفع الشركات مبالغ معينة للدولة المضيفة في مقابل الحصول على عقد الامتياز ، كما تتعهد الشركات بموجب هذه العقود بدفع مبالغ نقدية محددة عن كل برميل أو طن ينتج من النفط الخام دون مشاركة من قبل الدول المضيفة في الأرباح الناتجة عن بيع النفط .
- ٩- تمثل عقود الامتيازات أعلى صور الاستغلال الاحتكاري لنفط البلدان المنتجة .

١-٤ - ٢ عقود المشاركة في الأرباح :

تقوم هذه العقود على مفهوم مشاركة طرفين في استغلال الثروة النفطية الكامنة في أرض أو منطقة الطرف المانح للاتفاقية النفطية وتعد هذه العقود أفضل من عقود الامتياز بسبب وضوح بنودها وحصول الدولة المضيفة على بعض المزايا ، وقد عرف هذا النوع من العقود باسم (عقود مشاركة الأرباح) وأهم نتائج هذا النوع من العقود الزيادة في عائدات الدول المضيفة عن كل برميل يصدر ومن ثم زيادة إجمالي العائدات النفطية وبالرغم من ذلك فقد احتفظت الشركات لنفسها بالحق الكامل في تحديد الأسعار وطرق اكتساب الأرباح وحق منح الخصومات عند بيع النفط للشركات الأخرى ، ويتميز هذا النوع من عقود الاستثمار النفطية بالخصائص التالية :

- ١- اعتماد نظام مناصفة الأرباح بين الشركات والدول المانحة للامتياز أو العقد .
- ٢- يشترك الطرفان (الشركة والحكومة) في عمليات استغلال الثروة النفطية وتكون مدة العقد بحدود (٢٥) عاما بعد الاكتشاف التجاري للنفط .
- ٣- تكون مساحة الأراضي الممنوحة في العقد محدودة ويتم التخلي عن الأراضي غير المستثمرة.

٤- يكون نصيب الطرف الاجنبي والوطني من الإنتاج النفطي مناصفة مع دفع الطرف الأجنبي استحقاقات الحكومة من الضرائب والرسوم ، ويتم احتساب عوائد الحكومة بموجب الأسعار المعلنة أو المتحققة أو حسب ما يتفق عليه .

٥- يتحمل الطرف الأجنبي الاستثمارات اللازمة لتطوير واكتشاف الحقول النفطية حتى مرحلة الاستغلال التجاري للنفط .

١-٤-٣ الاستثمار الوطني المباشر :

يقوم هذا النمط من الاستثمار على أساس قيام الحكومة أو إحدى شركاتها الوطنية باستغلال ثروة البلد النفطية بشكل مستقل أو من خلال الاستفادة من بعض الخبرات الأجنبية والوطنية ، أو من خلال النقل الكلي أو الجزئي للملكية الصناعة النفطية من الشركات الأجنبية إلى الشركات النفطية الوطنية و يحقق الاستثمار الوطني المباشر المزايا الآتية:

- ١- الملكية الكلية لكل أنشطة الصناعة النفطية.
- ٢- المزايا المادية والفنية التي تتحقق للبلد النفطي.
- ٣- المرونة العالية في التعامل مع الأطراف الدولية في الصناعة النفطية .
- ٤- التخلص من سيطرة الاحتكارات النفطية العالمية .
- ٥- وضع النفط في خدمة التنمية الاقتصادية .

١-٤-٤ عقود المشاركة في الانتاج :

ويقصد به الاتفاق بين دولة تقوم بمنح الامتياز من جهة مع مستثمر اخر من جهة اخرى سواء كان أجنبياً ام محلياً ، من أجل البحث والتنقيب أو لاستغلال الثروات النفطية في مناطق معينة في الدولة النفطية ولمدة محددة والمخاطر هي الفكرة الرئيسية التي تقوم عليها تلك العقود إذ ظهر هذا النوع في المناطق التي كانت التوقعات بوجود النفط فيها ضعيفة ، أو بوجود النفط لكن يتطلب تكاليف عالية للوصول إلى المكامن النفطية لذا تقوم الشركة المتعاقدة بالإنفاق وبدون مقابل لحين اكتشاف النفط يتم عندها احتساب تكاليف

الشركة وما أنفقته ، وتبدأ علاقة جديدة تتمثل بعقد مشاركة في حال أن الكميات المكتشفة صالحة للاستثمار .

وفي حال عدم وجود النفط فالشركة المستثمرة هي من يتحمل الخسارة لأنها جازفت بتلك التكاليف من أجل الحصول على أرباح مستقبلية ، وهي صيغة لاستغلال كل طرف للأخر ، فالشركة ترغب في استغلال نفط الدولة التي يوجد على أراضيها ، والدولة ترغب في استغلال أموال الشركة وإمكاناتها لحاجتها إليها من أجل الحصول على الموارد النفطية ، وهي نتيجة الاعتراضات على عقود الامتياز وجوانبها السلبية بحق الدولة النفطية ، **وتم** تطوير صيغ هذه العقود لتلافي موجة الاعتراضات على سابقتها .

ويتمدد عقد المشاركة ما بين (٢٠-٤٠) سنة ويرى المختصون أن عقود المشاركة لا يمكن الاعتماد عليها في الدولة التي تكون فيها التوقعات بوجود النفط عالية ، وخير مثال على ذلك العراق فهو يعد جزءا من حوض رسوبي من الناحية الجيولوجية ، وتحتوي أراضيها على طبقات صخرية نفطية ، وكل الدراسات تؤكد وجود مخزون نفطي كبير وبأعماق مختلفة .

وعقود المشاركة في الإنتاج لا تختلف في جوهرها عن عقود الامتياز سوى إظهار سيطرة الدولة ، حيث تعطي الانطباع بملكية وسيطرة الدولة على مصادرها النفطية مع بقاء جوهر عقود المشاركة النفطية لصالح الشركات الأجنبية ، وتتخذ هذه العقود من حيث أطرافها أحد الأشكال الثلاثة ، أما أن يبرم العقد بين الدولة المنتجة والشركة الأجنبية ، على أن يتم تأسيس شركة تسهم فيها الدولة أو إحدى مؤسساتها بحصة في رأس مالها ، وذلك بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية مثل عقد شركة اوكسيرا آب (OKciraAp) الفرنسية مع الحكومة السعودية ، أو يبرم العقد بين الدولة المنتجة من ناحية وبين مؤسساتها الوطنية والشركة الأجنبية من ناحية أخرى ومن الأمثلة على ذلك العقد المبرم بجمهورية مصر العربية مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة سان أميركان وفيلبس عام ١٩٦٤م ، والصورة الأخرى أن يبرم العقد بين إحدى الشركات الوطنية التابعة للدولة المنتجة والشركات الأجنبية من خلال تفويض الحكومة للشركة الوطنية كما كانت الحال في العقود الإيرانية عام ١٩٥٧م .

وقد تنص عقود المشاركة على تأسيس شركة في الدول المنتجة للقيام بالأعمال المتفق عليها في العقد ، أو يمكن أن تتضمن العقود بعض الالتزامات على الشركة الأجنبية مثل إنشاء معمل أو مد خط أنابيب أو غير ذلك .

وتتميز عقود المشاركة في الإنتاج بأنها تتيح للدولة المنتجة ممارسة الرقابة على أعمال الشركة الأجنبية ، ولها حق المشاركة في تسويق النفط ، كما تسهم في اكتساب الخبرات وتجنب الخسارة لتحمل الشركة الأجنبية عمليات التمويل حين اكتشاف النفط بشكل تجاري والبدء بالإنتاج ، وتكون الشركة الأجنبية شريكاً وفقاً للعقد المبرم .

١-٤-٥ عقود الخدمة :

ويطلق على هذا النوع من العقود عدة تسميات كالعقد ، أو المقاوله ، أو إيجار الخدمات ، أو الوكالة أو عقد العمل ، وذلك عندما تسعى البلدان المنتجة للنفط إلى الحصول على صيغ للعقود النفطية التي تعطيها ضماناً أكبر في السيطرة الوطنية من أجل تطوير صناعتها النفطية من جانب واحد من سيطرة تدخل الشركات الأجنبية من الجانب الآخر ، وفي النصف الثاني من القرن العشرين ومع ظهور حركات تحرير الثروات ظهرت عقود الخدمة ، ولم تكن مستخدمة بشكل واسع ، و يعتمد هذا النمط من العقود على أساس تعاقد طرف وطني مع شركة أجنبية للقيام ببعض الأعمال في قطاع النفط مقابل مبلغ معين يتفق عليها ، وبانتهاء مهامه تنتهي صلته بالمشروع .

وتعرف عقود الخدمة بأنها (نمط تعاقدى لتنظيم العلاقة بين الدولة المنتجة للنفط من جهة ، والشركات النفطية العالمية المتخصصة من جهة أخرى ، من أجل استكشاف وتطوير حقول النفط والغاز الطبيعي مقابل أجر محدد).

وسيتم التطرق إلى هذا النوع من العقود بشكل تفصيلي ضمن الفصل الثاني من هذا الدليل.

٥-١ مفهوم سلسلة القيمة (Value Chain)

هو مصطلح يستخدم في مجال إدارة الأعمال للتعبير عن مجموعة الأنشطة التي تؤديها شركة تعمل في صناعة مُحدّدة من أجل تقديم مُنتج ذي قيمة بعبارة أخرى (سلعة و/ أو خدمة للسوق) ، ويمكن استخدامها في المؤسسات الصناعية الخدمية التي تصنف فيها الأنشطة إلى أنشطة أساسية و داعمة أو فرعية ، حيث أن الأنشطة الأساسية هي مجموعة الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المؤسسة وتؤدي لتحقيق القيمة ، أما الأنشطة الداعمة هي التي تؤدي إلى إضفاء الفعالية والكفاءة والاقتصادية على قيمة الإنتاج وفيما يلي الخطوات السبع الخاصة بسلسلة قيمة الصناعات الاستخراجية :-



الشكل رقم (٢) خطوات سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية

١-٥-١ إطار العمل القانوني :

إن تقييم الإطار القانوني عبر سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية يتوجب تطبيق تشريع محدد ينظم أنشطة كل عنصر من عناصر سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية. ويتوجب على المدقق فهم جميع التشريعات المطبقة لتحديد أي فجوات وتناقضات والمجالات التي تنطبق عليها تفسيرات مختلفة ، وكما هو موضح أعلاه ، ولا يجب أن يتوقع المدققون العثور على كل هذه العناصر مشمولة في تشريع واحد اذ تختص بعض الأجهزة العليا للرقابة بتقييم تشريعات معينة ، بينما لا يتمتع البعض الآخر بمثل تلك الصلاحيات.

تشكل كلاً من الأدوات القانونية كالمعاهدات الدولية والقوانين الوطنية وغيرها من النظم والعقود إطار عمل للصناعات الاستخراجية ويمكن أن تساهم المسؤوليات المناطة للجهات الحكومية وغير الحكومية المرتبط عملها بالصناعات الاستخراجية في مساعدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية على القدرة المؤسسية للحكومة في الإشراف على قطاع الصناعات الاستخراجية .

٢-٥-١ استكشاف الموارد :

إن الدستور أو القانون في معظم البلدان ينص على أن الحكومة **تمتلك** ما يتواجد تحت سطح الأرض من الموارد ، وبدورها تقوم الحكومة بمنح الشركات الخاصة أو غيرها من الأطراف الحق في التنقيب عن الموارد واستخراجها ، حتى تتمكن تلك الدولة من الاستفادة من رأس المال الناشئ.

يتعين على السلطة التشريعية اتخاذ القرارات السياسية بشأن فتح مجالات للاستكشاف، وذلك بناءً على توصيات من السلطة التنفيذية ، ويجب أن تكون هناك مؤشرات على وجود احتياطات محتملة وإجراء تقييمات للأثر البيئي وإنشاء المؤسسات الحكومية ذات الصلة ، في الحالة التي تشير فيها عمليات الاستكشاف إلى وجود موارد طبيعية كبيرة ، فللحكومة المضي قدماً في اتخاذ قرار الاستخراج.

٣-٥-١ منح العقود و التراخيص :

من خلال المفاوضات مع شركات البترول يتم التعاقد وفقاً للتشريعات السارية ، لذلك يجب على المدقق تحديد السلطة التقديرية الممنوحة للأفراد و موظفي الخدمة العامة فيما يخص النصاب القانوني لغرض توقيع العقود مع شركات البترول ، مع التركيز على الحوافز الضريبية أو الإعفاءات الضريبية ، وتظهر التجربة أن منح الحوافز الضريبية بشكل كبير يقلل من الوعاء الضريبي ويخلق مجالاً للرشوة والفساد ويزيد من ظهور ثغرات التهرب الضريبي.

٤-٥-١ مراقبة العمليات:

يتعين أن ينص الإطار التشريعي على الجهات الرقابية المكلفة بمراقبة العمليات ويتعين أن تتضمن اختصاصات هذه الجهات أيضاً معلومات مفيدة حول مهامها ، وتتناول اللوائح عادة ضوابط وقياس الجودة والكميات المنتجة والكميات المباعة أو المصدرة وجوانب الموارد البشرية والسلامة والبيئة .

١-٥-٥-٥ تحصيل الإيرادات :

تشكل مقبوضات الصناعة الاستخراجية غالباً أهم الإيرادات ، ويتعين تحديث التشريعات الضريبية بما يتناسب مع الأرباح الكبيرة التي يتم الحصول عليها من استخراج هذه الموارد ، ويجب تطبيق نسب ضريبية خاصة ، وغالباً ما تشكل الإيرادات من اتفاقيات/عقود إنتاج البترول الإيرادات الأكبر من قطاع البترول ، ويمكن للمدققين تقييم مدى وضوح التشريع الضريبي واتفاقيات/عقود إنتاج البترول بشأن كيفية احتساب تكاليف الاستكشاف التي يمكن استقطاعها من إجمالي الإيرادات ويتوجب أيضاً وضع أحكام محددة في التشريعات والاتفاقيات على أساس تجاري بحت ، ويتعين أيضاً دراسة إمكانية تطبيق قاعدة عامة لمكافحة التهرب الضريبي ، ويتعين أيضاً وضع متطلبات محددة لإعداد التقارير الخاصة بكمية ونوعية إنتاج الصناعة الاستخراجية والصادرات بحيث تمكن مدققي الإيرادات من مقارنة البيانات المالية والإقرارات الضريبية المدققة بأرقام الإنتاج والمبيعات الفعلية ذات الصلة .

١-٥-٦ إدارة الموارد :

يتعين أن يحدد التشريع بوضوح كيفية إدارة الإيرادات من الصناعة الاستخراجية وتخصيصها لضمان استخدام الإيرادات لأغراض تنويع الاقتصاد ، ويتوجب تطبيق إجراءات واضحة لاستثمار الإيرادات المتحصلة وضمان توزيع أكبر قدر من الأرباح .

١-٥-٧ تنفيذ السياسات المستدامة:

نظراً لتأثير استخراج الموارد الطبيعية وإنتاجها على الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للبلد المعني ، لذلك يجب أن يتضمن الإطار القانوني للصناعة الاستخراجية لوائح تحكم هذه الجوانب في كل خطوة من سلسلة القيمة للصناعة الاستخراجية بأكملها ، وتتمثل في القوانين البيئية وقانون المحتوى المحلي وقانون العمل وكذلك اللوائح البيئية والاجتماعية والصحية والسلامة ، وتعتبر كل من الخطوات المتعلقة بالسياسات والإطار القانوني وتنفيذ السياسات المستدامة من القضايا ذات الأهمية في مجال الصناعة الاستخراجية .

وتوضح سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية سبع خطوات مختلفة عند تحويل الموارد الطبيعية إلى الدخل القومي وفي نهاية المطاف تحقيق النمو الاقتصادي لمواطني أي بلد ، ويتم استخدام سلسلة القيمة بشكل متكرر لتوضيح التأثير الضمني للحكومة في كل خطوة من الخطوات ، وتمثل كل خطوة منطقة حرجة ومتميزة و ضرورة لتوليد القيمة (الإيرادات ، العمالة ، بناء القدرات ، .. الخ) لسكان البلد ويصف الجدول التالي كل خطوة في سلسلة القيمة وموضوعات التدقيق المحتملة على نفس الخطوط وكذلك أمثلة لتقارير المراجعة ذات الصلة التي أجرتها مختلف الأجهزة الرقابية :

الجدول رقم (١) سلسلة القيمة في الصناعات الاستخراجية ومجالات التدقيق

سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية	نوع النشاط	الوصف	أمثلة عن مجالات التدقيق	أمثلة عن تقارير التدقيق
إطار العمل القانوني	الأنشطة الداعمة	إن وجود القوانين واللوائح والسياسات الحديثة يمثل الأساس للإدارة السليمة لقطاع الصناعات الاستخراجية مع ضرورة الفصل الواضح بين الواجبات والمسؤوليات .	تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتدقيق ما إذا كانت القوانين مدعومة بالأنظمة والتعليمات ذات الصلة ، وتشير إلى تداخل أو عدم وضوح خطوط المسؤولية بين المؤسسات .	نتائج تدقيق الالتزام وكذلك ان تقدم التقارير ضمانا معقولا لوجود اطار تشريعي ملائم ومناسب لجميع مراحل الصناعة الاستخراجية.
استكشاف الموارد	الأنشطة الأساسية	تطوير الصناعة الاستخراجية لتلبية احتياجات الحكومة لرسم خريطة لاحتياطياتها ، يتم جمع البيانات من موارد النفط والغاز بشكل رئيسي من خلال المسوحات الزلزالية والحفر ، ويتم جمع البيانات عن الموارد المعدنية من العينات الجيولوجية .	تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتدقيق ما إذا كانت البيانات ذات الصلة تتم إدارتها وتأمينها بشكل صحيح.	تدقيق الاداء في جهود استكشاف الهيدروكربون في صناعة النفط والغاز.

سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية	نوع النشاط	الوصف	أمثلة عن مجالات التدقيق	أمثلة عن تقارير التدقيق
منح العقود والتراخيص	الأنشطة الأساسية	تمنح الحكومة العقود أو التراخيص للشركات لاستكشاف وتطوير وإنتاج موارد الصناعات الاستخراجية من المفترض أن تتبع هذه العملية قواعد وتعليمات وإرشادات تنافسية لضمان اختيار أكثر الشركات كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.	على الجهاز الرقابي تدقيق ما إذا كانت عملية تسليم العقود والتراخيص شفافة ومصممة لإجتذاب الشركات ذات الكفاءة والالتزام بسياسات الحكومة وقد تقوم الأجهزة العليا للرقابة أيضا ما إذا كانت العملية تتماشى مع القوانين واللوائح .	قيام دوائر التدقيق في الممارسة الإدارية فيما يتعلق بمنح تراخيص الإنتاج في قطاع النفط.
مراقبة العمليات	الأنشطة الأساسية	تراقب الحكومة أنشطة شركات الصناعات الاستخراجية في عدد من المجالات ، يجب التحقق من أرقام الإنتاج من حيث الجودة والكمية ، عن طريق وحدات التحكم المستقلة ، يجب معالجة المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة ومتابعتها من خلال عمليات التفتيش ومراجعة إجراءات السلامة وتقييمات الأثر وما إلى ذلك .	يقوم الجهاز بمراجعة ما إذا كانت الحكومة تلتزم بأدوارها كجهة تنظيمية للصناعات الاستخراجية ، يمكن أن يقيم كيف تقوم الحكومة بالتفتيش ويحصل على تأكيد على جودة المعلومات المبلغ عنها من شركات الصناعات الاستخراجية	التأكد من أن تقارير إنتاج النفط والغاز تقدم ضماناً معقولاً لقياس دقيق لحجم الإنتاج.
تحصيل الإيرادات	الأنشطة الأساسية	لدى الحكومة عدد من الأدوات الضريبية تحت تصرفها لأغراض تحصيل الإيرادات ، حقوق الملكية ، ومشاركة الانتاج ، والمكافآت ، والضرائب وغيرها ، تهدف جميعها الى منح الحكومة حصتها	يقوم الجهاز بمراجعة كيفية قيام الجهة الحكومية المكلفة بجمع الإيرادات بإنشاء نظام فعال لجمع الإيرادات يضمن تبني أفضل الممارسات الدولية مثل إرشادات منظمة	تدقيق منسق حول الرقابة على الإيرادات العامة من الاستكشاف وتوقيع عقود الخدمة

أمثلة عن تقارير التدقيق	أمثلة عن مجالات التدقيق	الوصف	نوع النشاط	سلسلة القيمة للصناعات الاستخراجية
	التعاون الاقتصادي حول تسعير التحويل. والإنتاج.	العادلة من الإيرادات . قد ترتبط المخاطر بحساب خاطئ للإيرادات بناء على بيانات المدخلات الخاطئة أو تضخيم التكاليف من قبل الشركات .		
تدقيق الإدارة المالية للصندوق النفطي وكذلك مراجعة الامتثال والأداء.	يتبع الجهاز الأعلى للرقابة تدقيق الإيرادات المقردة (التخمينية) والفعلية ومقارنتها ومعرفة أسباب الانحرافات.	بعد جمع الإيرادات ، فإن الخطوة التالية هي تخصيص الأموال ، لاستخدام الإيرادات في دعم الموازنة العامة ، الاحتياطي وما إلى ذلك ، قد يكون هناك احتمال لسوء التعامل مع الإيرادات . يجوز توزيع الإيرادات على الحسابات المصرفية الأجنبية التي لم يكشف عنها وعدم إتباع قواعد الاستثمار .	الأنشطة الأساسية	إدارة الإيرادات والتخصيص
تقرير حول الأثر البيئي وتنفيذ سياسات المحتوى المحلي. تقرير مراجعة البيئة عن تنظيم ومراقبة إدارة نفايات الحفر.	قد يقوم الجهاز بمراجعة كيفية تطبيق القوانين واللوائح التي تهدف الى الحد من التأثير السلبي لقطاع الصناعات الاستخراجية وما إذا كان نظام الرقابة من قبل الحكومة فعالاً.	من المهم النظر في الآثار السلبية المحتملة لقطاع الصناعات الاستخراجية ، مثل الاضرار البيئية واعتماد الصناعات الاستخراجية على الموارد غير الصديقة للبيئة.	الأنشطة الداعمة	تنفيذ السياسات المستدامة

الفصل الثاني

مقومات الخدمة الإنسانية

الفصل الثاني

عقود الخدمة النفطية

تستأجر الدول المضيفة أو (الشركة الوطنية) بموجب عقود الخدمة خدمات شركة نפט أجنبية تأخذ الوضع القانوني بصفتها مقاول وحسب عقود الخدمة تقوم الشركة الوطنية بتوقيع عقد مع شركة نפט أجنبية (مقاول) عندما ترغب في الاستفادة من خبرة أو قدرة إضافية من أجل القيام بأعمال الخدمة الفنية أو الخدمة والتطوير والإنتاج . ويتعهد المقاول تحت هذا العقد بتقديم خدمات معينة خلال مدة محددة ومقابل أجور ومكافآت مثبتة في العقد ، وتحمل الشركة الأجنبية تكاليف رأس المال المطلوب للاستثمار وتمويل وتنفيذ عمليات التطوير والتشغيل والإنتاج ، وعندما يبدأ الإنتاج تسترد استثماراتها لقاء أجر مقطوع عن كل برمبل منتج ، يدفع نقداً أو عيناً بالنفط ويغطي هذا الأجر المقطوع جميع التكاليف والأرباح ، كما تقوم هذه الشركة بإدارة العمليات النفطية طيلة مدة العقد التي تتراوح عادةً ما بين (٥-١٠) سنوات وتشكل لجنة إدارة مشتركة بينهما لتنسيق ومتابعة الأمور المشتركة ومن فوائد عقود الخدمة ، التخلص من مشكلة الاتفاق على سعر النفط الخام .

٢-١ آلية تسديد المستحقات المالية بموجب عقود الخدمة :

يتم تسديد المبالغ المستحقة للشركات الأجنبية وفوائدها اما بصورة نقد مباشر أو عن طريق تسليم النفط الخام من الحقول التي سيتم تطويرها وإنتاجها بموجب تلك العقود أو الحقول المنتجة الأخرى ، أي يمكن اعتبار المستثمر الأجنبي مقاول يعمل بالنيابة عن شركة النفط الوطنية في الدولة المنتجة دون أن يتمتع بحقوق ملكية أو مشاركة لهذه الملكية على أن يتحمل المستثمر الأجنبي كامل المخاطر الاستثمارية في حالة فشلها في الوقت الذي تتحمل الشركات الوطنية تكلفة المخاطر كاملة في حالة نجاحها .

وعادة ما تستفيد شركات النفط الوطنية ذات الخبرة الواسعة والكوادر الوطنية الفنية المتمرسه لسنوات عديدة من هذه الخدمات في بعض المجالات والأعمال النفطية المعينة من أجل إعادة تأهيل وتطوير القطاع النفطي ، ومن المفضل أن يكون تمويل هذا الاسلوب ممكنا بالنسبة للأعمال والمشاريع التكميلية ومشاريع

تطوير الحقول النفطية صغيرة الحجم ويلاحظ من مزايا هذه الوسيلة من وسائل استثمار النفط هو الاعتراف بملكية الدولة للنفط سواء اكان ذلك في مرحلة ما قبل الإنتاج أم في المراحل اللاحقة ، لأن المتعاقد في العمل يعد مقاولا لحساب الدولة المضيفة وكل ما يقوم به يعود لهذه الدولة .

٢-٢ أنواع عقود الخدمة:

أولاً: تصنيف عقود الخدمة من حيث المخاطر إلى نوعين هما :-

النوع الأول: هو أن تقوم الشركة الأجنبية بتوفير رأس المال المطلوب لتنفيذ العقد على أن تسترده مع الفوائد خلال مدة زمنية محددة بعد مرحلة الإنتاج اما نقداً أو عيناً ، أو بإعطائها الحق في شراء جزء من الإنتاج لمدة محددة بسعر مخفض ، وبذلك يكون المبلغ الذي قامت الشركة الأجنبية بإنفاقه قرضاً بفائدة يسدد بأقصر مدة ، وقد تخضع أرباح الشركة الأجنبية للضريبة وحسب الاتفاق وشروط العقد ، ومن أمثلة ذلك أنماط عقود جمهورية العراق .

النوع الثاني: هذا النوع من عقود الخدمة هو أن الدولة المنتجة تتحمل المخاطر كافة المرتبطة بالبحث أو بعضها ويتم استئجار الشركة الأجنبية للتنفيذ وذلك يقلل ما تدفعه الدولة المنتجة للشركة الأجنبية لقاء خدماتها المقدمة وتم تطوير هذا النوع من العقود إلى ما يسمى بعقود الخدمة التقنية لكون بعض الدول لا تعاني من ندرة رأس المال بل تنقصها الخبرة الفنية والتقنية لذلك تستخدم عقود الخدمة التقنية ، وفي ضوء هذا العقد تقوم الشركة الأجنبية بتنفيذ مهام محددة كالتنقيب أو التطوير أو أية خدمات أخرى وتأخذ الشركة أجراً مقابل ذلك.

ثانياً: تصنيف عقود الخدمة من حيث الأنشطة البترولية :

كما تجدر الإشارة إلى وجود تصنيف آخر لتلك العقود وفقاً للأنشطة البترولية التي تغطيها تلك

العقود تتمثل بالاتي :-

الجدول رقم (٢) أنواع عقود الخدمة حسب الأنشطة البترولية

ت	نوع واسم العقد باللغة العربية	الاختصار	نوع واسم العقد باللغة الانكليزية
١	عقد الخدمة الفنية	TSC	TECHNICAL SERVICE CONTRACT
٢	عقد الخدمة للتطوير والإنتاج	DPSC	DEVELOPMENT AND PRODUCTION SERVICE CONTRACT
٣	عقد الخدمة لتطوير وإنتاج الغاز	GDPS	GAS DEVELOPMENT AND PRODUCTION SERVICE CONTRACT
٤	عقد الخدمة للاستكشاف والتطوير والإنتاج	EDPS	EXPLORATION, DEVELOPMENT AND PRODUCTION SERVICE CONTRACT

٢-٣ أسباب اللجوء إلى عقود الخدمة النفطية :

- ١- عندما تواجه الحكومات الوطنية ارتفاع تكلفة استخراج النفط الخام أو الرغبة بالحصول على مستوى من التقدم التقني المتطور في الصناعة النفطية والتي تنعكس في تخفيض تكاليف الاستخراج لبرميل النفط الخام وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عوائد الصناعة النفطية في تلك البلدان .
- ٢- عندما ترغب الحكومات الوطنية في البلدان المنتجة للنفط في توفير قدرات إنتاجية كبيرة لضمان ارتفاع مرونة عرض النفط لمواكبة أي زيادة في الطلب المحلي والعالمي على النفط الخام .
- ٣- عندما تواجه الصناعة النفطية في البلدان المنتجة للنفط ارتفاع بنسب حالات عدم التأكد والمخاطر في النشاطات النفطية الاستخراجية إذ تواجه الصناعة النفطية دائما عناصر مخاطرة تتعلق بالمخاطر التقليدية مثل عدم العثور على النفط الخام بكميات اقتصادية في الأماكن النفطية وتلجأ الحكومات المحلية في هذه

البلدان إلى عقود الخدمة لتحميل الشركات النفطية الأجنبية تكلفة الاستكشاف في ظل ارتفاع مخاطر عدم استخراج النفط بالكميات الاقتصادية .

٤-زيادة كميات الإنتاج للنفط الخام لتحقيق قوة الروابط الأمامية للصناعة النفطية أي بمعنى مساهمة الصناعة النفطية في تحويل وتجهيز صناعات قائمة وجديدة لضمان استدامة الصناعات التكريرية والكيمياوية وبقية الصناعات الاقتصادية .

٥-معالجة بعض المشاكل الفنية والبيئية التي تواجهها البلدان المنتجة للنفط في صناعاتها الاستخراجية مثل تدني وانخفاض الضغوط المكمنية أو حرق كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب وتلجأ الحكومات الوطنية في تلك البلدان إلى توقيع عقود خدمة لمعالجة تلك المشاكل.

٢-٤ الخصائص المشتركة لعقود الخدمة النفطية :

تتباين عقود الخدمة فيما بينها لكن الخصائص المشتركة لها تتمثل بالاتي :

أ- المالك الوحيد للنفط هو الطرف الوطني وكذلك الأراضي والموجودات الثابتة ضمن عمليات المشروع هي ملك للدولة النفطية .

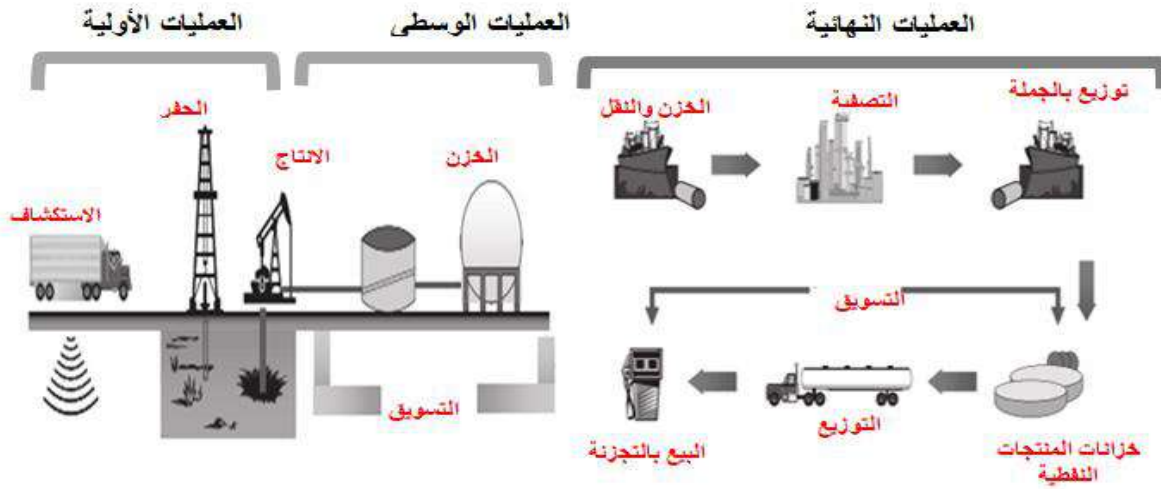
ب- يكون عائد الشركة الأجنبية مقابل ما تقوم به من التزامات ، اما أجر نقدي أو عيني ، أو اعطاؤها حق شراء نسبة محددة من النفط المنتج وبسعر مخفض وحسب الاتفاق.

ج- يتم تشكيل إدارة مشتركة للمشروع للتنسيق والمتابعة . ومن المميزات لهذه العقود أنها تسهم في تطوير وتدريب الكوادر الوطنية ، لعملها مع الشركات الأجنبية وكذلك ينجح في المشروعات التكميلية لتطوير الحقول النفطية صغيرة الحجم .

٥-٢ الأنشطة النفطية التي تستهدفها عقود الخدمة النفطية :

إن عملية صناعة النفط تتضمن عدة عمليات ونشاطات وتمر بعدة مراحل قبل أن تصل إلى المستهلك الأخير ومن الممكن توقيع عقود الخدمة مع الشركات العالمية النفطية المتخصصة في جميع المراحل الآتية وهي:-

الشكل رقم (٣): مراحل الصناعة النفطية في وزارة النفط العراقية



١-٥-٢ مرحلة البحث والتنقيب

وتعتبر الخطوة الأولى في عملية البحث عن النفط الخام التي تختص بتحديد المنطقة الجغرافية التي ستجري بها نشاطات البحث بعد الحصول على حقل يسمى حقل الاستكشاف وذلك بعد تحليل طبقات الأرض تمهيدا لتحديد المكان الذي يحتمل وجود احتياطات نفطية فيه وبالتالي حفر الآبار الاستكشافية والتنقيب بموجب عقد مع الجهة المالكة للأرض ولغرض تحديد المنطقة يتم الاستعانة بمعلومات جيولوجية عن المنطقة

الجغرافية وبعد تحديد المنطقة وحصول الشركة على إذن بمباشرة عمليات الاستكشاف فيها يتم تحديد الجزء أو الأجزاء من المنطقة التي ستتركز فيها عمليات الاستكشاف والتنقيب .

كما يتطلب البحث والتنقيب عن النفط استثمارات مادية كبيرة وخبرات تكنولوجية متطورة ، وتمويلًا مستمرًا لخطط الاستكشافات ، وتكامل عناصر تعدين النفط وصناعته ونقله وتسويقه . وبعد الحفر في المناطق البحرية أكثر كلفة وخطورة من الحفر على اليابسة .

إن هدف التنقيب الواضح هو البحث عن مكامن تجمع النفط باستخدام مختلف أنواع المسح ، والكشف جويًا وارضياً وجوفياً ، ويعتبر الرشح النفطي مؤشراً ايجابياً لتحديد أغلب مناطق التنقيب ، إلى جانب البحث عن النفط في مصائد بنائية معينة كالطيات المحدبة والقباب .

وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الهائل في مجال البحث والتنقيب عن النفط إلا أن الحفر يعد الوسيلة الوحيدة المؤكدة للتأكد من وجود النفط ، إذ لا بد من الحفر فهو العامل الحاسم في استكشاف النفط ويرتبط النجاح فيه بالتحديد الدقيق لمواقع الآبار ، وتقدير العمق المحتمل لوجود النفط فيه وكفاءة برمجة الحفر ونظم معلوماته ، غير ان حفر الآبار اصبح ذات تكلفة مرتفعة وإذا لم تكن الشركة القائمة بالتنقيب ذات وضع مالي جيد فقد يؤدي حفر عدد من الآبار الجافة (dry well) إلى اشهار افلاسها .

وتسمى الآبار التي تحفر لاكتشاف تجمعات النفط بالآبار الاستكشافية أو التنقيبية ، فإذا حققت الآبار الاستكشافية نجاحاً سميت (آبار اكتشاف) وإلا فهي آبار جافة أو خاوية .

وتسمى الآبار الأولية التي تحفر لمعرفة حدود الحقل النفطي بعد اكتشاف النفط بآبار التعيين أو الآبار الحدودية وهي آبار ناجحة أو جافة .

أما الآبار التي تحفر لاستغلال الحقل النفطي فتسمى آبار ائمانية ، ومع إن حفر البئر الأولي يعطي الدليل على وجود النفط ، وتركيب الاحتياطي النفطي ، واعماق الطبقات الحاوية للنفط من سطح الأرض وخواصها ، إلا أن تحديد الحقل النفطي وحساب كميات النفط المنتظر إنتاجها ، وتقدير الاحتياطي المرجح من النفط في الحقل يتطلب حفر آبار استكشافية أخرى حول البئر الأولي ، ويجري في حالات عديدة حفر ((الآبار القاعية)) العميقة في الأماكن الملائمة لتجمع النفط ، لدراسة التركيب الجيولوجي والظروف الهيدروولوجية

لتكوين الطبقات الرسوبية ، وكذا ((الآبار البارامترية)) لتدقيق المعلومات عن التراكيب الجيولوجية للصخور في منطقة البحوث الاستكشافية .

٢-٥-٢ مرحلة التقييم:

يتم في هذه المرحلة تقييم الجدوى الفنية وإمكانية وجود النفط بكميات تجارية من عدمه في المنطقة التي تم الحصول فيها على احتياطي نفطي ، وبناء على ذلك تتم معرفة التكاليف الرأسمالية اللازمة للتطوير والإنتاج إذا ما اتضح وجود النفط بكميات تجارية .

٣-٥-٢ مرحلة التطوير:

بمجرد التأكد من وجود النفط بكميات تجارية، يتم وضع الترتيبات اللازمة للتطوير، وذلك بدءاً من إعداد مواقع حفر الآبار التطويرية، وتركيب معدات الحفر والإنتاج، وحتى جعل النفط صالحاً للنقل والتسويق.

٤-٥-٢ مرحلة الإنتاج :

تتضمن هذه المرحلة استخراج النفط إلى سطح الأرض وتجهيزه حتى يصبح جاهزاً للشحن أو التسويق، ويتضمن ذلك من رفع النفط إلى السطح، وتجميع منتجات الآبار المختلفة إلى منطقة تجميع معينة في الحقل والعمل على إجراء المعالجة الحقلية اللازمة.

وتبدأ مرحلة الإنتاج بعد قيام الشركة المنتجة بجميع الخطوات اللازمة في مراحل الاستطلاع والاستكشاف والتنقيب وحفر الآبار الاستكشافية، و بناء على ما تسفر عنه عمليات تقييم واختبار الآبار الاستكشافية إما أن يبدأ تشييد المنشآت السطحية وحفر الآبار التطويرية وتركيب معدات إتمام البئر وأهمها رأس البئر والتي

تكون على شكل (شجرة عيد الميلاد) المكونة من عدد من الصمامات للتحكم في كميات الزيت المتدفقة أو قفل / هجر البئر لعدم توافر الاحتياطي بالكميات التجارية اللازمة.

وتشمل عملية الإنتاج جميع الخطوات اللازمة لسحب النفط من الآبار حتى إصاله لمواقع التسويق أو التصدير وعلى الرغم من أن ترتيب الخطوات اللازمة لذلك قد يختلف وفقا لمواقع الإنتاج في كل حقل بكل دولة إلا أنه يمكن إيجاز تلك الخطوات كما يلي:-

١- السحب من الآبار :

ويتمثل ذلك في تدفق الزيت من الآبار عبر الأنابيب إلى سطح الأرض وقد يتم ذلك بطريقة طبيعية اعتمادا على ارتفاع درجة ضغط المكمن عن الضغط في قاع البئر ولزوجة الزيت لوجود قدر كبير من الغاز المذاب فيه أو لوجود طبقة مائية أسفل طبقات الزيت وبين المسامات الصخرية (الماء الحبيس) وقد يكون الإنتاج الطبيعي نتيجة مزيد من تلك العوامل.

قد يكون ضغط المكمن منخفضا فيتم استخدام طرق صناعية للمساعدة في زيادة الضغط في المكمن مثل المضخات أو الحقن بالغاز أو الحقن بالماء مع مراعاة عامل الاستخلاص عند الإنتاج.

٢- الفصل والمعالجة :

يتم استخراج النفط من الآبار وتجميعه في محطات الفصل والمعالجة حيث يتم إخضاعه لسلسلة عمليات ينتج عنها الحصول على الزيت والغاز كل على حدة بعد التخلص من الماء المالح ، وعلى الرغم من عمليات الفصل والمعالجة إلا أن خام الزيت يظل محتفظا بكمية من الماء وبعض الشوائب وتعمل الشركات المنتجة على إجراء التحاليل المعملية اللازمة للتأكد من أن نسبة الماء والشوائب لا تتجاوز المسموح به عالميا في الصناعة النفطية .

وتتطلب هذه المرحلة تحديد وتهيئة الآبار النفطية الناجحة وإقامة منشآت الاستخراج من أنابيب وخزانات وغيرها ، وتتراوح المدة الزمنية لهذه المرحلة ما بين (٣-٤) سنوات وتتم عملية استخراج النفط بإحدى الطريقتين الآتيتين:-

أ- الطريقة الطبيعية

وتعني التدفق الطبيعي للنفط الخام من باطن الأرض بتأثير القوى الطبيعية الكامنة في البئر النفطي حيث يتدفق النفط بقوة الدفع الطبيعية الكامنة في الأعماق والناجمة عن الأسباب التالية :

✓ الغاز المذاب في البترول.

✓ الغاز الحر في المكمن البترولي .

✓ المياه المختلطة .

✓ دفع الجاذبية في المستودعات المضغوطة .

وقد توجد جميعها في المكمن وتؤدي إلى تدفق النفط تلقائياً وتعد هذه الطريقة من الطرق ذات التكاليف المنخفضة ، وتتميز بانخفاض المدة الزمنية اللازمة لإنجاز عمليات الاستخراج .

ويكون التدفق الطبيعي للنفط في الفترات الأولى من عمر البئر النفطي ، فإذا تناقصت هذه الضغوط يتم اللجوء إلى وسائل الرفع الصناعية لرفع النفط إلى سطح الارض.

ب- الطريقة الصناعية

تعتمد هذه الطريقة على الوسائل الصناعية لغرض زيادة الضغط المكمني في البئر النفطي مما يؤدي إلى زيادة تدفق النفط الخام وهذه الوسائل يمكن إيجازها بما يلي:

✓ حقن الماء (WATER INJECTION) ويتم ضخ الماء من أحد الآبار في أدنى نقطة في مكمن النفط لرفع الضغط داخله واستمرار تدفق النفط من الآبار الأخرى حوله .

✓ حقن الغاز (GAS INJECTION) ويتم ضخ الغاز الطبيعي من أحد الآبار في أعلى نقطة في مكمن النفط لرفع الضغط داخله واستمرار تدفق النفط من الآبار الأخرى حول بئر الحقن.

✓ المضخات الشافطة (PUMPS) ويتم انزال مضخة لسحب النفط من قاع البئر ورفعها إلى السطح

✓ المعالجة الكيميائية (CHEMICAL TREATMENT) يتم حقن أحماض كيميائية لتحسين خواص الصخر (النفاذية) بحيث يسمح بسهولة مرور النفط خلاله.

✓ إذابة النفط (MISCIBLE FLOOD) يتم حقن مذيب للنفط من نفس جنسه (كربونات مهدرجة) مثل (البروبان) لتقليل لزوجة البترول مما يساعد على زيادة تدفقه.

✓ التسخين (FIRE FLOOD) يتم تسخين الزيت إذا كان من النوع الثقيل لتقليل درجة لزوجته إما بحقن بخار الماء الحار أو بحقن الهواء داخل المكمن وإشعال النار في جزء من البترول الموجود فيه.

كما يتطلب استخراج النفط الخام نفقات كبيرة تختلف تبعاً لطبيعة المنطقة المشمولة بالاستخراج النفطي وكميات النفط الخام وطبيعة الشروط الفنية والاقتصادية السائدة وطريقة الاستخراج المعتمدة.

ويطلق على نسبة النفط التي يمكن استخراجها فعلياً إلى النفط الموجود في أحد المكامن تعبير نسبة المستخلص تتوقف هذه النسبة على طبيعة الصخر الحامل للنفط وعلى نوع خام النفط نفسه وعندما تعجز جميع الوسائل الصناعية عن استخراج المزيد من النفط بحيث لا تغطي تكاليف الإنتاج يقال ان المكمن قد استنزف (DEPLETED) ويتم هجر الحقل وإغلاق الآبار .

ويعمل مهندسو النفط على إطالة عمر المكامن النفطية (الاحتياطيات النفطية) لاستخلاص أعلى نسبة ممكنة من النفط الموجود داخلها ، ويوجهون عنايتهم إلى دراسة خواص الطبقة المنتجة وتحديد مواقع الآبار واحتساب معدلات الإنتاج المثلى (المثالية) ، ويجب أن نشير إلى حقيقة أن تجاوز كميات الإنتاج المحسوبة قد يعجل بإنهاء عمر مكمن النفط (احتياطي النفط) ، وبالتالي تبقى كميات كبيرة من النفط تحت الأرض ويستحيل إخراجها على الرغم من وجود الآبار .

٥-٢-٥ مرحلة التخزين والنقل والبيع

بعد فصل النفط الخام عن الغاز ومعالجته من الماء والشوائب الأخرى يخزن في خزانات لغرض شحنه إلى المستثمرين وهو النشاط الأخير في صناعة النفط الخام، إذ تتم في هذه المرحلة عملية شحن وتسويق النفط الخام بشكل نهائي إلى المستهلكين.

وتتم عملية شحن النفط الخام من المستودعات التجميعية بموجب مستندات إصدار يعدها المستودع الشاحن لإرسالها إلى الزبائن ويتم تسويقها عبر منافذ مختلفة ، أو إلى معامل التكرير.

يعد نقل النفط الخام من المراحل المهمة التي يتم من خلالها نقل النفط الخام من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بوسائل نقل متخصصة يمكن تحديدها بما يلي:-

١- وسائل النقل البرية : وتشمل الأنابيب والسكك الحديدية والسيارات الحوضية الكبيرة .

٢- وسائل النقل البحرية والنهرية : وتشمل الناقلات والسفن النهرية والحاويات العائمة .

يرتبط النقل بالأنابيب بتاريخ صناعة النفط ، وانتشر النقل بالأنابيب في مختلف أنحاء العالم ، إذ يتطلب الإنتاج النفطي المتزايد واتساع الأسواق وجود وسائل استخراج وتوزيع مهمة وموثوقة ، ويتزايد اتساع شبكات خطوط الأنابيب لنقل النفط لمسافات طويلة قد تتجاوز أحياناً الآلاف من الأميال داخل الحدود السياسية للدولة أو خارجها.

وقد تحققت في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في أطوال الأنابيب التي تنقل النفط الخام من الحقول المنتجة إلى أرصفة شحن ناقلات النفط أو إلى مصافي التكرير مباشرة، وكذلك الأنابيب التي تنقل المنتجات النفطية إلى مراكز التوزيع الرئيسية .

ويتزايد الاهتمام نحو استخدام الأنابيب في نقل النفط الخام فضلاً عن شبكات خطوط الأنابيب التي تربط الآبار بمراكز الفصل ومحطات التجميع وتتكون شبكات خطوط الأنابيب من أنابيب رئيسية وأخرى فرعية ، وخزانات لتخزين النفط ، ومحطات الدفع بالمضخات ، وأجهزة استقبال وإرسال سلكية ولاسلكية، ودوائر تلفزيونية وأنظمة إلكترونية.

ويتم نقل النفط من كل بئر من آبار النفط بواسطة أنبوب إلى أقرب خزان ثم يدفع إلى خزانات التجميع في الحقول لتتم عملية المعالجة الأولية ، ثم يدفع إلى مصافي التكرير مباشرة أو إلى موانئ الشحن لتصديره .
وينتقل معظم النفط عبر خطوط الأنابيب في جزء من رحلته على الأقل، وفي مقدور بعض خطوط الأنابيب نقل أكثر من مليون برميل من النفط يومياً ، ومن الممكن انشاء خطوط الأنابيب في أية تضاريس ومناخ تقريباً.

٢-٥-٦ مرحلة التسويق والتوزيع

وتشمل حلقة الوصل بين المنتج والمستهلك ، وتستهدف إيصال النفط الخام أو المنتجات النفطية إلى السوق المحلية أو الخارجية عن طريق فعاليات التوزيع المختلفة المتمثلة بمجموعة من الوسائل والإمكانات والمحطات الثابتة والمتحركة ، وتحتاج هذه المرحلة إلى مجموعة من الفعاليات الاقتصادية لتحديد الكميات المطلوبة من النفط الخام أو المنتجات المكررة في السوق المحلية والخارجية ، ويتم ذلك من خلال الآتي:

١- إجراء دراسات السوق لتحديد حجم وطبيعة الطلب والعرض بالنسبة للنفط الخام أو المشتقات النفطية وعلى فترات زمنية مختلفة في الأجلين القصير والطويل .

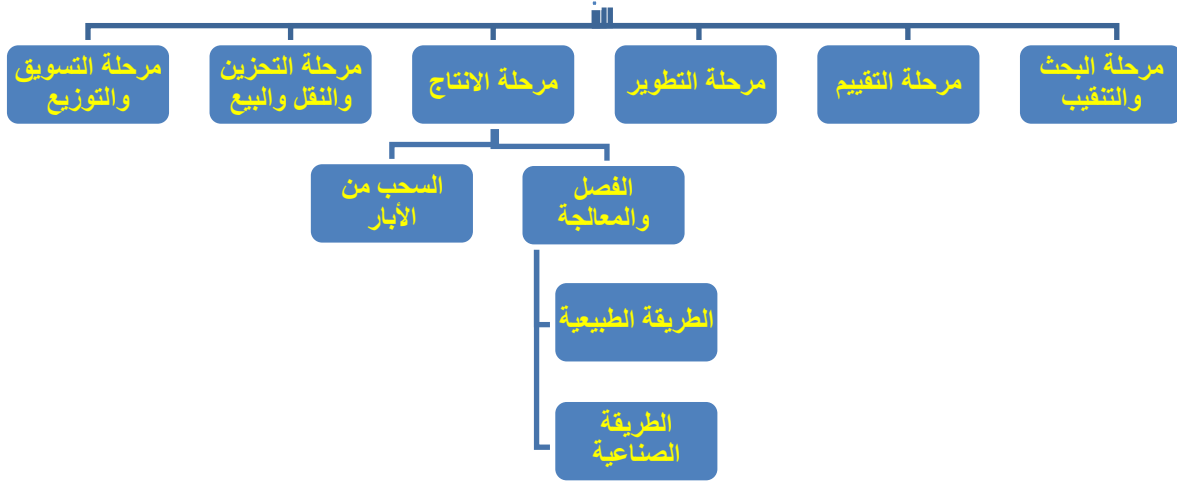
٢- تحديد الأطراف المتعاملة في السوق النفطية وتوفير الإمكانيات والإجراءات اللازمة لتنفيذ عقود البيع والشراء في الأسواق النفطية.

٣- تهيئة وسائل النقل المتخصصة وكل ما يرتبط بها من عمليات الشحن والتفريغ.

٤- توفير التسهيلات الإدارية لعمليات التسويق والتوزيع .

٥- توفير وسائل الدعاية والإعلان لترويج المنتجات النفطية المكررة .

الشكل رقم (٤) الأنشطة النفطية التي تستهدفها عقود الخدمة النفطية:



٢-٦ أطراف توقيع عقود الخدمة وآلية تحصيل المطالبات النقدية :

بسبب الارتفاع الكبير بتكلفة استكشاف وتطوير الحقول النفطية فضلا عن ارتفاع تكلفة استخراج النفط الخام من باطن الأرض والبحار يتم توقيع عقود الخدمة النفطية بين الجانب الحكومي مع ائتلاف من الشركات النفطية الأجنبية وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف تلك الشركات إلى :

- ١- المقاول / المشغل الذي يأخذ على عاتقه تنفيذ الأنشطة النفطية المتعاقد على تنفيذها .
 - ٢- الشركات المشغلة الأخرى مع المقاول الرئيسي (المقاول / المشغل).
 - ٣- شركات المقاول الثانوي(مقاول من الباطن) الأجنبي والمحلي.
- وإستناداً إلى ذلك يتم تنظيم العلاقة بين تلك الشركات وفقاً للآتي :
- يقوم المقاول / المشغل خلال مدة (شهر أو ربع سنوي) حسب الاتفاق بموجب عقد الخدمة بتحديد النقدية أو السيولة المطلوبة للوفاء بالتزامات تلك المدة .
 - يقوم المقاول / المشغل بوضع تقديرات باحتياجات سنة كاملة أو كل ثلاثة أشهر مقدماً ، وفي أغلب الأحيان يتم اعداد تقديرات سنة كاملة ويتم تقسيمها إلى فصول لإتاحة الفرصة أمام الشركاء بوضع الترتيبات اللازمة من جانبهم وجدولة دفع المبالغ المطلوبة .

-إذا لم تقم أي من الشركات التي تشترك مع المشغل بدفع حصتها من التكاليف فإنه من حق المقاول / المشغل أن يحسب على الشريك المتأخر فوائده تأخير باستخدام معدل الفائدة السائد في السوق.

وفي ظل عقود الخدمة نجد أن وضع الدولة المضيفة لا يتأثر بهذه الدفعات ولكن هذه المطالبات النقدية تتم بين المقاول / المشغل وبين الشركاء الآخرين.

وهناك طريقتان يتم من خلالهما تحصيل المقاول / المشغل للمطالبات النقدية من الشركاء هما:

-الدفعات المقدمة .

-الدفع ومن ثم المطالبة بالسداد .

٧-٢ إعداد التقديرات اللازمة لتنفيذ الأنشطة ضمن عقود الخدمة :

عند تقديم برنامج العمل السنوي والموازنة لغرض المصادقة عليها من قبل الجهة المخولة بموجب بنود عقد الخدمة ، فعلى الشركة العاملة أن تدون التفاصيل التالية المتعلقة بالموظفين والخدمات المحددة والتعريفات الجمركية المرتبطة بالعمليات البترولية لكي يتم احتسابها خلال السنة المعنية وكما يلي :

١- فيما يتعلق بتكاليف الموظفين .

أ- تقدير المبلغ الإجمالي لتكاليف رواتب وأجور الموظفين والعاملين .

ب- تحليل وتوضيح سياسة الموظفين المطبقة وممارسة الشركة العاملة والشركات التابعة لها أو الشركات المشتركة معها في تنفيذ عقد الخدمة (المؤتلفة معها) .

ج- الإيقاف المعقول للنفقات المذكورة أعلاه.

د- النسب و/ أو طرق تقسيم تلك الكلف.

٢- فيما يتعلق بتكاليف الخدمات :

- أ- تقدير المبلغ الإجمالي لتكاليف الخدمات .
- ب- الإيقاف المعقول لمثل تلك الخدمات .
- ج- التعريفات الجمركية والنسب المتوقع تطبيقها فيما يخص تلك الخدمات .

٣- فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية .

- أ- تقدير المبلغ الإجمالي الذي ينبغي دفعه.
- ب- التوقف المعقول لنفقات التعريفات الجمركية.

٤- تكلفة المشتريات :

- أ- يتم شراء جميع المواد الخاصة بالعمليات البترولية بسعر تنافسي من معاملة أو موردين معروفين وتحتسب المواد التي تم شرائها من الطرف الثالث بصافي التكلفة المدفوعة من المقاول بعد خصم جميع الخصومات المستلمة ، وتشمل التكلفة الصافية على بنود النقل والتأمين وأجور الترخيص وتكاليف الشراء والإرسال.
- ب- قد يجهز الأطراف المواد الجديدة من مخازنهم الخاصة شريطة أن تنقل المواد الجديدة من المخازن إلى المرافق الأخرى للمنشآت حيث يكون المقاول أو شركاته التابعة له ذات العلاقة وينبغي تسعيرها بالتكلفة على أن لا تزيد عن سعر المواد الجديدة لنفس النوعية والتي يتم الحصول عليها وفق شروط وبنود الشراء من الأسواق العالمية في الوقت الذي تجهز به المواد الجديدة إلى المقاول والمشغل .

٥- التكاليف المباشرة وغير المباشرة :

تحتسب التكاليف على حساب التشغيل باستخدام الطرق الثابتة من سنة إلى سنة أخرى وينبغي أن يوافق الأطراف على تلك الطرق وفقا للأسس التالية:

- أ- احتساب التكاليف التي من الممكن حسابها بشكل مباشر على أي تقسيم لحساب التشغيل.
- ب- تقسم التكاليف التي من غير الممكن حسابها بشكل مباشر على أي تقسيم لحساب التشغيل وفق أسس الوقت أو أسس أخرى مناسبة .
- ج- إن تكاليف الخدمات التي من غير الممكن تقديرها بشكل دقيق قد تحتسب وفق نسب معيارية وتعديل لتصبح تكاليف فعلية في نهاية السنة.
- ولغرض استخدام أي معدات أو منشآت يمتلكها المقاول بشكل كامل فيتم احتساب التكلفة على حساب التشغيل وفق أسس التأجير والتي تتناسب مع تكاليف الملكية.

كما يتطلب مصادقة الجهة المخولة بموجب العقد على تلك التقديرات كأن تكون (لجنة JMC أو مجلس الإدارة) في كل سنة تقويمية على نسب التأجير، والتي لن تتضمن أي عنصر ربح وإن مثل هذه النسب ينبغي أن تكون مرتبطة مع تلك النسب السائدة حاليا في المنطقة التي تقع فيها العمليات البترولية لغرض ملائمة المعدات والمنشآت فيما يخص مدى توفرها وأمانها وكفايتها وجودتها.

٦- التسويات :

في حالة اعتراض إحدى الشركات غير القائمة على عملية التشغيل (الشركاء من غير القائمين على عملية التشغيل) على بند معين ورد بقائمة المطالبة فإنه يتم حله وفقا لأحكام العقد ، وعموما وباستثناء حالات نادرة فإن على الشريك غير القائم على عملية التشغيل الاستمرار في السداد لمواجهة التزامات المشغل حتى يتم حل النزاع.

٧- توزيع التكاليف المشتركة :

قد يكون لدى الشركة القائمة على التشغيل موظفون أو معدات تخدم أكثر من عقد وبالتالي يجب عمل التوزيع اللازم وفقاً للممارسات المحاسبية المتبعة دولياً غير أن المشكلة هي أنه لا توجد ممارسات دولية مقبولة لتوزيع التكاليف المشتركة في صناعة النفط .

وبالتالي على الشركة العاملة أن تؤكد وتوضح عدالة الطريقة التي اتبعتها في توزيع التكاليف المشتركة.

٢-٨ تقديم الشركة العاملة لفاتورة التكاليف البترولية والتكاليف الإضافية وأجور الخدمة:

على الشركة العاملة أن تقدم إلى الجانب الحكومي خلال المدة المحددة بموجب عقد الخدمة كأن تكون بعد نهاية الشهر الأخير من كل فصل ، فاتورة التكاليف البترولية والكلف الإضافية وأجور الخدمة المستحقة (واجبة الدفع) لكل ربع سنوي (كل ثلاثة اشهر) وبالاعتماد على الحساب التشغيلي ومبيناً ما يلي:

- ١- التكاليف البترولية والتكاليف الإضافية وأجور الخدمة المستحقة المرحلة من الفترات السابقة إن وجدت .
- ٢- التكاليف البترولية والتكاليف الإضافية وأجور الخدمة خلال الربع .
- ٣- إجمالي التكاليف البترولية والتكاليف الإضافية وأجور الخدمة للربع .
- ٤- التكاليف البترولية والتكاليف الإضافية وأجور الخدمة المطلوبة خلال الربع .
- ٥- مبلغ التكاليف البترولية والتكاليف الإضافية وأجور الخدمة التي يتم ترحيلها إلى الربع اللاحق إن وجدت
- ٦ - تبويب التكاليف البترولية حسب حساباتها الفرعية والواردة تفصيلها بموجب النظام المحاسبي المعمول به وفقاً للسياسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً . ويجب دراسة تلك التكاليف في ضوء كميات إنتاج النفط الخام الإجمالي خلال الربع وكميات الإنتاج الأساسي للحقل النفطي موضوع عقد الخدمة .

٢- ٩ التكاليف المستبعدة من فاتورة المطالبة باعتبارها تكاليف غير مستردة :-

- ١- يجب تحديد التكاليف المتكبدة نتيجة أي إهمال أو سوء إدارة متعمد من قبل المقاول / المشغل ويشمل أي مبالغ مدفوعة لتسوية أي شكوى تدعي الإهمال التام أو سوء الإدارة المتعمد.
- ٢- تكاليف الاستبدال و/أو الإصلاح المتعلقة بالأصول أو الممتلكات الأخرى التي تكون غير مؤمنة أو لا يغطيها التأمين والالتزامات المتكبدة لأطراف ثالثة على أساس التزام مشدد وعندما يتفق المقاول والمشغل مع شركة نפט البلد المضيف اجراء التأمين مقابل هذه الخسارة واخفقوا في القيام بذلك.
- ٣- أي نفقات مترتبة بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بالتكاليف المطلوبة لتمويل العمليات البترولية والتكاليف العرضية الأخرى والتكاليف المتعلقة بذلك بأي وسيلة تم تحصيلها ، وتشمل هذه النفقات على سبيل المثال وليس الحصر الفائدة والعمولات والأجور والسمسرة.
- ٤- أي تكاليف أو مصروفات أو نفقات وتشمل المنح المتعلقة بالعلاقات العامة أو تعزيز المصالح والمفاهيم المشتركة للمقاول.
- ٥- أي مصروفات مترتبة ليس لها علاقة بالعمليات البترولية أو ما يخصها أو الأنشطة ما بعد نقطة التسليم.
- ٦- ضريبة الدخل على الشركات.
- ٧- التدريب والتقنية وتمويل المنح الدراسية.
- ٨- منح التوقيع (هبة التوقيع).
- ٩- مدفوعات حصلت بالزيادة عن الضرائب إلى شركة نפט البلد المضيف بموجب العقد .
- ١٠- أي تكاليف أخرى مذكورة في عقد الخدمة على أنها تكاليف غير مستردة.

١٠-٢ تسديد الجانب الحكومي لفاتورة التكاليف البترولية والتكاليف الإضافية وأجور الخدمة:

- أ- مصادقة اللجان أو الجهات المخولة (المفوضة) بموجب بنود عقد الخدمة على فاتورة المطالبة.
- ب- مصادقة قسم التدقيق الداخلي لدى الجانب الحكومي للتحقق من صحة احتساب التكاليف المستردة الواردة بقائمة المطالبة وأنها متفقة مع أحكام بنود عقد الخدمة .
- ج- عند تجاوز التكاليف البترولية والتكاليف الإضافية وأجور الخدمة المستلمة من قبل المقاول على التكاليف البترولية و التكاليف الإضافية وأجور الخدمة المستحقة خلال الربع يتم تعويض هذا التجاوز في الاحتساب في الربع اللاحق مباشرة وفقاً للعقد .

١١-٢ المعالجات المحاسبية في سجلات الجانب الحكومي عند تسديد مبلغ فاتورة المطالبة :

بعد استكمال إجراءات التدقيق والمصادقة على فاتورة المطالبة من قبل الجهات المخولة (المفوضة) بعقد الخدمة والتي تتضمن نوعين من التكاليف (رأسمالية وتشغيلية) يقوم الجانب الحكومي بتسجيل المعالجات المحاسبية وتختلف تلك المعالجات باختلاف أسلوب تسديد التكاليف المستردة وكما يلي :-

١- عندما يقوم الجانب الحكومي بتسديد التكاليف الرأسمالية والتشغيلية نقدا يتم تسجيل القيد المحاسبي

أدناه:-

التفاصيل	دائن	مدين
من ح/ المصاريف الرأسمالية (حسب تصنيفها بموجب النظام المحاسبي المعتمد)		****
من ح/ المصاريف التشغيلية (حسب بنودها بموجب النظام المحاسبي المعتمد)		***
إلى ح/ النقدية	****	

٢- عندما يقوم الجانب الحكومي بالتسديد العيني (كميات نפט خام) بما يعادل المستحقات المالية للتكاليف الرأسمالية والتشغيلية يتم تسجيل القيود المحاسبية أدناه :

أ- اعتبار كميات النفط الخام المسددة مبيعات بالأسعار السائدة ويثبت بها القيد التالي :

التفاصيل	دائن	مدين
من ح/ النقدية		****
إلى ح/ المبيعات	****	

ب- عند تسديد المصروفات الرأسمالية والتشغيلية لمنطقة العقد يتم تسجيل القيد التالي :

التفاصيل	دائن	مدين
من ح/ المصاريف الرأسمالية (حسب تصنيفها بموجب النظام المحاسبي المعتمد)		****
من ح/ المصاريف التشغيلية (حسب بنودها بموجب النظام المحاسبي المعتمد)		***
إلى ح/ النقدية	****	

٣- عندما تقوم جهة أخرى بتسديد تكاليف المصروفات التشغيلية والرأسمالية بالنيابة عن الجانب الحكومي يتم تسجيل القيود أدناه :

أ- القيد المحاسبي الخاص بتسديد المصروفات التشغيلية :

التفاصيل	دائن	مدين
من ح/ المصاريف التشغيلية (حسب بنودها بموجب النظام المحاسبي المعتمد)		****
إلى ح/ الايرادات	****	

ب- القيد المحاسبي الخاص بتسديد المصروفات الرأسمالية :

التفاصيل	دائن	مدين
من ح/ المصاريف الرأسمالية (حسب بنودها بموجب النظام المحاسبي المعتمد)		****
إلى ح/ رأس المال أو الاحتياطات	****	

٢-١٢ عمليات جرد الأصول الثابتة والمخزون :

في كل الأوقات على المكاوّل أن يلتزم بإجراء عمليات جرد الأصول الثابتة و المواد بأفضل المستويات

المطلوبة للعمليات البترولية وينبغي أن تكون خاضعة للإجراءات التالية:

١-عمليات الجرد الدوري الملاحظات والتمثيل.

على الشركة العاملة (المشغلة) إعداد إشعار مكتوب لغرض تنفيذ عملية الجرد ، ويتم تقديم هذا الإشعار قبل فترة زمنية مناسبة من تاريخ بدء أي عملية جرد و أن تجري عمليات الجرد في فترات معقولة وفي الأقل مرة واحدة سنويا ويجوز لشركة البلد المضيف تقديم الإستيضاحات عند إجراء عملية الجرد .

٢-تسوية وتعديل عمليات الجرد.

يجب اجراء تسوية عملية الجرد مع الحساب التشغيلي وينبغي تقديم قائمة بالزيادات وحالات النقص إلى شركة (البلد المضيف) ، كما ينبغي إجراء التعديلات على عملية الجرد من قبل المقاول والمشغل إلى الحساب التشغيلي اذا تطلب الأمر بشرط أنه في حالة تجاوز أي تعديل للجرد مبلغ محدد بموجب بنود العقد ينبغي إبلاغ شركة البلد المضيف بذلك.

٣- تفاصيل قوائم الجرد :

يجب أن تتضمن قوائم الجرد كافة المعلومات التفصيلية للموجودات والمواد المخزنية مثل (نوع الموجود أو المادة ، الكمية ، التكاليف ، تاريخ الشراء ، تاريخ الاستخدام) كما يجب مطابقة أعداد الأصول والمعدات ومواد المخزون الواردة بقوائم الجرد مع السجلات المسوكة من قبل الشركة العاملة وتحديد الفروقات وإجراء التسويات بشأنها .

٢-١٣ الأنظمة المحاسبية المطبقة من قبل الشركات الأجنبية في ظل عقود الخدمة النفطية:

تستخدم الشركات أنظمة محاسبية تنسجم في عملها مع نظام تخطيط موارد المشروع (ERP) **Enterprise Resources Planning** والتي تعتمد على شبكة الإنترنت بشكل أساسي وهذه

الأنظمة تصمم خصيصا لعمل الشركات وتعد تكاليفها تكاليف نفطية مستردة وفي أدناه عرض لأهم الأنظمة المستخدمة من قبل الشركات النفطية العالمية العاملة في جمهورية العراق :

أولا: شركة (ENI) الايطالية المشغلة لحقل الزبير النفطي تستخدم نظام (SAP).

ثانيا: شركة (BP) البريطانية المشغلة لحقل الرمييلة النفطي تستخدم نظام (Maxisun).

ثالثا : شركة (Exxon) الأمريكية المشغلة لحقل غرب القرنة تستخدم نظام (IDEAS).

١- تجميع التكاليف وفق نظام (SAP) :

يعد نظام (Systems Application And Products) أحد تطبيقات نظام (ERP) أصدرته شركة (SAP) إذ تقوم هذه الشركة بإصدار برمجيات إدارية تساعد الشركات على الارتقاء بأعمالها وربطها بنظام واحد شامل يكفل لها الترابط وكفاءة الأداء دون الحاجة إلى استخدام عدة برمجيات وأنظمة من شركات مختلفة والتي قد تؤدي إلى ظهور اختلافات في نوع المدخلات والمخرجات وبذلك سعت شركة (SAP) إلى إيجاد نظام واحد متكامل يصلح لجميع التطبيقات وجميع أنواع الشركات ويتكون نظام (SAP) من عدة تطبيقات يطلق عليها مصطلح (SAP Modules) والتي دائما ما تكون مترابطة مع بعضها البعض ويمكن للشركات المستخدمة للنظام أن تختار واحد أو أكثر من التطبيقات حسب حاجتها ولكل تطبيق رخصة خاصة وسعرا معينا ، وهذه التطبيقات كما يأتي:-

المحاسبة المالية	(FI)	Financial Accounting
الرقابة	(Co)	Controlling
إدارة الأصول الثابتة	(AM)	Fixed Asset Management
نظام المشاريع	(PS)	Project System
البيع والتوزيع	(SD)	Sales And Distribution
إدارة الموارد	(MM)	Materials Management
تخطيط الانتاج	(pp)	Product Planning

الموارد البشرية	(HR)	Human Resources
إدارة الجودة	(QM)	Quality Management
صيانة المصنع	(PM)	Plant Maintenance
إدارة العملاء	(CRM)	Customer Relationship Management
إدارة سلسلة التوريد	(SCM)	Supply Chain Management

ومن أكثر التطبيقات استخداما هي (FI , CO , SD , HR , SCM , CRM) كما يتكون نظام (SAP) من قسمين أساسيين هما :

- أ- القسم الوظيفي (Functional) : يهتم هذا القسم بالتشغيل الوظيفي كإدارة العمليات في النظام مثل العمليات المالية أو المحاسبية .
- ب- القسم التقني (Technical) : يهتم هذا القسم بالتشغيل التقني مثل البرمجيات أو التحكم في النظام.

اما السجلات الرئيسية في نظام (SAP) هي :

- ١- سجلات العملاء (Customer Master) : تحتوي على جميع البيانات الخاصة بالعملاء مثل (العناوين ، أرقام الاتصال ، البيانات التاريخية للتعاملات السابقة) .
- ٢- سجلات المواد (Material Master) : تحتوي على تعريف لجميع المواد التي يتم تصنيعها.
- ٣- سجلات الموردين (Vendors Master) : تتضمن على جميع البيانات الخاصة بالموردين واختصاصاتهم في تجهيز المواد.
- ٤- سجل الاسعار (Conditions Master) : وهو سجل خاص بجميع الاسعار ولجميع المنتجات أو الخدمات المباعة.

٢- تجميع التكاليف وفق نظام (MaxiSun) :

يتكون نظام MaxiSun من نظامين رئيسيين يتم التوصليل بينهما ليتكون النظام الإلكتروني المتكامل وهما نظام (Maximo) و نظام (Sun) ويتم التوليف بين النظامين من خلال وحدة التحكم الرئيسية ، وعملية التوليف هذه تمت من قبل شركة (Sapphire) إذ جمعت بين نظام (Maximo) المصمم من قبل شركة (IBM) ونظام (Sun) المصمم من قبل شركة (Sun) وكل نظام يختص بعدد من النشاطات الرئيسية في الشركة المستخدمة للنظام .

ويهدف النظام المتكامل إلى تحويل الكثير من البيانات المتباينة إلى معلومات ذات فائدة ، إذ يلاحظ كثير من أنظمة تقنية المعلومات أنها تعمل بمعزل عن بعضها البعض في وحدات وأقسام الشركة وتؤدي إلى حصول مشاكل متعددة منها (ازدواجية البيانات ، فجوات في المعلومات ، تضارب أو تناقض التسجيل ، إصدارات مختلفة لنفس المعلومات) وغيرها من المشاكل إضافة إلى أن تلك الانظمة مصممة وفق قاعدة بيانات ثابتة وغالبا ما تكون لغة البرمجة فيها متقدمة أو غير مرنة ، لذا فإن نظام (MaxiSun) جاء بمجموعة من واجهات التطبيق والوحدات القوية والمترابطة التي تقود إلى الحلول المالية والتجارية والإدارية لتطبيقات وأنظمة أعمال الطرف الثالث (المستخدم) ومن الفوائد الأساسية الأخرى للنظام:

- ١- اختصارات كبيرة في معالجة البيانات .
- ٢- الدقة في معالجة البيانات في مجالين أنظمة العمل والتمويل .
- ٣- عرض عمليات الأعمال في الوقت المناسب .
- ٤- سهولة الاستخدام ولا يتطلب سوى ساعات قليلة للتدريب .
- ٥- ضمان استعادة البيانات في حالة حدوث خلل في النظام .

ويختلف نظام (MaxiSun) عن نظام (ERP) حيث أن الأخير مصمم ليشمل جميع الإجراءات التي تقوم بها الشركات ويحكم جميع تفاصيل العمل ، أي بمعنى آخر أن نظام

(ERP) بمثابة قالب كبير ويتم وضع إجراءات العمل فيه ، أما نظام (MaxiSun) فإنه مصمم لينسجم مع إجراءات محددة ينظمها ويجعلها مترابطة .

وفيما يخص العمليات المالية فإن نظام (Maximo) يختص بالآتي :

- إدارة المشتريات والعقود (من الشراء إلى الدفع).
- إدارة الفواتير والموردين .
- معدلات تحويل العملات .
- إدارة المخزون (عمليات الاستلام والسحب والاعادة) .
- اصدار التقارير .

أما نظام (SUN) يختص بالآتي :

- دليل حسابات الأستاذ .
- تقارير التمويل .
- معدلات أسعار تحويل العملات .
- القيود اليومية (الاستحقاق والتسويات) .
- الحسابات الدائنة .
- إدارة الموردين .

٣- تجميع التكاليف وفق نظام (IDEAS)

نظام (IDEAS) مختصر لـ(النظام المحاسبي الدولي والمحلي المحسن)

(International Domestic Enhanced Accounting System) ويستخدم

نظام (IDEAS) تطبيقات نظام (Maximo) بشكل واسع والتي تم توضيح تفاصيل هذا النظام في

الفقرة السابقة .

الفصل الثالث

الاجراءات الاجرة العليا للرقابة المالية
والمحاسبية للرقابة والتدقيق على نفقات عقود
الاحكام التنفيذية

الفصل الثالث

إجراءات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية بالرقابة والتدقيق على نفقات عقود الخدمة النفطية

٣-١ المحور الأول: المتطلبات الأساسية للرقابة والتدقيق على عقود الخدمة النفطية :

إن رقابة الجانب الحكومي على نفقات الشركات النفطية ، تتم بالصورة التي تلي خصوصية تلك الرقابة ولتحقيق ذلك فإن الأمر يتطلب معرفة المتطلبات الأساسية لتنفيذ أعمال الرقابة والتدقيق على تلك النفقات والمتمثلة بالآتي:

ت	المتطلبات الأساسية	تفاصيل المتطلبات الأساسية
١	تحديد هدف الرقابة والتدقيق	يتمثل هدف الجانب الحكومي بالرقابة على نفقات الشركات النفطية لغرض تحديد النفقات القابلة للاسترداد ، وذلك في ضوء قائمة النفقات التي تعدها الشركات النفطية ، وتقديمها للجانب الحكومي ، من أجل الوصول إلى تكلفة كميات النفط المنتجة من قبلها في حدود الحقول النفطية المتعاقد على إدارتها وتشغيلها ضمن نطاق عقود الخدمة ، والتي تؤدي إلى قياس حصة الدولة من موارد النفط ، وبالتالي تحقيق الهدف العام من الرقابة والمتمثل بالحفاظ على الممتلكات وكفاءة استخدام الموارد المتاحة .
٢	دراسة وفهم محتويات عقد الخدمة النفطي	استنادا إلى عقد الخدمة يقوم الجانب الحكومي بصورة دورية بتنفيذ إجراءات الرقابة والتدقيق على المعاملات والدفاتر الخاصة بعقد الخدمة والتي تعدها الشركات النفطية الأجنبية العاملة وعادة ما يكون هنالك العديد من المفردات التي تكون محورا للمناقشات والمفاوضات بين الجانب الحكومي والشركات والتي يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار عند المراجعة . إن رقابة الجانب الحكومي لنفقات الشركات النفطية العاملة هي بالدرجة الأولى

تفاصيل المتطلبات الأساسية	المتطلبات الأساسية	ت
<p>مراجعة للتأكد من التزام الشركة بتنفيذ ما ورد في عقد الخدمة وبالتالي فمن الأهمية أن يتعرف موظفي الأجهزة العليا في الجانب الحكومي على كافة فقرات وبنود العقد ، ومدلولات كل منها وعلاقتها ببعضها ، والتغيرات التي يحتمل وجودها وذلك قبل البدء بتنفيذ أعمال الرقابة والتدقيق وخاصة فيما يتعلق بتلك الجوانب التي تكون محل مناقشات ومفاوضات مع الشركة النفطية الأجنبية أثناء المراجعة ، ولتحقيق ما سبق فإن الأمر يتطلب القيام بما يلي :</p> <p>أ-دراسة الاتفاقية بشكل عام</p> <p>ب-دراسة الجوانب المحاسبية الواردة في الاتفاقية</p> <p>ج-الإلمام بالمصطلحات التي تشتمل عليها اتفاقية العقد وأثرها على الأعمال المحاسبية</p> <p>د-معرفة أية جوانب أخرى غير محاسبية يكون لها علاقة بعملية المراجعة والتأكد من فهمها بصورة صحيحة</p> <p>هـ-التركيز على دراسة أحكام اتفاقيات عقود الخدمة ومعرفة الطرق العلمية لتطبيق تلك الأحكام إضافة إلى فهم وجهات النظر حول تفسير البنود الواردة في تلك العقود .</p>		
<p>عادة ما يتفق الجانب الحكومي مع الشركة النفطية العاملة في ظل عقود الخدمة على تنظيم العديد من الجوانب التي تهدف في الأخير إلى توضيح كيفية تنفيذ بعض الجوانب الواردة في العقد أو جوانب أخرى لم تشتمل عليها تلك الاتفاقيات ويتطلب الأمر وضع آلية معينة للعمل والتنسيق بين الطرفين وعلى مدققي الجانب الحكومي المعرفة والإلمام بتفاصيل الاتفاقيات اللاحقة قبل البدء بعملية الإعداد والتنفيذ لعملية التدقيق.</p>	<p>المعرفة بالاتفاقيات اللاحقة لعقود الخدمة النفطية (ملاحق عقود الخدمة)</p>	٣

تفاصيل المتطلبات الأساسية	المتطلبات الأساسية	ت
<p>إن إجراءات الرقابة في ظل عقود الخدمة تنفذ على نفقات الشركة الأجنبية وتحديد مدى قابليتها للاسترداد من عدمه وبالطبع فإن الأمر يتطلب من مدققي الجانب الحكومي فهم أنواع النفقات وطبيعة الأعمال في مختلف مراحل استخراج النفط. ومن جهة أخرى فإن الإلمام بطبيعة نشاط استخراج النفط يساعد على ربط مبالغ النفقات المرصودة في الموازنات التقديرية مع تلك المسجلة في السجلات وهذا ما يساعد على فعالية عملية الرقابة .</p>	<p>المعرفة بطبيعة نشاط صناعة النفط</p>	٤
<p>بما أن الشركات النفطية العاملة هي شركات أجنبية تصل إلى البلد لاستكشاف وإنتاج النفط وهذا يترتب عليه أن تكيف الشركات النفطية نفسها في مواجهة الكثير من الجوانب الإدارية والمحاسبية ، إذ تقوم الشركات بإعداد قائمة التكاليف لكل ربع سنة تقدم للجانب الحكومي وتشمل على التكاليف التي ترى الشركة النفطية بأنها قابلة للاسترداد ويتم إعداد هذه القائمة وفقا لعقد الخدمة إلا أن طريقة عرضها ومستوى التفاصيل يختلف من شركة إلى أخرى كما لا يوجد نموذج موحد متعارف عليه لقائمة التكاليف ، وتقدم قائمة التكاليف إلى الجانب الحكومي كل ربع سنة تتضمن تبويب النفقات بصورة مختلفة لإظهار النفقات الرأسمالية والتشغيلية وبحسب مراحل (الاستكشاف - التطوير - الإنتاج) كما يتم عرض التكاليف في تلك القوائم وفقا لحساباتها المختصة ، لغرض توفير إمكانية مقارنتها مع الموازنة التقديرية وتحديد الانحرافات وكذلك إظهار التكاليف الإضافية .</p>	<p>المعرفة بتفاصيل ومكونات قوائم التكاليف التي تعدها الشركة النفطية</p>	٥
<p>تتم مراجعة النفقات في مقر الشركة العاملة أو المكان الذي تتوافر فيه المستندات مما يتطلب من مدققي الجانب الحكومي تعريف الشركة النفطية العاملة بدور الجهاز الأعلى للرقابة المالية أو المحاسبية من أجل تحديد الإطار الذي يتم التعامل فيه مع الشركة النفطية محل الرقابة وفقا لعقود الخدمة لضمان انسيابية العمل وتنفيذ المهمة وفقا للتوقيتات المحددة .</p>	<p>تعريف الشركة النفطية العاملة بدور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية</p>	٦

٣-٢ المحور الثاني: أسس الرقابة والتدقيق على نفقات الشركات الأجنبية في ظل عقود الخدمة النفطية :

رقابة الجانب الحكومي على تكاليف الشركات النفطية في ظل عقود الخدمة ، تتم وفقاً لأسس (معايير أو قواعد) خاصة تميزها عن غيرها من أنواع الرقابة إذ تهدف إجراءات الرقابة والتدقيق على تكاليف الشركات النفطية إلى التأكد من مدى قابلية التكاليف للاسترداد وتحديد التكاليف المرفوضة وتمثل القاعدة الأساسية العامة التي بناءً عليها يتم قبول التكلفة من عدمه في الآتي:

حتى تكون التكلفة قابلة للاسترداد يجب أن تكون التكلفة قانونية و صحيحة وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً **GAAP** ، أو المعايير المحاسبية الدولية **IAS** ، أو المعايير الدولية للتقارير المالية **IFRS** على أن تكون تلك التكلفة متفقة مع فقرات عقود الخدمة كما يشترط أن تتم المطالبة بها وفقاً للإجراءات التي يشتمل عليها الملحق المحاسبي لعقد الخدمة ، كما يجب أن تكون في حدود المبلغ المسموح به وفقاً لبرنامج العمل والموازنة المعتمد من قبل الجانب الحكومي .

ويمكن إعادة كتابة القاعدة السابقة في صورة مجموعتين من الأسس التي يتم الاستناد إليها من أجل قبول التكلفة أو رفضها ، وذلك لمختلف بنود التكاليف المتمثلة بصورة عامة في المصاريف الإدارية والعمومية والرواتب وأعبائها المختلفة ، والتكاليف الخاصة بالاستخراج لمختلف المراحل وكما يلي:

تفاصيل الأسس	نوع الأسس	ت
<p>أ- أن تكون التكلفة قانونية وصحيحة وفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو الدولية.</p> <p>ب- ما ورد في عقد الخدمة وفي ضوء الإجراءات التي يتضمنها الملحق المحاسبي للعقد .</p> <p>ج- ماورد في برنامج العمل الخاص بنطاق عقد الخدمة والموازنة التخطيطية المعتمدة من قبل الجانب الحكومي .</p>	<p>مجموعة الأسس العامة</p>	١
<p>من أجل التحقق من مدى توافر الأسس العامة، الحصول على العديد من الوثائق المؤيدة والتأكد من تطبيق الإجراءات والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية وهو ما نسميه بصورة عامة مجموعة الأسس الفرعية والتحليلية والتي قد تختلف في حالات معينة بحسب طبيعة التكلفة ، ومن تلك الأسس الفرعية التالي :</p> <p>أ- ما تم التوصل إليه من اتفاقات أو ما تم إبرامه من اتفاقيات مع الشركة النفطية محل الرقابة والتدقيق.</p> <p>ب- طبيعة المبلغ المصروف ومدى ارتباطه بالعمليات النفطية الخاصة بمنطقة العقد</p> <p>ج- أصولية المستندات المؤيدة و المعززة لصحة المبالغ المصروفة الخاصة بمنطقة العقد .</p> <p>د- الإجراءات السليمة والمتعارف عليها فيما يتعلق بالمناقصات مع ضرورة الحصول على موافقة الجانب الحكومي المسبقة على تلك المناقصات.</p> <p>هـ- ملاحظات الجانب الحكومي على سياسة الشركة والخاصة بالتوظيف من الخارج وفي ضوء ماتم اعتماده من مرتبات وأعباء ومزايا للعاملين الأجانب .</p> <p>و- موافقة الجانب الحكومي على تنفيذ الأعمال التي تحتاج إلى موافقة مثل (الأعمال الفنية التي تتم في المركز الرئيسي للشركة) .</p>	<p>مجموعة الأسس الفرعية والتحليلية</p>	٢

وفي ضوء اخضاع التكلفة إلى الأسس السابقة الرئيسية والفرعية يتم الحصول على أي من البدائل التالية لما تسفر عنه عملية المراجعة :

تفاصيل البدائل	البديل	ت
قبول التكلفة .	الأول	١
رفض التكلفة تماماً وذلك في حالة تحميل قائمة التكاليف بمبلغ أكبر مما يجب أو مكرر أو أن تكون النفقة خاصة بالشركة العاملة وتعود بالنفع لها ، وليس للعمليات النفطية علاقة مباشرة بها أو غير ذلك من الأسباب التي ترجع لعدم توفر الأسس الرئيسية أو الفرعية لقبولها ككلف مستردة . ويترك قرار قبول التكلفة من عدمه لمسؤولي الإدارة العليا في الجانب الحكومي المخولين (المفوضين بالمصادقة على قوائم التكاليف) وذلك بالنسبة للتكاليف التي أما أن تكون غير مؤيدة بالمستندات أو أنها لم توثق بالصورة الصحيحة والكاملة حيث يقوم الجانب الحكومي بمتابعة مثل هذه الحالات مع الشركة النفطية والتي بدورها تقوم بتوفير المستندات والإيضاحات للجانب الحكومي والذي في ضوءها يتم اتخاذ القرار المناسب .	الثاني	٢

٣-٣ المحور الثالث: إعداد برنامج أو برامج الغرض منها تنفيذ إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود

الخدمة :

يتم تنفيذ إجراءات الرقابة والتدقيق من الناحية القانونية من قبل الجانب الحكومي وعادة ما تنفذ مرة واحدة في السنة ، ما لم تكن هنالك إجراءات رقابية أخرى تنفذ لأغراض خاصة تحدد من قبل الجهات المخولة (المفوضة) قانونياً ، ونظراً لخصوصية هذا النوع من إجراءات الرقابة ولعدم وضوح ما يجب أن تتم مراعاته من جوانب كما هو عليه الحال في ظل إجراءات الرقابة الأخرى فإنه يجب في مرحلة الإعداد القيام بما يلي :

١- الاطلاع على كافة المراسلات التي تمت بين الشركة الأجنبية والجانب الحكومي خلال الفترة محل الرقابة لمعرفة الجوانب التي تضمنتها المراسلات وأثرها في عملية الرقابة ومدى الحاجة لمتابعتها أثناء العمل الميداني .

٢- الاطلاع على تقارير الفنيين التابعين للجانب الحكومي والعاملين في مواقع منطقة العقد اذ أن ذلك يوضح الجوانب التي بها خلاف أو اعتراض على تنفيذها وهو ما يتطلب المتابعة اثناء المراجعة من أجل معرفة إمكانية رفض التكلفة المرتبطة بتلك الجوانب.

٣- الاتصال بالشركة محل الرقابة لوضع الترتيبات اللازمة للعمل الميداني وذلك من خلال رسالة تتضمن العديد من الجوانب منها :

❖ تاريخ البدء في العمل الميداني ، سنة التدقيق ، أسماء فريق الرقابة وعناوينهم الوظيفية .
 ❖ توجيه المراسلات الخاصة بطلب توفير المعلومات و البيانات لغرض تسهيل عملية الرقابة واختصار وقت تنفيذها وتوجيه تلك المراسلات ومتابعة الشركات النفطية لغرض الإجابة عليها قبل المباشرة بالعمل الميداني ، اذ يعتبر هذا الاجراء من أهم الجوانب التي تؤدي إلى سهولة وانسيابية عملية الرقابة واختصار الوقت وربط البيانات والمعلومات مع بعضها البعض بما يكفل إدخال العديد من تعديلات والإضافات على نطاق وبرنامج الرقابة والتدقيق على التكاليف ومن تلك المعلومات والبيانات الواجب طلبها لغرض إنجاز عملية الرقابة ما يلي:

✓ ملف المناقصات.

✓ تقارير ومحاضر الاستلام الأولي والنهائي للأعمال المنجزة خلال الفترة محل الرقابة .

✓ تقارير غلق الآبار.

✓ المستندات والوثائق المؤيدة لمختلف المعاملات.

✓ تقارير الحفر اليومية .

- ✓ البيانات الجيولوجية والهندسية بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالإنتاج.
- ✓ محاضر اجتماعات لجان التشغيل المشكلة استناداً لبند العقد .
- ✓ قائمة تتضمن مقارنة التكاليف الفعلية مع التكاليف الواردة في الموازنة مع شرح أسباب الانحرافات
- ✓ التسوية التي أجرتها الشركة عند إعداد قوائم التكاليف من واقع السجلات المالية (سجل الأستاذ العام أو ميزان المراجعة).
- ✓ نسخة كاملة من سجل الأستاذ العام لاستخدامها اثناء المراجعة.
- ✓ قائمة بمراكز التكلفة والتي تمثل أوامر اعتماد الصرف المعتمدة خلال الفترة محل الرقابة أو تلك المعتمدة من السنة السابقة ، موضحاً فيها التكاليف الفعلية مع شرح الانحرافات (إن وجدت) .
- ✓ قائمة بأوامر الشراء التي تمت خلال الفترة محل المراجعة والتي تقع في اطار ما أتفق على مراجعته مع الجانب الحكومي ، مع توفير تفاصيل حسابات كافة الموردين.
- ✓ تقارير المخزون التي توضح معدل الدوران والتالف منه والإجراءات المحاسبية المتبعة من قبل الشركة في الرقابة على المخزون.
- ✓ قائمة بكافة وثائق التأمين.
- ✓ قائمة بالآبار المكتشفة والمطورة .
- ✓ قوائم جرد الأصول الثابتة ونتائج مطابقتها مع السجلات.
- ✓ ميزان المراجعة في نهاية الفترة محل الرقابة والتدقيق .
- ✓ قائمة بأسماء الشركات الحليفة التي تم التعامل معها خلال الفترة محل الرقابة والتدقيق .
- ✓ قائمة بكافة المصاريف التي تضمنتها قوائم التكاليف والخاصة بالحسابات الرئيسية.
- ✓ الوثائق الخاصة بالرواتب والأجور بما فيها ملفات العاملين الأجانب ووثائق تقييم الاداء، واثباتات استلام

العاملين لمستحقاتهم.

- ✓ سياسة الشركة فيما يتعلق برواتب الأجانب والتعديلات التي أدخلت عليها.
- ✓ ملف بكافة المراسلات التي تمت مع الجانب الحكومي والتي لها علاقة بالرقابة.
- ✓ صورة من الموازنة وبرامج العمل المعتمدة من قبل الجانب الحكومي.
- ✓ قائمة بالموردين المحليين والدوليين الذين تم التعامل معهم خلال الفترة محل الرقابة .

٤-٣ الخور الرابع : نطاق وبرنامج الرقابة والتدقيق على عقود الخدمة

٤-٣ - ١ نطاق أعمال الرقابة والتدقيق:

يتمثل نطاق عملية الرقابة والتدقيق في الفترة التي سيتم تدقيق تكاليفها ، والجوانب التي سيتم تدقيقها ، ويجب عند تحديد النطاق لعملية الرقابة على تكاليف الشركات النفطية الأجنبية في ظل عقود الخدمة الأخذ في الاعتبار العوامل التالية :

ت	التفاصيل
١	دراسة قوائم التكاليف ، لمعرفة الجوانب التي يجب التركيز عليها والتي عادة ما تكون محل خلاف بين الجانب الحكومي والشركة النفطية من جهة ، لمعرفة حجم المبالغ التي انفقت وتمركزها وغير ذلك من التفاصيل الأخرى .
٢	عمل مسح أولى من خلال القيام بزيارة ميدانية للوحدة الحاسوبية للشركة محل الرقابة لتحديد عدد المستندات وغير ذلك من التفاصيل التي يراها رئيس فريق التدقيق مهمة وذات علاقة مباشرة بنطاق الرقابة والتدقيق .
٣	الاطلاع على الملاحظات التي أظهرتها نتائج الرقابة خلال السنوات السابقة للتحقق من معالجتها وعدم استمرار آثارها خلال الفترة محل التدقيق .

ت	التفاصيل
٤	مراجعة بعض الوثائق الهامة والاجتماع مع المسؤولين والتعرف على مدى الالتزام بتنفيذ ما ورد في الموازنة المعتمدة من قبل الجانب الحكومي .
٥	تحديد الفترة التي سيتم الرقابة على تكاليفها و تحديد المبالغ التي سيتم فحصها مع الاخذ بنظر الاعتبار أن هناك الكثير من المفردات تتم تغطيتها بنسبة (١٠٠٪) أثناء تنفيذ أعمال التدقيق الميدانية وفقاً لما يراه الجانب الحكومي .

٣-٤-٢ برنامج إجراءات الرقابة والتدقيق:

برنامج التدقيق هو عبارة عن خطوات تفصيلية لكيفية تحقيق الهدف من الرقابة والتدقيق على التكاليف في ظل عقود الخدمة النفطية ، إذ يوضح خطوات الرقابة بالتفصيل ، وعلى أن يتم تعديل البرنامج حسب النتائج الفعلية أثناء العمل الميداني .

ويتم إعداد برنامج التدقيق في ضوء ما ورد في نطاق الرقابة والتدقيق على أن يغطي البرنامج كافة مفردات قائمة التكاليف و بصوره متوازنة بما يكفل تغطية كافة الجوانب في إطار المجموعة ذاتها ، وتزداد أهمية برنامج التدقيق في حالة وجود مدققين قليلي الخبرة بتدقيق عقود الخدمة ، وقبل البدء بتنفيذ برنامج التدقيق والاعداد للعمل الميداني فإن الأمر يتطلب معرفة مراقبي الجانب الحكومي بكيفية تنفيذ أعمال الرقابة لكل مفردة من مفردات قائمة التكاليف .

٣-٥ المحور الخامس: تنفيذ إجراءات الرقابة والتدقيق على تكاليف الشركات النفطية في ظل

عقود الخدمة

هنالك جوانب خاصة بعلاقة الجانب الحكومي بالشركة العاملة ، والتي تحتاج إلى اسلوب خاص لتدقيقها ومراجعتها ويمكن القول ان هذه الجوانب تتمثل في الحسابات أو الجوانب التي لها علاقة بالتكاليف القابلة للاسترداد بشقيها (التشغيلي والرأسمالي) ونوعية النفط المنتج والآثار البيئية

للمعاملات الاستخراجية للحقول النفطية ضمن نطاق عقود الخدمة وعليه سيختص هذا المحور بعرض إجراءات الرقابة والتدقيق وفقا لهذه الجوانب وكما يأتي :

١- إجراءات الرقابة والتدقيق التمهيدية لتوقيع عقود الخدمة النفطية
٢- إجراءات الرقابة والتدقيق على التكاليف التشغيلية .
٣- إجراءات الرقابة والتدقيق على التكاليف الرأسمالية .
٤- إجراءات الرقابة والتدقيق على الإنتاج .
٥- إجراءات الرقابة والتدقيق على الآثار الاجتماعية والبيئية ومتطلبات التنمية المستدامة .

في الفقرات الأتية سيتم تحديد أهم إجراءات الرقابة والتدقيق المتعلقة بنود قائمة التكاليف الخاصة بعقود الخدمة النفطية ، وهو ما يعتبر بمثابة الحد الأدنى لما يتطلب أن يفهمه كل عضو من أعضاء فريق التدقيق التابع للجانب الحكومي ، وذلك قبل المباشرة بالعمل الميداني .

٣-٥-١ إجراءات الرقابة والتدقيق التمهيدية لتوقيع عقود الخدمة النفطية (إجراءات تدقيق عقود الخدمة لأول مرة) .

عندما يتم تدقيق عقد الخدمة للمرة الأولى من قبل المدققين الحكوميين يجب مراعاة الإجراءات التالية عند التدقيق وكما يلي :

ت	التفاصيل
١	التحقق من استخدام الحكومة للمعلومات التي تم الحصول عليها خلال تنفيذ أعمال تقييم الاستكشافات عن الموارد أو الإنتاج في اختيار طريقة الترخيص أو التعاقد هل هي الطريقة التنافسية أو غير التنافسية .

ت	التفاصيل
٢	<p>وفقاً للمصادر العلمية والعملية للصناعات الاستخراجية، هناك طريقتان رئيسيتان لمنح حقوق النفط والغاز هما : الطريقة التنافسية و الطريقة غير التنافسية (الباب المفتوح) مما يتطلب دراسة وتقييم الطريقة المتبعة من قبل الجانب الحكومي في استدراج العروض الفنية والتجارية للشركات الأجنبية وكما موضح في التسلسلين (٣ و ٤) من هذا الجدول .</p>
٣	<p>١- إجراءات الرقابة عندما يتم استخدام الطريقة التنافسية :</p> <p>أ- تتوافق هذه الطريقة مع السياسات الحكومية ، وأنها تشجع على المشاركة الفعالة ، ويتم الاختيار من مقدمي الطلبات على أساس الكفاءة و أن تكون من الشركات الرصينة (القوية) في أسواق النفط والغاز العالمية.</p> <p>ب- التحقق من توفر إجراءات الحماية من ممارسة الضغوطات لإفساد عملية منح العقود ، وينبغي أن تعكس أيضاً القدرة التقنية والقانونية والإدارية المتاحة للسلطة الحكومية المسؤولة عن منح العقود والتراخيص ، إضافة إلى ذلك ، يجب أن يتصف نظام المنح بالإنصاف و الشفافية للحد من مخاطر الفساد.</p> <p>ج- التحقق من وضع معايير محددة ذات أوزان نسبية معيارية متاحة للجمهور ومشاركتها مع المستثمرين ليتم اعتمادها في اختيار أفضل العطاءات .</p> <p>د- تستخدم هذه الطريقة عندما تتوفر معلومات عن الموارد المحتملة ، إلى جانب توافر اهتمام عالي من المستثمرين .</p> <p>هـ- التأكد من تحقيق الشفافية من خلال تقديم كافة المعلومات لمقدمي العطاءات ، مع التحقق من تقديم نفس المعلومات المتاحة لجميع مقدمي العطاءات؟</p> <p>و- التأكد من تحقيق النزاهة في الاختيار من خلال اختيار الشركة النفطية ذات أعلى عطاء مقدم ، ويتم ذلك من خلال مقارنة تفاصيل عطاء الشركة المتعاقد معها مع المعايير والأوزان المعيارية المحددة .</p> <p>ز- التحقق من التأهيل المسبق للقدرات المالية والفنية لمقدمي العطاءات المحتملين وبرنامج العمل القائم على الجدول الزمني في تقليل المضاربة.</p>

ت	التفاصيل
	<p>ح- من الضروري توافر القدرات التقنية والمهنية والقانونية وغيرها لتقييم العطاءات.</p> <p>ط- توفير معلومات للحكومة حول مدى قيمة الموارد في نظر مقدمي العطاءات.</p> <p>ي- يتم نقل الحقوق على أساس معايير محددة يتم وضعها في الإجراءات الإدارية.</p>
٤	<p>٢- إجراءات الرقابة عندما يتم استخدام الطريقة غير التنافسية (الباب المفتوح):</p> <p>أ- تنقل الحقوق على حسب الأولوية للأسبقية بطريقة غير تنافسية.</p> <p>ب- التحقق من استخدام هذه الطريقة عندما تكون المعلومات الجيولوجية عن الموارد المحتملة محدودة أو منطقة العقد غير مستكشفة ، أو في حال رغبة الحكومة في تحفيز عمليات تطوير المعادن.</p> <p>ج- التحقق من عدم وقوع الأخطاء في الاحكام الصادرة وعدم وجود حالات من الفساد نظرا لمحدودية المعلومات وزيادة السلطة التقديرية.</p> <p>د- التحقق من توفير متطلبات الشفافية من خلال التحديد المسبق لمعايير واضحة للمنع ، ونشر النتائج.</p>
٥	<p>التأكد من دخول العقد حيز التنفيذ عندما يتم :</p> <p>أ- توقيعه من قبل الطرفين الجانب الحكومي والشركة النفطية .</p> <p>ب- المصادقة على العقد من قبل الجهة المخولة (المفوضة) بموجب الدستور أو القوانين النافذة .</p> <p>ج- تبليغ الجانب الحكومي للمقاول تحريماً بالمصادقة على العقد وتحديد تاريخ نفاذ العقد.</p>
٦	<p>عندما تتوفر لدى الحكومة معلومات جيولوجية موثقة عن منطقة العقد يجب الإعلان عن منطقة العقد كمنافسة تنافسية - تضمن من خلالها الحكومة تقديم الشركات الأجنبية لعطاءاتها بطريقة تنافسية - ويعد هذا الخيار الأمثل أمام الحكومة للحصول على أكبر قدر من الاستفادة .</p>
٧	<p>التحقق من كفاءة وفعالية إجراءات منح التراخيص لعمليات التنقيب والتحقق من مراعاة الجانب الحكومي لمتطلبات الشفافية في تلك الإجراءات كونها تمثل الخطوة الأولى في تحقيق المكاسب الاقتصادية ، وقد يساهم هذا الأمر أيضاً بالحد من مخاطر الفساد .</p>

التفاصيل	ت
<p>عندما ينص عقد الخدمة على تسديد الشركة الأجنبية لمبلغ معين كإيراد نهائي مثل حقيبة المعلومات وهبة التوقيع (منحة التوقيع) التأكد من تسديد المبلغ الوارد بالعقد وتسجيله إيراداً نهائياً لحزينة الدولة أو أية مبالغ أخرى تم دفعها من قبل الشركات الأجنبية عند الاحالة وقبل توقيع العقد .</p>	٨
<p>التأكد من وجود فرع للشركة الأجنبية المتعاقد معها في بلد الجانب الحكومي المتعاقد الرئيسي خلال المدة المحددة بموجب القوانين والتعليمات النافذة فضلاً عن تحديد مهام الفرع وأعداد العاملين فيه وتفاصيل تكاليف فتح وتشغيل الفرع كونها تكاليف مستردة ، كما يتطلب من الشركة الأجنبية إعلام الجانب الحكومي بعنوان الفرع وأسماء ممثليه المخولين (المفوضين) ذوي الإقامة الدائمة وبأي تغيير يحصل على عنوان الفرع أو ممثليه .</p>	٩
<p>التحقق من قيام الأطراف ذات العلاقة بعقد الخدمة من تشكيل لجنة الإدارة المشتركة (JMC) لأغراض الاشراف العام والرقابة على العمليات البترولية في الحقل النفطي الذي يقع ضمن منطقة العقد والتي تتألف من ممثلي شركة النفط الوطنية والشركة الأجنبية وأية جهة أخرى لها علاقة بتنفيذ العقد وحسب ما ورد بعقد الخدمة .</p>	١٠

التفاصيل	ت
<p>التحقق من قيام لجنة الإدارة المشتركة بالمهام والسلطات التالية فيما يخص العمليات البترولية:</p> <p>أ- المراجعة والتوصيات الخاصة بالخطط أو أي تعديلات مطلوبة .</p> <p>ب-مراجعة ومصادقة برنامج العمل السنوي والموازنات وجداول الإنتاج وأي تعديلات أخرى .</p> <p>ج-مراجعة ومصادقة جداول الإجراءات المعدة لتنفيذ العمليات البترولية .</p> <p>د-مراجعة ومصادقة منح العقود الثانوية وأوامر الشراء .</p> <p>هـ-مصادقة البرامج التدريبية والخطط المعدة من قبل شركة النفط الوطنية من أجل تطوير العمالة المحلية.</p> <p>و-الاشراف والمراقبة على تنفيذ الخطط المصادق عليها وبرامج العمل والسياسة الشاملة للمشغل .</p> <p>ز-المراجعة والمصادقة على برامج التوظيف الخاصة بالمشغل والتي تبين أعداد العاملين واختصاصاتهم وجنسياتهم .</p> <p>ح-مراجعة البيان الفصلي والحسابات السنوية والبيانات المالية الأخرى.</p> <p>ط-المراجعة الدورية ومراجعة التقارير الأخرى المقدمة من قبل المتعاقد أو المشغل وتقديم التوصيات من أجل ضمان تنفيذ مناسب للعمليات البترولية.</p> <p>ي-التوصية لتعيين المدققين الدوليين المستقلين.</p>	١١
<p><u>خطط التطوير وبرامج العمل</u></p> <p>أ-التحقق من قيام المشغل بتقديم الخطط المتعلقة بعمليات التطوير والموازنات التقديرية والمصادقة عليها من قبل شركة النفط الوطنية قبل فترة مناسبة من بداية كل سنة.</p> <p>ب-عدم تنفيذ أية عمليات بترولية إلا إذا كان برنامج العمل والموازنة وخطط التطوير أو نسخهما المنقحة قد تمت المصادقة عليهما أصولياً.</p>	١٢

التفاصيل	ت
<p>ج- قيام المشغل بتهيئة وتقديم مقترحاته المتعلقة بالخطط أو نسخها المنقحة وأية إجراءات إدارية أو محاسبية أو تشغيلية أخرى متضمنة الدراسات الساندة (الداعمة) والبيانات والمعلومات إلى لجنة الإدارة المشتركة (JMC) لغرض المصادقة عليها.</p> <p>د- قيام المشغل بتنفيذ برنامج العمل والموازنة السنوية بعد المصادقة عليها من قبل لجنة الإدارة المشتركة (JMC) وتحت إشرافها وسيطرتها العامة.</p> <p>هـ- قد يقوم المشغل بإجراء تغييرات طفيفة على تفاصيل برامج العمل أو الموازنة المصادقة عليهما ولكن بشرط أن لا تؤثر على المبالغ المحددة في البنود الرئيسية للموازنة.</p> <p>و- مقارنة مبلغ التغير بالموازنة الكلية المصادق عليها مع الصلاحيات المحددة بعقد الخدمة مع تحديد تأثيرها السليبي على تحقيق الأهداف العامة لبرنامج العمل.</p> <p>ز- إن أي تعديل على الخطة المصادق عليها والذي يؤدي إلى تغيير الأهداف العامة لتلك الخطة أو تغيير التكلفة الكلية المقدرة يعتبر تنقيحا يجب أن يخضع للمصادقة.</p> <p>ح- قيام شركة النفط الحكومية بمراجعة مستوى الإنتاج الخاص بأي برنامج عمل مقترح أو مصادق عليه.</p> <p>ط- عند اتخاذ المفاوض /أو المشغل قرار زيادة أو تقليص (تخفيض) معدل الإنتاج من منطقة العقد يتطلب ذلك الاجراء توجيه اشعار تحريري لشركة النفط الوطنية مع بيان الأسباب المقنعة لاتخاذ قرار الزيادة أو التقليص وكما يلي :-</p> <p>أولا - لتجنب ضرر أساسي للمكامن (المستودعات).</p> <p>ثانيا - لمتطلبات تشغيلية قصيرة المدى.</p> <p>ثالثا - التقليص المفروض من قبل الحكومة .</p> <p>رابعا- لاعتبارات الصحة أو السلامة أو البيئة .</p> <p>خامسا- التقليص بسبب فشل الناقل باستلام الإنتاج الصافي أو منتجات معمل معالجة الغاز في نطاق التحويل .</p>	

ت	التفاصيل
	<p>ي-قيام المتعاقد بتقديم خطة إعادة التأهيل وخطة تعزيز إعادة التطوير وتنقيحها، وكل برامج العمل السنوية والموازنات وتنقيحها لشركة النفط للموافقة عليها.</p> <p>ك-قيام المشغل خلال المدة المحددة بموجب بنود عقد الخدمة بتزويد شركة النفط الوطنية بتقرير خطي تفصيلي بالمتطلبات النقدية الكلية للشهر التقويمي اللاحق وبالعملة المتفق عليها في العقد وفقا لبرامج وموازنات العمل المصادق عليها.</p>
١٣	<p>قيام المشغل وفقا للقانون وأحكام العقد اتخاذ كل الإجراءات المناسبة والضرورية لحماية البيئة ومنع أو لتقليل تأثير أي تلوث والذي يمكن أن ينتج عن العمليات البترولية.</p>
١٤	<p>التأكد من ابرام عقود الخدمة وفقا للمتطلبات والإحتياجات الحالية ويمكن قياس ذلك من خلال ما تحققه تلك العقود من إيرادات تلبى احتياجات المواطنين في الوقت الحاضر دون المساس بمصالح الأجيال القادمة.</p>
١٥	<p>التحقق من وضع الخطط الاستراتيجية لضمان تحديث البنية التحتية والتكنولوجيا المستخدمة في عقد الخدمة لجعلها مستدامة مثل استخدام الطاقة المتجددة في تنفيذ أعمال بعض الأنشطة الاستخراجية .</p>
١٦	<p>التحقق من وضع المعايير الاجتماعية والبيئية ومعايير السلامة والجودة للمدخلات المقدمة من الموردين والمقاولين طوال سلسلة التوريد الخاصة بهم مع التي تخص الشركة .</p>
١٧	<p>التحقق من وضع المعايير الخاصة بحقوق الإنسان ضمن المخاطر التشغيلية والاستراتيجية وتقييمات الأثر البيئي .</p>
١٨	<p>التحقق من وضع السياسات الخاصة بمكافحة الفساد وبرامج الالتزام ضمن بنود عقود الخدمة إضافة إلى تشجيع أصحاب المصلحة والمتعاقدين من الباطن على تنفيذ سياستهم الخاصة بمكافحة الفساد .</p>

٣-٥-٢ إجراءات الرقابة والتدقيق على التكاليف التشغيلية :

في ظل عقود الخدمة تتعدد أوجه التكاليف التشغيلية وفقاً لمفهوم التكاليف القابلة للاسترداد وفي هذه الفقرة سيتم اقتراح إجراءات لرقابة الجانب الحكومي على تلك التكاليف وكما يأتي :

أ- إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود الشركات الأجنبية مع المقاولين الثانويين من الباطن (العقود من الباطن):

تعتمد الشركات في تنفيذ أغلب أعمالها وفي مختلف المجالات على عقود تتم مع مقاولين ثانويين من الباطن ، وفي أغلب الأحيان تمثل مبالغ هذه العقود الجزء الأكبر من مبالغ قوائم التكاليف للشركات ولذلك تتمتع هذه العقود بأهمية نسبية عالية مما يقدم مبرراً قوياً للتركيز عليها في وضع وتحديد إجراءات الرقابة والتدقيق في هذا الجزء لإبراز مختلف القضايا التي عادة ما تظهر أثناء مراجعة تكاليف الشركات النفطية التي تتم من خلال عقود من الباطن.

أولاً: الإجراءات المتبعة للتحقق من سلامة إجراءات التعاقد وكما يأتي :

يجب أن يتم التحقق من مدى تنفيذ أهم إجراءات التعاقدات التي تمت من قبل الشركات النفطية (الأجنبية) مع المقاولين من الباطن ، استناداً إلى الأسس التي تم الاتفاق عليها مع الجانب الحكومي ، والكيفية التي يراها مدققي الجانب الحكومي ، وفي أدناه أهم الإجراءات الواجب اتخاذها للتحقق مما سبق التطرق إليه وكالتالي :

ت	الإجراءات الواجب اتخاذها
١	الامام الكافي بإجراءات التعاقد النافذة و الإجراءات المتفق عليها من قبل الجانب الحكومي مع الشركات الأجنبية حول تنفيذ تلك العقود للتأكد من تنفيذها والالتزام بها.
٢	تحديد العقود التي يراد تدقيقها ، وهذا يساعد في معرفة الكثير من الجوانب ، والتي منها (مدى اتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن من المقاولين لتنفيذ تلك العقود وعدم حصر التعاقدات مع مقاولين محددين ، اتاحة الفرصة للمقاولين المحليين في التعاقد وهذه من

ت	الإجراءات الواجب اتخاذها
	الجوانب التي تميز عقود الخدمة ، والتي عادة ما تنص على إنه يجب إعطاء الأولوية في التعاقدات للمقاولين المحللين ، حتى وإن كانت التكلفة أكبر من تلك المقدمة من قبل المقاول الاجنبي بنسبة معينة يتفق عليها .
٣	التحقق من عدم إحالة أكثر من عقد على شركة واحدة قبل تنفيذ التزاماتها التعاقدية السابقة ويتم إحالة أكثر من عقد على شركة واحدة إلا في حالة التأكد من كفاءتها المالية المتمثلة بـ {الكفاءة المالية للمناقضين وذلك من خلال تحديد رأس المال والسيولة النقدية}.
٤	يجب التنوع بالعقود التي سيتم تدقيقها وحسب نوع النشاط أو القطاعات أو غير ذلك من الأسس لضمان عدم التركيز بإجراءات الرقابة على نشاط معين .
٥	يتم تقييم كيفية اختيار المقاول ومعرفة مدى الالتزام بإتباع القواعد والأسس المتفق عليها في عقد الخدمة والمراسلات اللاحقة .
٦	تدقيق التعديلات أو تجديد أو تمديد العقود للتأكد من مدى الحاجة إليها والتحقق من موافقة الجانب الحكومي على ذلك .
٧	التعرف على مفهوم المصطلحات الواردة بالعقد ، كونها لا تتكرر في فواتير التكاليف أو غيرها من المستندات .
٨	التعرف على طرفي العقد وتحديد واجبات والتزامات كل منهم والتركيز على معرفة الطرف الذي يتولى توفير مستلزمات التنفيذ مثل المعدات والأفراد.
٩	التحقق من عدم منح الشركات المتعاقد معها من الباطن مدد إضافية دون وجود حاجة فعلية لذلك وفي حال منحها مدد إضافية يتم التأكد من وجود مبررات حقيقية وواقعة لأسباب التأخر بالتنفيذ كما يجب التحقق من تناسب المدة الإضافية مع فترة التأخير بالتنفيذ ومدة العقد الأصلية .
١٠	التحقق من استقطاع كافة المبالغ المترتبة بذمة الشركة المتعاقد معها من الباطن كالضرائب والرسوم

ت	الإجراءات الواجب اتخاذها
	وغيرها ومطابقة مبالغ الاستقطاع مع القوانين والتعليمات النافذة .
١١	التحقق من موافقة الجهة المخولة (المفوضة) بالمصادقة على احوالة العقود .
١٢	تضمين العقود فقرات تتضمن توضيح للإجراءات والحالات التي تندرج تحت ما يسمى بالظروف القاهرة ، اذ يجب أن يحدد ذلك بوضوح في العقد لتجنب دفع مبالغ للمقاول تضاف في الأخير على تكلفة الانتاج ، وهذه من الجوانب التي يتكرر ظهورها بين الجانب الحكومي والشركات العاملة .
١٣	قد يحدث في بعض الحالات أن يتقرر استحقاق أحد المقاولين من الباطن لمبلغ معين ، يتم بموجب ذلك إجراء قيد محاسبي ، إلا أن الدفع الفعلي لم يتم بعد ، وفي هذه الحالة يجب التأكد من إجراء المعالجة المحاسبية المناسبة ، واستبعاد المبلغ من قائمة التكاليف تطبيقاً للأساس النقدي الذي يجب أن يتبع في إعداد قوائم التكاليف وفقاً لما ورد في عقود الخدمة ، وهذا من الجوانب التي تميز تدقيق عقود الخدمة عن إجراءات التدقيق الاعتيادية ، والتي تقوم على اتباع أساس الاستحقاق .
١٤	إذا كانت الفواتير المقدمة من المقاولين بالدولار ويتم تحويلها إلى العملة المحلية بسعر أعلى أو أقل من السعر الرسمي ، وتم على هذا الأساس الدفع ، فهذا يعني وجود فارق سعر يجب أن يضاف أو يستبعد من قائمة التكاليف .

ثانياً: إجراءات الرقابة والتدقيق على تنفيذ العقود من الباطن :

ت	تفاصيل إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود التنفيذ (الإنشاءات)
١	التحقق من الحصول على موافقة الجهة المخولة (المفوضة) بالمصادقة على إجراءات التعاقد وفقاً لحدود صلاحيات الصرف المحددة بموجب عقد الخدمة .

ت	تفاصيل إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود التنفيذ (الإنشاءات)
٢	التحقق من إعداد الشروط التعاقدية والمواصفات الفنية وجداول الكميات والخرائط بدقة لتجنب إجراء التغييرات والإضافات أثناء التنفيذ .
٣	وجود تكلفة تقديرية (تخمينية) معدة من قبل جهة فنية مختصة لاعتمادها في قياس التوازن بين مبلغ العقد مع الأسعار السائدة في الأسواق المحلية أو العالمية .
٤	التأكد من تضمين العقود فقرات تختص بتحديد غرامات التأخير بنسبة تتناسب مع مبلغ العقد .
٥	مقارنة نسب الإنجاز الفعلي (المادي) مع نسب الإنجاز المخططة ولجميع العقود وتحديد العقود المتأخرة في التنفيذ والتحقق من اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية بشأنها.
٦	مقارنة نسب التنفيذ المادي مع نسب التنفيذ المالي للعقد والتحقق من عدم وجود زيادة بنسبة التنفيذ المالي على نسبة التنفيذ المادي .
٧	التحقق من عدم احالة عقود جديدة على شركات متأخرة في تنفيذ تعاقدات سابقة .
٨	التحقق من كفاءة و ملائمة مؤهلات الكادر الفني والاختصاصي العامل في المشروع ففي حالة نقص الكوادر للخبرة أو التأهيل سيحتاج إلى ساعات أطول لتنفيذ العمل ومن ثم انعكاسه السلبي على زيادة التكاليف.
٩	التحقق من كفاءة وصلاحية المعدات والآليات التخصصية المستخدمة في تنفيذ المشروع.
١٠	التحقق من تقديم الشركة المنفذة منهج عمل (أسلوب عمل) يبين فيه ترتيب المراحل والأسلوب الذي يجب اتباعه عند تنفيذ الأعمال ومصادقته من قبل الجهة المخولة (المفوضة) بالمراقبة على التنفيذ .

ت	تفاصيل إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود التنفيذ (الإنشاءات)
١١	التأكد من وجود فحوصات دورية للمواد المستخدمة في تنفيذ المشروع والاطلاع على نتائج تلك الفحوصات للتأكد من عدم استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات في التنفيذ.
١٢	الاطلاع على التقارير الدورية للمهندس المشرف على المشروع للتحقق من سير تنفيذ المشروع وفقاً للمواصفات الفنية وجدول منهج العمل (أسلوب العمل) وتحديد الفقرات المنفذة خلافاً للمواصفات الفنية والتحقق من معالجتها .
١٣	<p><u>إجراءات ذرعات الأعمال المخفية :</u></p> <p>عندما تتضمن فقرات أو مراحل تنفيذ المشاريع وجود ذرعات للأعمال المخفية (التي ستختفي اثناء تنفيذ فقرات المشروع اللاحقة لها) يجب على مدققي الجهاز الأعلى التحقق من قيام الشركات الأجنبية باتخاذ الإجراءات التالية :</p> <p>أ- عند المباشرة بتنفيذ المشروع يجب تشكيل لجنة فنية للأعمال المخفية تتألف من :</p> <ul style="list-style-type: none"> - ممثل عن الشركة النفطية الأجنبية من خارج دائرة المهندس المقيم. - ممثل عن شركة النفط الوطنية من خارج دائرة المهندس المقيم. - ممثل عن دائرة المهندس المقيم . - ممثل عن الجهة المنفذة (شركة المقاولات) . <p>ب- على دائرة المهندس المقيم بفتح سجل خاص بأعمال المشروع المخفية التي ستختفي لاحقاً وتقوم اللجنة المشار إليها بالفقرة (أ) أعلاه بتثبيت مبالغ وتفاصيل تلك الأعمال ويصادق عليه من قبل اللجنة وتعتبر ذرعة الاعمال المخفية ذرعة نهائية وتعتمد من قبل لجنتي الاستلام الأولي والنهائي .</p>
١٤	<p>التأكد من تشكيل لجان استلام العمل عند الإنتهاء من تنفيذه على أن يؤخذ بنظر الاعتبار الإجراءات التالية:</p> <p>أ- تشكل لجنتي للإستلام الأولي والإستلام النهائي مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم اشراك اي من</p>

ت	تفاصيل إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود التنفيذ (الإنشاءات)
	<p>أعضاء لجنة الاستلام الأولي مع لجنة الاستلام النهائي .</p> <p>ب- أن يكون رئيس وأعضاء اللجان من ذوي الاختصاص والخبرة في العمل المنفذ.</p> <p>ج- تقوم لجنة الاستلام الأولي والنهائي بإعداد محضر استلام للعمل المنفذ وبيان مدى مطابقته للمواصفات الفنية المطلوبة والكميات المحددة بموجب العقد .</p> <p>د- التحقق من تنفيذ لجنة الاستلام الأولي والنهائي مهامها بالتوقيعات المطلوبة بدون تأخير .</p>
١٥	<p>التحقق من عدم صرف الاستحقاق النهائي للمشروع إلا بعد تشكيل لجنة استلام تؤيد مطابقة العمل المنفذ مع الشروط المتفق عليها في العقد .</p>
١٦	<p>مقارنة فترة تنفيذ العقد الفعلية مع الفترة التعاقدية والتحقق من عدم التجاوز على تلك الفترة من قبل الشركة المنفذة للمشروع وفي حال وجود التجاوز التحقق من دقة احتساب مدة التجاوز ومبلغ غرامات التأخير المفروضة على الشركة المنفذة واستقطاعها من مستحقاتها المالية.</p>
١٧	<p>قد ينص العقد على تسديد أجور استخدام المعدات على أساس معدلات التشغيل (المعدل اليومي أو المعدل الاسبوعي أو المعدل الشهري) وفي هذه الحالة يجب التحقق من أن آلية الاحتساب حددت على أساس أفضل ما يحقق فائدة الشركة .</p>
١٨	<p>التحقق من تضمين العقود فقرة تشير إلى الزام المقاول من الباطن إلى تواجد العاملين لديه خلال الـ(٢٤) ساعة وطوال مدة التنفيذ في مواقع العمل لتجنب تحميل تكاليف الإنتاج أية مبالغ إذا حدث اضراب من قبل العاملين التابعين للمقاول.</p>
١٩	<p>التأكد من أن المقاول من الباطن قد استعان بعناصر محلية وفقا لنصوص العقد.</p>

ب-إجراءات الرقابة والتدقيق على نفقات الرواتب والأجور :

نتيجة لخصوصية تدقيق نفقات الرواتب والأجور في ظل عقود الخدمة فإن الأمر يتطلب عند مراجعة نفقات وأعباء رواتب العاملين للحكم على صحة احتسابها من كونها نفقة مستردة الاخذ بعين الاعتبار ما يلي:

ت	إجراءات الرقابة والتدقيق
١	<p>التأكد من وضع إجراءات للتوظيف وإعداد نظام أساسي لتعيين الموظفين المحليين بما يشمل (سلم الرواتب والأجور والمنافع وجميع المخصصات المطبقة والدرجات ذات الصلة بالموظفين والمستخدمين) بالإضافة إلى متطلبات التوظيف مثل (التوصيف الوظيفي ومؤهلات العمل المعيارية لإشغال الوظائف) المعدة وفقا للقانون وظروف السوق المحلية ويجب مراعاة مساواة الرواتب وشروط التوظيف للعاملين المحليين والأجانب .</p>
٢	<p>معرفة التسوية التي تمت من قبل الشركة على رصيد الحساب الظاهر في ميزان المراجعة من أجل الوصول إلى مبالغ الرواتب والأجور الواردة في قائمة النفقات وهذا من الجوانب التي تتميز بها مراجعة النفقات في ظل عقود الخدمة إذ نجد أن بند الرواتب والأجور المذكورة في دفتر الأستاذ العام يتضمن مبالغ لا تخص عقد الخدمة وهو ما يتطلب استبعادها للوصول إلى الرواتب والأجور القابلة للاسترداد .</p>
٣	<p>التأكد من موافقة الجانب الحكومي على معدلات صرف الرواتب والأجور والمزايا التي يفترض أن تكون ضمن دليل خاص بذلك يعرض على الجانب الحكومي لدراسته ومناقشته مع الشركة قبل الموافقة عليه ، على أن يتم بموجبه مراعاة المساواة والإنصاف في الرواتب والأساس وشروط التوظيف بين المحليين والأجانب ذوي المؤهلات والخبرات المماثلة مع منح مخصصات ومنافع خاصة مناسبة للأجانب .</p>
٤	<p>يجب الأخذ بعين الاعتبار الافراد الذين تشملهم نسبة المصاريف الإضافية والافراد غير المرتبطين مباشرة بالعقد محل التدقيق لان الامر يتطلب رفض أية نفقة خاصة بهم اذا ما تم تضمين قائمة النفقات بها يجب التأكد من منطقية التوزيع لوقت الافراد الذين يعملون لصالح اكثر من عقد أو اكثر من جهة.</p>
٥	<p>بعض الشركات تستخدم في المركز الرئيسي ساعات وتكاليف تقديرية في بداية الفترة فتحملها على قائمة النفقات على أن يتم تسويتها بالتكلفة الفعلية في نهاية الفترة وهذا ما يجب ملاحظته حتى لا تتضمن قائمة النفقات مبالغ تزيد على الفعلي مما يترتب عليه تضخيم تكلفة الإنتاج .</p>

ت	إجراءات الرقابة والتدقيق
٦	<p>عند التدقيق يجب الربط بين عدد ساعات العمل في اليوم الواحد خلال فترات العمل المتتالية والتأكد من احتساب ساعات الراحة المعقولة في اليوم الواحد لكل شخص على حدة وعدم اعتبارها ضمن ساعات العمل الفعلية وهذا يتم بالنسبة للأفراد العاملين في الحقول على أساس الأجر بالساعة أو باليوم مع الأخذ في الاعتبار حالة التناوب والذي يتم بمقتضاه أن يعمل الشخص في الغالب مدة محددة كأن تكون (٢٨) يوم في الحقل واعطائه (٢٨) يوم اجازة ليسافر إلى بلده وبالتالي فإن الأمر يتطلب التأكد من أن هذا النظام (٢٨/٢٨) يعطى فقط للعاملين في الحقول لأنه وكما يتضح تتحمل الشركة بموجبه ضعف الاعباء .</p>
٧	<p>في حالة ما تكون رواتب الموظفين المعارين من طرف ثالث ، فيجب التأكد من أن ما حمل كعبء رواتب ، يتم وفقا للعقود والوثائق المنظمة لذلك وأي صرف خلافا لذلك يجب أن يستبعد من قائمة النفقات .</p>
٨	<p>في حالة ما تكون الأجور مرتبطة بأعمال فنية في المركز الرئيسي ، فانه يتم التأكد من صحة معدلات الأجور المستخدمة ، كما يتم فحص كافة مرفقات سند القيد للتأكد من وجود تكليف بالمهمة ، وملخص بالعمل ، يشتمل على وظيفة الشخص الذي نفذ المهمة ، معدل أجر الساعة ، نوع المهمة ، الفترة التي تم العمل فيها .</p>
٩	<p>التكاليف المرتبطة بإعادة توزيع الموظفين من و إلى موقع عقد الخدمة تعتبر تكاليف مستردة إذا تضمن عقد الخدمة نص يشير إلى اعتبارها تكاليف مستردة بالإضافة إلى نقل الموظف وأفراد عائلته وأثاث منزله وذلك شريطة أن يكون النقل لأغراض عقد الخدمة بدرجة أساسية وسواء كان الموظف ثابتا أو مؤقتا وفي الغالب تكون تكاليف العاملين الأجانب كبيرة ويمكن الحكم على مدى اعتبار تكاليف نقلهم مستردة من خلال الاسترشاد بالآتي :</p> <p>أ- تكاليف نقل العمال الأجانب اللذين تم الاستغناء عنهم غير مستردة .</p>

إجراءات الرقابة والتدقيق	ت
<p>ب- رواتب وأجور نقل العمال الأجانب للعمل في الحقل النفطي لغرض التدريب تعتبر كلف غير مستردة .</p> <p>ج- تعتبر الأعباء التي يتم تحملها نتيجة نقل (العمال الأجانب وعوائلهم وأثاثهم) من منطقة الحقل النفطي الى منطقة حقل نفطي آخر كلف غير مستردة كونها ستحمل على عقد الخدمة الخاص بالحقل النفطي الذي سيذهب إليه العامل الأجنبي .</p>	
<p>عند وجود كوادر أجنبية عاملة ضمن نطاق عمل عقد الخدمة فيجب على الشركة الأجنبية توظيف كوادر مؤهلة ومواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة المتعلقة باختصاصاتهم العلمية وفي ضوء ذلك لا تعتبر تكاليف التدريب الفني تكاليف مستردة ، وتعتبر تكاليف تدريب الكوادر المحلية مستردة إلا في حالة توفر الشروط التالية:</p> <p>أ- إن مجالات ومواضيع التدريب لها علاقة مباشرة بالعقد الذي يعمل فيه المتدرب.</p> <p>ب- سيتم استمرار المتدرب ضمن حدود عمله السابق .</p> <p>ج- التحقق من رفع كفاءة المتدرب الفني نتيجة التدريب .</p>	١٠
<p>قيام المشغل بتوفير الموظفين اللازمين للعمليات البترولية واعطاء الأولوية للمواطنين المحليين ممن يملكون الخبرة والمؤهلات المطلوبة.</p>	١١
<p>التحقق من نسبة العمالة المحلية إلى مجموع العاملين في التطوير ومقارنتها مع النسب المحددة بموجب عقد الخدمة .</p>	١٢

ج- إجراءات تدقيق أوامر الشراء:

عادة ما يتم شراء المواد أو الحصول على خدمات من خلال أوامر الشراء الصادرة للموردين أو عقود تقديم الخدمة ، وبالتالي فإن ذلك يؤثر في التكاليف مما يتطلب تدقيق إجراءات إصدار أوامر

الشراء والعقود ، لضمان الرقابة على جزء كبير من التكاليف التي تعتبر جزءاً من النفقات القابلة للاسترداد ، ويتم تدقيق أوامر الشراء وعقود تقديم الخدمات في ضوء الإجراءات التي تتم الموافقة عليها من قبل الجانب الحكومي والشركة النفطية وهذا يتحقق من خلال التالي:

ت	تفاصيل إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود التجهيز للسلع والخدمات
١	إمام مدققي الجانب الحكومي بإجراءات الشراء المتفق عليها مع الشركة النفطية للتأكد من تنفيذها ، منها الإجراءات التي تقضى بضرورة حصول الشركة النفطية على موافقة الجانب الحكومي على أي أمر شراء تزيد قيمته عن مبلغ محدد والتحقق من ملائمة أمر الشراء لبرامج العمل المصادق عليها ، وأن يتم الحصول على المصادقة المسبقة من الجهات المعنية ووفق الأحكام الواردة بالعقد .
٢	التأكد من احالة عقود الأعمال والخدمات على أساس تنافسي وتعطى الأفضلية دائماً للكليات والشركات المحلية .
٣	التأكد من اعطاء الأفضلية إلى البضاعة والمواد والمعدات والمواد الاستهلاكية المصنعة و/أو المتاحة محلياً مادامت مواصفاتها الفنية وتوفرها وأسعارها ومواعيد تسليمها مماثلة لما هو متاح في الأسواق العالمية.
٤	التحقق من أن الشركات المتعاقد معها من الباطن شركات قوية (رصينة) ولتحقيق ذلك يجب مراعاة الإجراءات التالية : أ- إذا كانت عقود تجهيز التحقق من التعاقد مع الشركات المصنعة أو وكلائها المعتمدون لتجنب صرف تكاليف إضافية عند التعاقد مع الشركات الوسيطة . ب- أن تمتاز منتجات الشركات المتعاقد معها بالجودة العالية . ج- أن تكون الشركة المتعاقد معها مستمرة بنشاطها التخصصي للسنوات الخمسة الماضية من خلال مطالبتها بتقديم كشوفات تتضمن تفاصيل عقودها للسنوات الخمسة الماضية.

تفاصيل إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود التجهيز للسلع والخدمات	ت
<p>د- أن يكون مؤشر نتيجة نشاطها الواردة بحساباتها الختامية للسنوات الخمسة الماضية ايجابيا.</p> <p>هـ- أن تمتاز الشركة المتعاقد معها بحسن الأداء في تنفيذ التزاماتها السابقة.</p> <p>و- التأكد من عدم ادراج الشركة المتعاقد معها في القائمة السوداء أثناء فترة توقيع العقود معها .</p>	
تدقيق أي تعديل أو تجديد في أوامر الشراء والتأكد من حصول الشركة النفطية على موافقة الجانب الحكومي.	٥
التأكد من أن الشراء لم يتم من نفس المصدر (مصدر وحيد للتجهيز) وإذا ما حدث ذلك فيجب التأكد من وجود المبررات المقنعة.	٦
<p>الإلمام بإجراءات الشراء التي تتبعها الشركة النفطية محل التدقيق ، وفقاً للوائحها ، حيث يتطلب الأمر التأكد من إتباع الشركة النفطية لدورة المشتريات المتعارف عليها والتأكد من توافر التالي :</p> <p>أ- وجود طلب الشراء من الجهة الطالبة وفقاً للأصول المرعية.</p> <p>ب- وجود صورة من طلب عروض الأسعار من الموردين أو وجود صورة الإعلان أو المناقصة.</p> <p>ج- توفير قوائم تفريغ العطاءات بحضور اللجنة المعنية.</p> <p>د- توفير وثائق تقييم العطاءات واختيار العطاء المناسب.</p> <p>هـ- في حالة اختيار مورد معين بدون إتباع الإجراءات السابق ذكرها ، يجب التأكد من المبررات التي حتمت على الشركة إتباعها والتي قد تكون بسبب الاحتكار أو غير ذلك.</p>	٧
التحقق من تضمين العقود المواصفات الفنية والدقيقة التي تضمن تحديد الخصائص الفنية	٨

تفاصيل إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود التجهيز للسلع والخدمات	ت
للسلع والخدمات المطلوب تجهيزها .	
عندما تتضمن العقود فقرة خدمات ما بعد التجهيز يتم التحقق من تقديم تلك الخدمات وفقا للشروط التعاقدية المتفق عليها .	٩
التحقق من مكان تسليم المواد المتعاقد على تجهيزها مع اختيار الأماكن التي لا تحمل الجانب الحكومي مبالغ إضافية مثل إيصال البضائع إلى مخازن الشركة النفطية وفق أسلوب (CIF) .	١٠
التحقق من مراعاة الدقة في تحديد مدة التجهيز أو تقديم الخدمات وبما يتناسب مع طبيعة المواد المعدة أو نوع الخدمة المقدمة .	١١
التحقق من وجود منهاج (أسلوب) أو مواعيد لتسليم المواد وتقديم الخدمات المحددة بموجب العقد .	١٢
التأكد من تحميل المتعاقد معه كافة الضرائب والرسوم المفروضة بموجب القوانين والتعليمات النافذة .	١٣
التحقق من تضمين العقود طريقة احتساب غرامات التأخير وفقا لشروط العقد (غرامات تأخير شحن ، غرامات تأخير تسليم) وغيرها.	١٤
تحديد اسم الجهة التي لها صلاحية القبول النهائي للسلعة أو الخدمة بعد تسليمها من الجهة المتعاقد معها ، تدقيق محاضر الاستلام والفحص للتحقق من مطابقة السلع أو الخدمات المعدة للبنود التعاقدية .	١٥
إحكام إجراءات صياغة العقد بما يضمن تحديد الفقرات التالية (أسماء وعناوين طرفي العقد	١٦

تفاصيل إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود التجهيز للسلع والخدمات	ت
<p>، موضوع العقد ، رقم العقد وتاريخه ، نطاق العقد ، مبلغ العقد وعملته ، مدة التنفيذ ، تاريخ سريان العقد ، تاريخ المباشرة ، تاريخ استكمال الأعمال والخدمات وتسليم المواد ، شروط الدفع ، غرامات التأخير ، أحكام إنهاء العقد ، شهادة المنشأ المصادق عليها ، أسلوب حل النزاعات) .</p>	
<p>عند توقيع عقود نقل موظفي الشركة الأجنبية بالطائرات أو أية وسائل نقل أخرى يجب مراعاة الإجراءات التالية عند التدقيق :</p> <p>أ- التحقق من وجود نظام عمل بالمناوبة لضمان تنفيذ رحلات النقل بالطائرات أو غيرها في مواعيدها المحددة .</p> <p>ب- مقارنة عدد الرحلات المنفذة مع نظام المناوبة من خلال مقارنة تاريخ الرحلات مع تاريخ بدء وانتهاء المناوبة .</p> <p>ج- تحديد الرحلات المنفذة خلافا لأنظمة العمل وتحديد تكاليفها واعتبارها تكاليف غير مستردة.</p> <p>د- في حال وجود عدد من عقود النقل لعدد من الحقول النفطية يتم مقارنة مبالغ العقود مع بعضها البعض وتحديد الفروقات والبحث عن أسبابها وفي حال عدم وجود أسباب علمية و منطقية لتلك الفروقات تصنف على أنها تكاليف غير مستردة.</p> <p>هـ- التحقق من عدم وجود مغالاة بتكاليف نقل العامل الواحد من خلال مقارنة مبلغ العقد على عدد الرحلات المنفذة على عدد العمال اللذين تم نقلهم ومقارنة تكلفة النقل للعامل الواحد لأحد الحقول النفطية مع عقود الحقول النفطية الأخرى .</p>	١٧
<p>التأكد من الاستفادة من الخصم النقدي إن وجد ، فمثلا قد ينص العقد على أن يتم سداد الفواتير التي يقدمها المقاول خلال مدة معينة من تاريخ استخدام الفاتورة وإذا اتضح أن السداد تم مبكرا ، فيجب تخفيض مبلغ النفقة بمقدار الخصم .</p>	١٨

تفاصيل إجراءات الرقابة والتدقيق على عقود التجهيز للسلع والخدمات	ت
<p>قد تلجأ الشركات النفطية إلى توقيع عقود تجهيز وتقديم خدمات وفقاً لأسلوب (Call Off) وعند وجود مثل هكذا نوع من العقود يتم مراعاة الإجراءات التالية عند القيام بتنفيذ أعمال الرقابة والتدقيق على تلك العقود :</p> <p>أ-التحقق من تضمين العقود نص يتضمن التجهيز بالتجزئة .</p> <p>ب-التحقق من اعتماد هذا الأسلوب في تنفيذ عقود التجهيز فقط .</p> <p>ج- التحقق من تضمين تلك العقود فقرة تحدد المواصفات الفنية للمواد المطلوب تجهيزها والتزامات الشركة المجهزة بتجهيزها خلال المدة المحددة .</p> <p>د- التحقق من تجهيز المواد المطلوبة وفقاً للتوقيتات المحددة للتوريد من خلال مقارنة الوقت المحدد للتجهيز استناداً إلى طلب الشركة مع تاريخ التجهيز الفعلي .</p> <p>هـ- التحقق من تضمين العقود فقرة تخص غرامات التأخير عند تأخر الشركات المجهزة للمواد المطلوبة وتحديد حالات التأخير في التجهيز واستقطاع مبالغ غرامات التأخير مع الأخذ بنظر الاعتبار مقارنة مبالغ غرامات التأخير مع مقدار الضرر الذي سببه التأخير بالتجهيز على سير أعمال الشركة النفطية مثل الحسائر الناجمة عن تعطيل نشاط الشركة أو مقدار الفرصة الضائعة في تحقيق إيرادات إضافية عند التأخر بالتجهيز .</p>	١٩

د- إجراءات تدقيق نفقات بنود المخزون :

إن إجراءات تدقيق المخزون تعتمد على نصوص عقد الخدمة ، فإن بعض العقود تنص على اعتبار المشتريات من المواد وقطع الغيار كنفقة في تاريخ الشراء وليس عند الاستخدام ، وبعض العقود تنص على أن تكلفة المخزون لا تعتبر كنفقة إلا عند الاستخدام ، وعليه فإن إجراءات تدقيق المخزون تتضمن الآتي :

ت	إجراءات التدقيق
١	<p>عندما ينص العقد على أن تكلفة المخزون لا تعتبر نفقة إلا عند الاستخدام فيجب التحقق من عدم تحميل قائمة النفقات بمخزون لم يستخدم بعد وهو ما يتحقق من خلال تدقيق عمليات الصرف من المخازن ويجب التأكد من تحمل قائمة النفقة بالقيمة الفعلية أو وفقاً لنظام تسعير المخزون الذي تتبعه الشركة النفطية .</p>
٢	<p>أما في حالة ما ينص عقد الخدمة على اعتبار تكلفة المخزون كنفقة قابلة للاسترداد ، بمجرد أن تتم عملية الشراء ، فإن الرقابة تتم كما يلي :</p> <p>أ- التأكد من شراء المواد المخزنية وفقاً للحاجة الفعلية لسير العملية الإنتاجية .</p> <p>ب- التأكد من وجود لجان مختصة باستلام وفحص المواد المخزنية المشتراة للتحقق من مطابقتها للمواصفات .</p> <p>ج- التأكد من عدم إضافة قيمة مخزون آخر المدة إلى أي بند من بنود المصاريف ، لأن ذلك يؤدي إلى تضخيم النفقة .</p>
٣	<p>يستعان في تحقيق الرقابة على المخزون بالكثير من المؤشرات التي توضح حسن إدارة المخزون ، منها:</p> <p>د- انتظام حركة المخزون والترحيل إلى السجلات المخزنية بدون تأخير .</p> <p>هـ- صرف المواد المخزنية للأقسام الإنتاجية تتم وفقاً للصلاحيات .</p> <p>و- التأكد من عدم وجود تلف بالمواد المخزنية وفي حالة وجودها يتحمل المشغل الأثر المالي لذلك مع تحديد الأسباب التي أدت إلى تلفها ومعالجتها .</p> <p>ز- التحقق من عدم وجود مواد مخزنية بطيئة أو عديمة الحركة وفي حال وجود مثل تلك الأنواع تحميل المشغل تكاليف شرائها والتوصية بشراء المواد المخزنية وفقاً للحاجة الفعلية من خلال تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى لكل مفردة.</p>
٤	<p>يستبعد من قيمة المواد المشتراة (المخزون) أيه ضرائب يستردها المقاول عند الشراء من الخارج كما يستبعد من قيمة المواد المشتراة جميع التخفيضات أو الخصم التي تم الحصول عليها أو التي كان يجب أن</p>

إجراءات التدقيق	ت
يحصل عليها المقاول لو تم الدفع خلال فترة الخصم.	
يجب على مدققي الجانب الحكومي تقييم النظام المخزني ، وإجراءات الرقابة عليه ، وتعزيز ذلك بعمل مقابلة مع مسؤولي المخازن بالشركة ، ومعرفة وجهات نظرهم عن إجراءات الرقابة الداخلية والحصول على آخر قائمة جرد ودراساتها والتحقق من مطابقة الموجود الفعلي في المخازن مع أرصدها في السجلات.	٥
طلب التأييدات (التأكيدات) الكافية عن الأصناف المخزنية التي بيعت ، والتأكد من إتباع الإجراءات السليمة في ذلك.	٦
التأكد من مشاركة الجانب الحكومي في الإجراءات التي تتم عند إعادة تصدير بعض المشتريات (مردودات المشتريات) .	٧
التحقق من مطابقة المواد المخزنية المودعة لدى جهات خارجية والحصول على تأييدات (تأكيدات) من تلك الجهات .	٨
التحقق من صلاحية المخازن ومن الالتزام بشروط السلامة العامة .	٩
التحقق من تنظيم مستندات إدخال وإخراج بالمواد المخزنية الواردة والصادرة من المخازن.	١٠

هـ- إجراءات الرقابة والتدقيق مقابل الخدمات المقدمة من قبل المركز الرئيسي:

تعتمد الشركات النفطية العاملة في البلد المضيف على مركزها الرئيسي في الحصول على العديد من الخدمات ، وتنفيذ العديد من المهام ، غير أنه ليس من السهل ربط تلك الخدمات ، وتكاليفها مباشرة بتشغيل العقد ، وهي تمثل عادة تكاليف الأعمال ذات الصلة العامة ، والتي تكون على المستوى الإداري

العام ، ويقصد بذلك تلك التكاليف العامة المرتبطة بالوظائف التنفيذية والإدارية ، والتي تستحق على الشركات العاملة في مراكزها الرئيسية ، أو مكاتب فروعها ، أو ما شابه ذلك ، والتي هي فوق مستوى التشغيل المباشر للعقد ، والتي تتم من أجل الاشراف أو لإدارة عمليات التطوير أو الإنتاج الخاصة بعقد الخدمة ، مقابل التكاليف المحاسبية ، والدعم القانوني المقدم من المركز الرئيسي للشركة العاملة الواقع خارج البلد المضيف ، وغير ذلك من التكاليف التي تفيد العقد بصورة غير مباشرة .

إن خدمات الاشراف التي يقدمها المركز الرئيسي للشركة العاملة ، على مستوى القطر ، والتي تحدث أثناء الحفر والإنتاج ، هي ذات طبيعة عامة ، وتعتبر من ضمن الأعباء الإضافية .

ونجد أن هذا النوع من الخدمات يعتبر من أكبر المشكلات التي تظهر أثناء تنفيذ أعمال الرقابة والتدقيق على عقود الخدمة ، وفي حقيقة الأمر فإن النفقات المرتبطة بتلك الخدمات ، هي الأكثر جدلا بين الجانب الحكومي والشركة النفطية وعليه يتم اعتماد الإجراءات التالية عند تدقيق تلك النفقات :

ت	إجراءات التدقيق
١	لعدم وضوح المفردات التي تغطي من خلال نسبة المصاريف الإضافية أو ما تسمى أحيانا بالأعباء الثابتة ، وبصورة عامة فإن ما يحسب من نفقات ضمن قائمة النفقة ، من خلال نسبة المصاريف الإضافية ، هو في مقابل ما يقدمه مركز الشركة لفرعها في البلد المضيف من أعمال ذات طبيعة إدارية ، ومحاسبية ، وقانونية ، واشراف فني ، وأعمال الإدارة العليا .
٢	بالنسبة للخدمات الفنية التي يقدمها المركز الرئيسي ، فإن ما يرتبط بها من الرواتب والأجور والتكاليف المصاحبة للموظف العامل في مكاتب الشركة العاملة ، تعتبر بمثابة تكاليف مباشرة ، وبالتالي قابلة للاسترداد ومثال ذلك الجيولوجيون المقيمون في مكاتب الشركة العاملة خارج البلد المضيف ويعملون لصالح الحقل ، أو العقد في الدولة المضييفة . ويتم تعزيز هذا بسجل الوقت في القوائم المخصصة حتى يتم اعتبار تكلفة ذلك الوقت كتكاليف مباشرة .
٣	وفي حالة تقديم الخدمات الفنية من قبل طرف ثالث عبر المركز الرئيسي ففي هذه الحالة تعتبر تكاليفها مباشرة ، وبالتالي قابلة للاسترداد . وقد يكون في ذلك الطرف هو شركة حليفة للشركة العاملة ، وفي هذه الحالة يتم اعتماد القيمة الفعلية فقط كتكاليف قابلة للاسترداد ، واستبعاد أية أرباح قد تتم إضافتها ، كما أن

إجراءات التدقيق	ت
<p>المبلغ يجب أن لا يتجاوز قيمة الخدمة ، لو تم الحصول عليها من طرف ليس له علاقة بالشركة العاملة ، وهو ما يتحقق من خلال المقارنة مع ما يطلبه الآخرون من تكاليف للخدمة نفسها.</p>	
<p>وهناك العديد من المفردات ، التي عادة ما تكون محوراً للمناقشات والمفاوضات بين الدولة المضيفة والشركة النفطية ، وذلك كنتيجة للتدقيق . وعادة تثار تساؤلات ، والتي من خلال الإجابة عنها تحدد إمكانية اعتبار النفقة من ضمن تلك النفقات القابلة للاسترداد من عدمه ، وهو ما يجب على مراجعي الجانب الحكومي إدراكه :</p> <p>مجموعة الاسئلة الخاصة بالمصاريف الإضافية:</p> <p>أ- ماهي أنواع المصاريف الإضافية في المكتب الرئيسي القابلة للاسترداد ؟</p> <p>ب- هل تلك المصاريف في حدود المعقول ، وهل هي مؤيدة ومرتبطة مباشرة بعمليات النفط ؟</p> <p>ج- ما هو الأساس المستخدم في تحميل الشركة العاملة في البلد المضيف بالمصاريف الإضافية ؟</p> <p>د- هل أسس التحميل ثابتة من سنة إلى أخرى ، وهل تطبق بصورة مستمرة على مصالح الشركة الأخرى المشابهة .</p> <p>هـ- كيف تم تحديد المبالغ المذكورة في الفاتورة المقدمة من المركز الرئيسي؟</p> <p>و- ما هي الإجراءات التي تتبع في تحديد الوقت الذي يقضيه الفنيون في أعمال مختلفة لصالح العقد؟</p>	٤

إن الإجابة عن الاستفسارات السابقة تمثل محور التباين بين وجهات النظر بين الشركة النفطية والجانب الحكومي وما يزيد من صعوبة الأمر أن عقد الخدمة لا يجيب بصورة واضحة عن تلك الاستفسارات.

وحتى يتم التحقق من مدى قابلية تلك النفقات للاسترداد من عدمه ، فإن الأمر يتطلب القيام بما يلي:-

ت	إجراءات التدقيق
١	الحصول على تفاصيل المبالغ الذي تم تحميل الفرع بها مباشرة من قبل المركز الرئيسي بالخارج.
٢	الحصول على أمر تكليف مهمة ويفترض أن يكون هناك اتفاق مسبق بين الجانب الحكومي ممثل في الفنيين والشركة العاملة على نوع المهمة التي يراد تنفيذها في المركز الرئيسي وإصدار موافقة خطية بالموافقة بذلك حتى تعتبر النفقة قابلة للاسترداد .
٣	الحصول على قوائم الوقت (Time Sheet) للأفراد الذين قاموا بتنفيذ العمل الموكل إليهم .
٤	الحصول على تقرير عن نتيجة العمل ، وذلك كإثبات على تنفيذ المهمة .
٥	الحصول على تفاصيل دقيقة عن طبيعة المهمة ، حتى يتم التأكد من اعتبار المصروف مباشراً. فإن كان العمل في مقابل عمل فني محدد بدقة لصالح عمليات النفط في البلد فتقبل النفقة، والا فإن النفقة تدخل ضمن المصاريف الإضافية Overhead وبالتالي يجب أن تستبعد من قائمة النفقات.
٦	يجب ملاحظة إنه إذا اتضح أثناء العمل الميداني للمراجعة رفض مصروف معين من المصاريف المحملة مباشرة من قبل المركز الرئيسي، فيجب أن يوثق ذلك بأخذ صورة من كافة المستندات الصادرة من قبل المركز الرئيسي ، والتي بناءً عليها تم الرفض ، مع إبلاغ مسؤولي الشركة بسبب الرفض ومناقشة ذلك فإذا أسفر النقاش أو القناعة باستبعاد مبلغ معين من تلك النفقات ، فإنه يجب أن يتبع ذلك تخفيض النفقة الإضافية والتي تحسب على

إجراءات التدقيق	ت
<p>أساس النسبة المتفق عليها في عقد الخدمة بمقدار أثر النفقة المستعبدة والتي تحسب من خلال ضرب مبلغ المصرف الذي تقرر استبعاده في النسبة الخاصة بالمصروف الإضافي ، وهذه النقطة في غاية الأهمية، نظراً لعدم إدراكها في الكثير من الحالات أثناء مراجعة وأعداد تقرير الرقابة على نفقات الشركات النفطية ، وفقاً لعقد الخدمة .</p>	

و- إجراءات الرقابة والتدقيق على توزيع النفقات المشتركة:

يمكن تقسيم النفقات المشتركة إلى نوعين :-

النوع الأول : نفقات مشتركة بين أكثر من عقد:

وهذا يحدث في تلك الحالات التي تقوم الشركة العاملة بإدارة أكثر من عقد , و باستخدام أصول وكوادر مشتركة بين تلك العقود :

ت	إجراءات التدقيق
١	<p>وفي هذه الحالة على المدقق أن يتحقق من صحة التوزيع للتكاليف المشتركة بين العقود المستفيدة إذ أنه في حالة حدوث خطأ في التوزيع بين عقود منتجة وأخرى غير منتجة ، سيكون له تأثير سلبي وكبير على تكلفة إنتاج النفط الخام في حدود منطقة الحقل المنتج ، لوجود مصلحة لدى الشركة النفطية العاملة تحميل العقود المنتجة بنسبة كبيرة من التكاليف لضمان استرداد مبالغها مع تخصيص نسبة منخفضة من تلك التكاليف للعقود التي لا تزال في مرحلة الاستكشاف إذ أنه قد لا يتم الحصول على نפט وبالتالي تتحمل الشركات النفطية كافة المبالغ وفقاً لشروط عقود الخدمة وبعض العقود الأخرى.</p>

النوع الثاني : نفقات مشتركة بين مراحل الاستخراج في العقد نفسه :

من المعروف أن هناك بعض النفقات المشتركة ، والتي تتم لصالح مراحل استخراج النفط المختلفة ، ويتم توزيع تلك النفقات على الأعمال المستفيدة وفقاً لأسس معينة .

وفي ظل عقود الخدمة يجب أن يعطى هذا الجانب اهتماماً كبيراً من قبل المدققين إذ أن توزيع النفقات المشتركة يؤثر في تكلفة النفط المنتج التي تستردها الشركات النفطية ، استناداً لعقود الخدمة التي تضمن استرداد نفقات التشغيل بنسبة (١٠٠%) في السنة التي تم الإنفاق فيها ، بينما تحدد نسب معينة فقط لاسترداد كل من نفقات الاستكشاف والتنمية ، ولهذا يتم مراعاة الإجراءات التالية عند تدقيق النفقات المشتركة:-

إجراءات التدقيق	ت
تحديد النفقات المشتركة التي سيتم توزيعها ، وتقديم الوثائق المعززة لصحة احتسابها .	١
معرفة الأسس المتبعة في التوزيع ومدى تطابقها مع الأسس المتفق عليها في العقد أو في المراسلات التي تتم بين الجانب الحكومي والشركة النفطية أو في العرف المحاسبي المعمول بها في القطاع النفطي .	٢
التحقق من صحة توزيع التكاليف بين مراحل الصناعة النفطية المختلفة والمتمثلة بـ(مرحلة الاستكشاف ، مرحلة التطوير ، مرحلة الانتاج) مع الأسس المتفق عليها في العقد أو في المراسلات التي تتم بين الجانب الحكومي والشركة النفطية أو في العرف المحاسبي المعمول بها في القطاع النفطي .	٣

ز- إجراءات التدقيق على أجور الخدمة (أجور الربحية) للشركات النفطية الأجنبية :

تتضمن عقود الخدمة منح الشركات الأجنبية أجور الخدمة (أجور الربحية) المدفوعة إلى المقاول لأغراض الإنتاج الإضافي المحسوبة وفقاً لبنود العقد فضلاً عن منح تلك الشركات مبالغ كتحميلات إدارية تحتسب على إجمالي التكاليف التشغيلية والرأسمالية وتعد أجور الخدمة و التحميلات الإدارية تكاليف مستردة على الجانب الحكومي وعلى مدققي الجانب الحكومي مراعاة الإجراءات التالية عند التدقيق:-

إجراءات التدقيق	ت
<p>عند تدقيق مبالغ أجور الخدمة (أجور الربحية) الممنوحة للشركة الأجنبية يتم مراعاة الآتي :</p> <p>أ- التحقق من احتساب وتسديد أجور الخدمة للمقاول عندما يبدأ الحساب التشغيلي أي بعد تاريخ استحقاق أجور الخدمة لكل ربع تقويمي، ابتداءً من الربع التقويمي الذي يتبع الربع الذي يقع فيه تاريخ استحقاق أجور الخدمة ، سيكون مبلغ أجور الخدمة مساوياً لمجموع أجور الخدمة لكل برميل في كل ربع ، مع حاصل ضرب الإنتاج المتزايد المطبق في مثل هذا الفصل وتخضع لضوابط الأداء من مرحلة الحساب التشغيلي بعد تاريخ استحقاق أجور الخدمة .</p> <p>ب- تحديد كمية الإنتاج الإجمالي للحقل النفطي وكمية الإنتاج الأساسي للحقل لغرض تحديد كمية الإنتاج الصافي الذي سيتم اعتماده في احتساب أجور الخدمة وكما في المعادلة التالية :</p> <p>{كميات الإنتاج الإجمالي خلال الربع - كمية الإنتاج الأساسي = كمية الإنتاج الصافي}.</p> <p>ج- تحديد أجور الخدمة لكل برميل وحسب بنود العقد .</p> <p>د- احتساب أجور الخدمة المستحقة من خلال (كمية الإنتاج الصافي × أجر الخدمة لكل برميل) ومقارنة نتائج الاحتساب مع أجور الخدمة الواردة بقائمة النفقات المصادق عليها من قبل الجانب الحكومي للتحقق من صحة الاحتساب وعدم وجود فروقات .</p> <p>هـ- على مدققي الجانب الحكومي تحديد نسبة الضريبة المفروضة على أجور الخدمة المسددة للشركات</p>	١

إجراءات التدقيق	ت
<p>الأجنبية وفقاً للقوانين النافذة .</p> <p>و- التحقق من تسديد الشركة الأجنبية للضريبة المترتبة على أجور الخدمة وفقاً للقوانين النافذة أولاً بأول وبدون تأخير .</p> <p>ز- عندما توجد عدة شركات نفطية أجنبية متعاقدة مع الجانب الحكومي التحقق من عدم وجود فروقات في احتساب أجر الخدمة لكل برمبل نפט منتج وعند وجود الفروقات البحث عن أسبابها وبيان الرأي بشأنها .</p>	
<p>عند تدقيق مبالغ التحويلات الإدارية الممنوحة للشركة الأجنبية يتم مراعاة الآتي :</p> <p>أ- تحديد نسبة التحويلات الإدارية الواردة بعقد الخدمة .</p> <p>ب- تحديد إجمالي المصاريف التشغيلية المصادق عليها من قبل الجهة المخولة (المفوضة) من قبل الجانب الحكومي .</p> <p>ج- التأكد من دقة احتساب التحويلات الإدارية المحتسبة على النفقات التشغيلية الواردة بقائمة النفقات من خلال المعادلة التالية { إجمالي النفقات التشغيلية × نسبة التحويلات الإدارية بموجب العقد } ومقارنة نتائج الاحتساب مع التحويلات الإدارية الواردة بقائمة النفقات المصادق عليها من قبل الجانب الحكومي للتحقق من صحة الاحتساب وعدم وجود فروقات .</p> <p>د- التأكد من صحة تبويب مبالغ التحويلات الإدارية المحتسبة على النفقات التشغيلية على حساباتها التشغيلية ذات العلاقة .</p> <p>هـ- التأكد من دقة احتساب التحويلات الإدارية المحتسبة على النفقات الرأسمالية الواردة بقائمة النفقات من خلال المعادلة التالية { إجمالي النفقات الرأسمالية × نسبة التحويلات الإدارية بموجب العقد } ومقارنة نتائج الاحتساب مع التحويلات الإدارية الواردة بقائمة النفقات المصادق عليها من قبل الجانب الحكومي للتحقق من صحة الاحتساب وعدم وجود فروقات .</p> <p>و- التأكد من صحة تبويب مبالغ التحويلات الإدارية المحتسبة على النفقات الرأسمالية حسابات الأصول الثابتة ذات العلاقة .</p>	٢

ح- إجراءات تدقيق فروقات أسعار العملة :

يتم تسجيل مبالغ الأحداث الاقتصادية ذات الطابع النقدي والعائدة للحقل النفطي كعمليات الشراء وتسديد الرواتب والأجور حسب العملة المحددة في عقد الخدمة ويتم مراعاة الإجراءات التالية عند التدقيق :

ت	إجراءات التدقيق
١	إذا تم الشراء بعملات نقدية مختلفة و أن التسجيل في الدفاتر بالدولار الأمريكي في هذه الحالة يتم مراعاة تأثير ذلك على قائمة النفقات وعلى مدققي الجانب الحكومي التأكد من أن تكون أسعار التحويل بالنسبة للعمولات الأخرى مع ما يقابلها بالدولار الامريكى تمت استنادا لسعر الصرف الوارد بالنبشرة المعتمدة في عقد الخدمة وبتاريخ حصول العملية .
٢	إذا كان الشراء وتسديد الرواتب بالعملة المحلية فيتم تحويلها إلى الدولار الأمريكي على أساس معدل صرف الشراء الرسمي التي يحددها البنك المركزي في البلد .

ط- إجراءات التدقيق للتحقق من عدم إدراج التكاليف غير المستردة في قائمة النفقات :

يجب تضمين عقود الخدمة وصف واضح وصريح للتكاليف غير المستردة وعلى مدقق الجانب الحكومي التحقق من استبعاد تلك التكاليف من قائمة النفقات المستردة ويتم التحقق من استبعاد تلك التكاليف من خلال التالي:

ت	تفاصيل إجراءات الرقابة والتدقيق على التكاليف غير المستردة
١	التكاليف المترتبة نتيجة أي إهمال أو تقصير أو سوء إدارة متعمد من قبل المقاول /المشغل يتم إثباته ويشمل أي مبالغ مدفوعة لتسوية أي شكوى تدعي إجمالي الإهمال أو سوء الإدارة المتعمد يتم دفعها بدون مقابل أو على أساس مشابه.
٢	المصروفات المترتبة بشكل مباشر أو غير مباشر بإجراءات تمويل العمليات البترولية والتكاليف العرضية الأخرى ومثال ذلك الفائدة والعمولات والأجور والسمسرة.
٣	تكاليف أو نفقات المنح المتعلقة بالعلاقات العامة أو تعزيز المصالح والمفاهيم المشتركة للمقاول، والمنافع الاجتماعية التي ليس لها علاقة بالأنشطة البترولية.
٤	<p>أي مصروفات ليس لها علاقة بالعمليات البترولية أو ما يخصها أو النشاطات ما بعد نقطة التسليم مثل :</p> <ul style="list-style-type: none"> - ضريبة الدخل على الشركات. - التدريب و التقنية وأموال المنحة الدراسية . - أي مصروفات أخرى مذكورة في هذا العقد لتكون مصروفات غير مستردة.

٥-٣ إجراءات الرقابة والتدقيق على التكاليف الرأسمالية :

أ- إجراءات الرقابة والتدقيق على التكاليف الخاصة بالأصول الثابتة :

إن طبيعة النفقات الخاصة بالأصول الثابتة في ظل عقود الخدمة وما يترتب عليها من المعالجات المحاسبية تختلف عما هو متعارف عليه من الإجراءات المتبعة في الرقابة الاعتيادية إذ تحمل تكاليف شراء تلك الأصول على النفقات القابلة للاسترداد خلال الفترة التي تم فيها الشراء.

ولا يتم إعداد قائمة للمركز المالي في ظل عقود الخدمة من قبل الشركة النفطية العاملة تظهر من خلالها الأصول فإن تلك الأصول تظهر ضمن قائمة نفقات الفترة فقط وبالتالي فإن رقابة الجانب

الحكومي تتم من أجل التحقق من مدى قابلية النفقة الخاصة بالأصول للاسترداد من عدمه وتجدر الإشارة إلى أن الأصل يظل يستخدم من قبل الشركة النفطية حتى يتم التصرف فيه أو إعادته إلى الجانب الحكومي وبالتالي يعتبر الأصل ملكاً للجانب الحكومي بمجرد استرداد الشركة النفطية لقيمته وفقاً لما يرد في العقد .

كما يميز التعامل مع الأصول الثابتة في ظل عقود الخدمة أنه لا يحسب لها اضمحلال (اهلاك) كما هو مألوف لأنه وكما سبقت الإشارة إليه ليس الهدف من الرقابة أو العمل المحاسبي ، بشكل عام هو التوصل إلى نتيجة النشاط وإنما الهدف هو تحديد النفقات القابلة للاسترداد والتي في ضوءها يتم التوصل إلى احتساب تكاليف الإنتاج المستردة وفي ضوء ما سبق فإنه يتم تدقيق نفقات الأصول الثابتة من قبل الجانب الحكومي في ظل عقود الخدمة وفقاً للآتي:

ت	إجراءات التدقيق
١	طلب قوائم بكافة الأصول الثابتة التي تم شراؤها خلال الفترة محل التدقيق والتأكد من تبويبها على الحسابات الخاصة بها.
٢	التأكد من مسك الشركة النفطية محل التدقيق سجل خاص بالأصول الثابتة يتضمن أسم الأصل وتفصيله ومكان وجوده والتحركات التي تمت عليه .
٣	طلب قائمة بكافة الأصول التي تم التصرف فيها خلال الفترة محل التدقيق على أن تتضمن القائمة [نوع الأصل ، العدد ، ، تاريخ استخدامه في النشاط ، نوع التصرف (شطب أو اهداء أو غيرها من مجالات التصرف ، تاريخ التصرف)] .
٤	التأكد من مسك المقاول سجلات لكافة أنواع الأصول الثابتة تتضمن المعلومات الكاملة عن كل

إجراءات التدقيق	ت
أصل .	
التحقق من تسجيل جميع الأصول المكتسبة أو المؤمنة من قبل المتعاقد والمرتبطة بالعمليات البترولية	٥
وكذلك التكاليف الخاضعة إلى الاسترداد وفقا لشروط العقد من ممتلكات شركة النفط الوطنية .	
عدم قيام شركة النفط الوطنية أو المتعاقدة ببيع أو التخلص من الأصول لأغراض العقد وطيلة مدة سريانه (الأصول الثابتة و/أو المتحركة) عدا ما في حال الاتفاق المشترك.	٦
التأكد من إبلاغ الجانب الحكومي في الوقت المناسب عن أي أصل فقد والإجراءات المتخذة بصدددها .	٧
يستبعد من قيمة الأصل المشتراة أيه ضرائب يستردها المقاول عند الشراء من الخارج كما يستبعد من قيمة الأصول المشتراة جميع التخفيضات أو الخصم التي تم الحصول عليها أو التي كان يجب أن يحصل عليها المقاول لو تم الدفع خلال فترة الخصم .	٨
التأكد من قيام الشركة العاملة بالتأمين اللازم على الأصول الثابتة إذا كانت هناك مطالبات بالتعويض فيجب مراجعة ذلك والتحقق من تحصيل التعويضات اللازمة وتسجيلها بالطريقة الصحيحة.	٩
التأكد من التسجيل السليم للأصول التي تم شراؤها ، وأن يتم التسجيل في حساب الأصول وليس ضمن مشتريات المواد والمستلزمات إذ أن ذلك يعني عدم ظهور الأصل ضمن الأصول الثابتة وبالتالي اعتباره كمصرف في سنة الشراء ، ولهذا يصعب متابعة ذلك الأصل من سنة لأخرى وربما يفقد أو يتم التصرف فيه دون أن يكون لذلك أثر في الدفاتر المحاسبية ، بل يصعب اكتشافه . وفي حالة اعتبار أصل معين ضمن بند معين من بنود النفقات فإن الأمر يتطلب إجراء التصحيح المناسب في الدفاتر المحاسبية ، وكذا إجراء ما	١٠

إجراءات التدقيق	ت
يترتب على ذلك التصحيح من تعديل في قائمة النفقة .	
التأكد من استخدام الشركة النفطية للأصول بصورة صحيحة وأنه تتم صيانتها وفقا لبرامج صيانة دورية وبالأسلوب الصحيح.	١١
التحقق من وجود حاجة فعلية لشراء الأصول ، وعدم وجود مبالغة في تحديد أنواع واعداد الأصول التي تم شرائها وبالتحديد وسائط النقل وأجهزة الكمبيوتر ، مما يؤدي إلى تضخيم تكاليف إنتاج النفط.	١٢
التحقق من الالتزام بشراء الأصول الثابتة وفقا لما ورد بموازنة الشراء المصادق عليها من قبل لجنة الإدارة المشتركة كما يتطلب التحقق من صحة قوائم الشراء وكافة الأوليات المعززة للشراء .	١٣
التأكد من إجراء عملية جرد الأصول الثابتة خلال فترة التدقيق ومطابقة اعدادها الواردة بموجب عملية الجرد الفعلي مع السجلات وتحديد الفروقات (ان وجدت) وأسبابها والعمل على معالجتها .	١٤
التحقق من جميع الأصول المقتناة و/أو المجهزة من قبل المقاول أو المشغل المرتبطة بالعمليات البترولية أو ذات العلاقة بها والتي تعتبر تكاليفها تكاليف مستردة استنادا إلى أحكام عقد الخدمة كما يتم التحقق من سلامة تسجيل ملكية وسائط النقل المشتراة وكافة أنواعها بأسم الجانب الحكومي لدى الجهات الرسمية .	١٥
على الجانب الحكومي إعلام المقاول الأجنبي بجميع القوانين والتعليمات النافذة الخاصة بتنظيم حالات شراء الأصول الثابتة على سبيل المثال التعليمات التي تحدد سنة صنع وسائط النقل عند الشراء وغيرها من التعليمات .	١٦

٣-٥-٤ إجراءات الرقابة والتدقيق على الإنتاج :

يتم مراعاة إجراءات الرقابة والتدقيق على كميات إنتاج النفط الخام في الحقول النفطية المخدومة بموجب عقود الخدمة النفطية :

ت	التفاصيل
١	تتحقق هذه الرقابة من خلال وجود مراقبين فنيين يمثلون الجانب الحكومي في مواقع وحقول الإنتاج ولكل شركة نفطية.
٢	الفنيون يقومون بالدور المباشر في مراقبة الكمية المسلمة والشحنات التي تتم في خزانات الزيت، وتعتبر التقارير التي يعلها الفنيون والمراقبون من قبل الحكومة وسيلة أساسية في العملية الرقابية على الكميات المسلمة.
٣	قياس الكميات المنتجة والمشحونة والتي يجب أن يلم بها المراقبون الحكوميون للتأكد من تطبيق الإجراءات الرقابية بصورة صحيحة .
٤	يتم قراءة عدادات الخزانات والاختبارات والقياسات المختلفة، ودراسة ومراجعة التقارير الخاصة بقياس الكميات ومطابقتها مع الكمية المسلمة .
٥	هل تقوم الحكومة بفحص واختبار أجهزة قياس الحجم على فترات منتظمة ووفقاً للأنظمة؟
٦	هل تقوم الحكومة بمراجعة تقارير الشركة ووثائقها مقابل المعلومات الداعمة أو المصادر الأخرى؟ -عادةً ما تستلزم مراقبة أحجام الإنتاج مراجعة الوثائق وفحصها بشكل منتظم ، مثل تقارير المشروع والمعلومات الداعمة ، فضلاً عن عمليات التفتيش المادي لعمليات الاستخراج ودقة معدات قياس الإنتاج. -على الرغم من أن بعض حالات عدم اليقين متأصلة في أي قياس ، فمن المهم تجنب التحيز - الخطأ المنهجي الذي يزيد باستمرار أو يقلل من الأحجام. -التحقق من فصل إنتاج كل حقل على حده في حالة امتلاك الشريك الأجنبي (المقاول) أكثر من

التفاصيل	ت
<p>حقل بالمنطقة وذلك بهدف عدم تداخل انتاج تلك الحقول والتي قد تختلف في نسب ومعدلات الاسترداد.</p>	
<p>التحقق من وجود مستودعات مستقلة لكل حقل يتم تجميع الإنتاج فيها وضخه للمستودعات الرئيسية أو المصافي على أن يتم التحقق من الآتي: -وجود عدادات لقياس المنتجات التي تم ضخها. -عمل التحاليل اللازمة لقياس جودة المنتج. -عمل تقارير يومية بالكميات التي تم ضخها للمستودعات (المخازن) الرئيسية يشرف عليها مندوبين من الدولة ويوقع من مسؤولي المعمل والتخزين والإنتاج</p>	٧
<p>يتم مقارنة مستندات الشحن بالحقول مع تقارير المستودعات (المخازن) الرئيسية والتحقق من مطابقة الكميات والمواصفات الفنية ونسب الفاقد والمياه بالمنتج وفقاً للنسب المتعارف عليها.</p>	٨
<p>مطابقة الكميات المسلمة إلى المستودعات الرئيسية مع الكميات المدرجة بقوائم الاسترداد والتحقق من صحة احتسابها .</p>	٩
<p>التحقق من وجود عدادات في مواقع الإنتاج والاستلام والتسليم ومدى كفايتها وسلامة إجراءات معايرتها وهل تقوم الحكومة بفحص واختبار معدات قياس الحجم خلال فترات منتظمة ووفقاً للقواعد والأحكام كما يتم التحقق من قيام الجانب الحكومي من مقارنة تقارير ومستندات الشركة مع المعلومات المساندة أو المصادر الأخرى؟</p>	١٠
<p>التحقق من قيام المدققون بالرقابة على الوكالات الحكومية والجهات الإشرافية ، وذلك لضمان الالتزام بالقوانين والاتفاقيات التي تنظم عمليات استكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز. إضافة لذلك التحقق من مراقبة الشركة النفطية الوطنية للعمليات طوال الدورة الكاملة الخاصة بالمشروع. وتحديدًا، يجب على المدققين تقييم ما إذا كان:</p> <p>- هل أدوار ومسؤوليات الرقابة لكل طرف في إطار العمل التنظيمي محددة بشكل واضح؟</p> <p>- ما هي نظم المساءلة والتحقق التي تم وضعها للرقابة على أداء الشركة، مثل إجراءات المحاسبة</p>	١١

التفاصيل	ت
وعمليات التدقيق المستقلة الدورية؟	
التحقق من اتخاذ الشركة الأجنبية للإجراءات والتدابير الخاصة بالحفاظ على نسبة الضغوط المكمئية ضمن حدودها القياسية ولكافة المكامن النفطية الواقعة ضمن حدود العقد وفي حال انخفاضها قياس اثر انخفاضها على العملية الانتاجية وقياس الإجراءات المتخذة لمعالجتها والكلف الإضافية التي تم تحميلها على العملية الانتاجية نتيجة لذلك .	١٢
التحقق من التزام المقاول بتحقيق هدف انتاج الذروة ومعدل الانتاج الصافي ومعدل الانتاج التجاري الأول من النفط الخام المحدد في كل جولة من جولات التراخيص .	١٣
التحقق من قيام المقاول بتقدير وتحديد الحجم الاقصى للاحتياطيات والموارد البترولية سنويا في منطقة العقد.	١٤
استغلال الغاز المصاحب من قبل شركة النفط الوطنية والشركة المتعاقدة وعدم جواز احراقه إلا وفق القانون وكما منصوص عليه في العقد.	١٥
التحقق من جودة الكميات المنتجة من خلال مقارنة نسبة الماء والشوائب والأملاح الفعلية لكميات النفط الخام داخل المستودعات مع نسبها القياسية المحددة بموجب عقد الخدمة .	١٦

٣-٥-٥ إجراءات تدقيق مدى تحقق المعايير الاجتماعية والبيئية ومتطلبات التنمية المستدامة :

فحص الإجراءات التنفيذية للتحقق من مدى تحقق المعايير الاجتماعية والبيئية وأهداف التنمية المستدامة

نتيجة لتنفيذ عقد الخدمة وكما في الفقرات التالية :-

ت	التفاصيل
١	التحقق من مساهمة العقود المبرمة في تحقيق مستوى معيشي جيد وضمان جودة الحياة والرفاهية من خلال توفير الدخل الملائم والوظائف وفرص العمل لأبناء المجتمع .
٢	التحقق من تحقيق مستوى عالي من النمو الاقتصادي الذي يسهم في تحسين نوعية الحياة وضمان الرفاهية لجميع المواطنين .
٣	التحقق من تخفيض مخاطر تغيير المناخ والكوارث .
٤	التحقق من وجود تعاون بين إدارة الأنشطة الاستخراجية مع المجتمعات المحلية والجاورة والمزارعين .
٥	التحقق من مساهمة الصناعات الاستخراجية في تحسين كفاءة الطاقة وتقليل انبعاثات الغازات .
٦	التحقق من إجراء تقييمات للأثر الصحي لتعزيز القدرة على إدارة المخاطر الصحية بالإضافة إلى المخاطر البيئية والمهنية .
٧	التحقق من وجود استراتيجية للتأثير الكامل للعمليات الاستخراجية في حدود الحقل النفطي على الموارد المائية المحلية والتأثير المحتمل لندرة المياه على عملياتها الاستخراجية .
٨	التأكد من قيام المشغل في تنفيذ كل ما يتعلق بحماية البيئة واستدامة المصادر الطبيعية ويقوم تحديداً بالآتي: أ- اعتماد افضل الممارسات في صناعة البترول الدولية عند إدارة ومراقبة العمليات واتخاذ الخطوات المناسبة والكافية من أجل:- أولاً- تجنب الاضرار البيئية وتقليلها إلى الحد الأدنى إذا كانت هذه الأضرار والآثار ستحدث لا محالة

التفاصيل	ت
<p>على الأشخاص والممتلكات.</p> <p>ثانيا- منع الاضرار بسبل المعيشة أو نوعية الحياة في المجتمعات المحيطة أو افسادها وتقليلها إلى الحد الأدنى إذا كانت ستحدث لاحالة لضمان التعويض المناسب لإصابة الاشخاص أو ضرر الممتلكات الحاصل بسبب تأثير العمليات البترولية.</p> <p>ب- وضع ارشادات مفصلة لحماية البيئة والمراقبة والتفاعل المجتمعي كمتطلب أساسي للعمليات البترولية ويجب أن تلي تلك الارشادات معايير الصناعة المعمول بها عالميا في المجالات الآتية :-</p> <p>أولا- تلوث الهواء.</p> <p>ثانيا- حماية المسطحات المائية من التسربات والبقع النفطية بما في ذلك اعداد خطة لحقن كافة المياه المنتجة وخطة لمنع حدوث البقع النفطية والسيطرة عليها وسبل معالجتها.</p> <p>ثالثا- حماية المياه الجوفية.</p> <p>رابعا- إدارة المخلفات كالمخلفات الصلبة والمخلفات الخطرة مع التركيز على تقليل النفايات.</p> <p>خامسا- التقليل من مواقع عمليات الحفر للحد الأدنى وخصوصا في المناطق الحساسة مثل المستنقعات .</p> <p>سادسا- الاستغلال الامثل لتجاويف الآبار الاحتياطية .</p> <p>سابعا: حماية الحياة النباتية والحيوانية.</p> <p>ثامنا: حماية المواقع الأثرية والثقافية.</p> <p>تاسعا: وضع خطط لإنهاء التكليف وهجر المنشآت البترولية.</p> <p>عاشرا- تعويض الأراضي واعادة توطين المجتمعات المحلية ضمن العمليات البترولية.</p> <p>احدى عشر- تطبيق آلية التظلم بين المقاول والمجتمعات المتأثرة بالعمليات البترولية .</p>	

ت	التفاصيل
	<p>اثني عشر - الحفاظ على سبل كسب العيش المتبعة في المجتمعات الأصلية في منطقة العمليات.</p> <p>ثلاثة عشر - العمل على تحقيق رخاء المجتمعات حيثما تنفذ العمليات بالتعاون مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.</p> <p>ج- التأكد من قيام فريق المقاول الذي ينبغي أن يضم متخصصين محترفين في البيئة من اجل القيام بدراسة الأثر البيئي لغرض:</p> <p>أولاً: تحديد الظروف السائدة (في فترة الدراسات) المتعلقة بالبيئة والإنسان والمجتمعات المحلية والحياة البرية المحلية (النباتات والحيوانات) في منطقة العقد والمناطق المجاورة لها.</p> <p>ثانياً: تقديم الحلول والإجراءات اللازمة لتخفيض الضرر البيئي وتنفيذ أنشطة إصلاح الموقع.</p>
٩	<p>التأكد من التزام المقاول والمشغل بأحكام القانون من كافة النواحي وعلى المقاول تعويض شركة النفط الحكومية وتجنبها الضرر مقابل كافة الجزاءات والغرامات والمسؤوليات الأخرى بكل أنواعها لمخالفة المقاول أو المشغل للقانون.</p>
١٠	<p>التحقق من قيام الجانب الحكومي بالرقابة على الانجاز المتحقق ومقارنته مع تقييم الآثار البيئية والاجتماعية الخاص بالشركة والخطط الإدارية المتعلقة بذلك ، فضلا عن التحقق من قيامها بتحديد العقوبات أو اتخاذ إجراءات أخرى لمحاسبة الشركات على الآثار الاجتماعية أو البيئية السلبية .</p>